

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح
للتطورات الاقتصادية والاجتماعية
في منطقة الإسكوا
2008-2007

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EDGD/2008/3
24 May 2008
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح
للتطورات الاقتصادية والاجتماعية
في منطقة الإسكوا
2008-2007

الأمم المتحدة
نيويورك، 2008

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المسح، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع كلما أمكن.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/ESCWA/EDGD/2008/3
ISSN.1020-7015
ISBN. 978-92-1-628068-0
08-0343

مطبوعات الأمم المتحدة
Sales No.A.08.II.L.10

يُهدى هذا العدد من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية إلى روح البروفسور عصام الزعيم الذي توفي في عام 2007. وللبروفسور الزعيم تجربة طويلة ومساهمة قيمة في هذا المسح. وكان لمشورته في مجالات عديدة أبرزها السياسات المراعية لمصالح الفقراء، تأثير بالغ في توجيه الأبحاث.

وأعد هذا المسح فريق عمل بإشراف علي القادري. وقد ضمّ ياسوهيسا ياماموتو، وشون فريغوسون، وفؤاد غره، ومايا رمضان، وليندا مطر، وأربي آتاميان. وأخذ في إعداد هذا المسح بالتعليقات والمقترحات التي قدمها المشاركون في حلقة نقاش عُقدت لهذه الغاية، وأبرزهم السيد ألفريدو سعد فليحو، والسيد بن فين، والسيد كوستاس لابافيتساس، والسيد إيريك س. رينيرت، والسيد فضل النقيب، والسيد جورج قرم، والسيد جيلبير أشقر، والسيد جيلبير ريتشارد، والسيدة هند الخليفة، والسيدة حسنية القادري، والسيد جون ف. ويكس، والسيد كميل مهدي، والسيد محمود عبد الفضيل، والسيدة مرتى موني، والسيد مسعود كارشيناس، والسيد محمد دويدر، والسيد ريمون بوش، والسيد ريمون هينبوش، والسيد رياض نادر علي، والسيدة فالنتين مוגادام، والسيد وليم تاب.

تصدير

استمرت منطقة الإسكوا للعام السادس على التوالي بتسجيل معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، ولكنها سجلت أيضاً أعلى معدل للبطالة في العالم ومعدلاً مرتفعاً لهروب رأس المال. ففي منطقة تعاني من نقص في رأس المال، يُعتبر الحفاظ على رأس المال واليد العاملة رافداً حيوياً لعملية التنمية. ولذلك يستند العدد الحالي من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا إلى العديدين السابقين ليتناول مواضيع شائكة تدرج في إطار الاستراتيجيات الاقتصادية التي تركز على الحقوق، وتخدم مصالح الفقراء، وتتسم بكثافة فرص العمل.

وتتميز الطفرة النفطية الحالية عن الطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة خلال السبعينات بملامح بارزة. فقد ترافقت الطفرة الحالية مع زيادة استهلاك الطبقة الثرية للكماليات ومن حالات انعدام المساواة، وتفاقمت المشاكل الاجتماعية إذ ألحقت التقلبات التي طرأت على الأسواق مؤخراً، وأبرزها ارتفاع معدل التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية، أضراراً بالغة بالطبقات الاجتماعية الفقيرة في المنطقة، أدت في بعض الحالات إلى اندلاع اضطرابات أوقعت خسائر في الأرواح. وتتطلب زيادة الأجور إلى مستويات تضاهي ضغوط التضخم تنسيقاً مكثفاً بين القطاعين العام والخاص وإقراراً بالحقوق في الانضمام إلى نقابات العمال. ويشير تقرير صدر مؤخراً عن الاتحاد الدولي للنقابات العمالية إلى أن العمال في المنطقة لا يتمتعون بالحقوق النقابية كاملة أسوة بنظرائهم في سائر أنحاء العالم^(*). ولو كانت التحركات النقابية مستقلة ومنسقة على صعيد المنطقة، لكان بالإمكان تعديل الأجور الإسمية بحيث تواكب ارتفاع الأسعار، وبالتالي تجنّب آثار التضخم التي تقوّض القدرة الشرائية للفقراء.

أما الاستثمار، فيلاحظ أنه ركز في الطفرة الحالية على الأنشطة التي تنسم بانخفاض نسبة الإنتاج إلى رأس المال. وأصبح اقتصاد المنطقة يشبه ما يعرف بالاقتصاد القائم على قطاع المال والتأمين وكذلك على قطاع العقارات الذي يستأثر بالحصة الكبرى. وأدى ارتفاع أسعار النفط مؤخراً إلى زيادة تدفقات رأس المال، وحُولت نسبة كبيرة من هذه التدفقات للقطاع الخاص، خلافاً لما كانت عليه في الطفرة النفطية السابقة. وأصبحت ظاهرة هروب رأس المال تستأثر بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وظاهرة هروب رأس المال هي بحدّ ذاتها دليل ضعف في الاقتصاد الكلي، حيث المخاطر الطويلة الأجل وأجواء عدم اليقين تعكر بيئة الاستثمار. ويعمل البعض هروب الموارد

من البلدان الغنية بالنفط والقليلة السكان بضعف القدرة الاستيعابية لهذه البلدان. ولم تكد تمضي ثلاثة أعوام على هبوط أسعار النفط عقب الطفرة النفطية السابقة، حتى سجل الدخل الفردي انخفاضاً حاداً، ولجأت تلك البلدان إلى الاقتراض القصير الأجل من المصارف الخاصة وبأسعار فائدة مرتفعة لمعالجة العجز المالي. كما إن عنصر المضاربة أسهم بنسبة كبيرة في ارتفاع سعر النفط. وإذا تراجعت ضغوط المضاربة، فسيحدث هبوط مجدداً وهذه المرة قد يكون أكثر حدة. وهنا تسقط الحجة التي تعلّل هروب رأس المال بضعف القدرة الاستيعابية أمام حقيقة أن جميع بلدان الإسكوا تبقى، قياساً إلى المعايير الصناعية، في فئة البلدان النامية إن لم يكن في عداد أقل البلدان نمواً. والواقع أن هناك مجاًلاً واسعاً للاستثمار في القطاع الصناعي وفي الأنشطة الاقتصادية ذات العائدات المرتفعة، حتى في البلدان الصغيرة الغنية بالنفط. أما حجة المخاطر وأجواء عدم اليقين التي تنثني عن الاستثمار فيمكن مواجهتها ببرامج للتأمين تغطي الخسائر الاقتصادية الناجمة عن أسباب غير اقتصادية. وكما ورد تكراراً في أعداد سابقة من هذا المسح، يمثل أي مشروع صناعي للمنطقة بحدّ ذاته شبكة أمان للمستثمرين في الأجل الطويل. ولذلك لا بدّ من تحقيق تغيير جذري في البيئة الاقتصادية لمساعدة المنطقة على التخلي عن نمط الاعتماد على المنتج الواحد في الاندماج في الاقتصاد العالمي والخروج من نمط النمو القائم على الاستهلاك إلى مسار للنمو يستمدّ القدرة على الاستفادة من الاستثمار.

وعلى الرغم من التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي، لا تتشابه بلدان الإسكوا من حيث الظروف الاقتصادية، إذ تضمّ بلداناً مصدرة للنفط، وبلداناً ذات اقتصادات أكثر تنوعاً، وأخرى متأثرة بالنزاعات، وبلداناً من أقل البلدان نمواً. أما السياسات المثلى لتحقيق أهداف التوزيع المنصف للدخل وتوليد فرص العمل، فتختلف بين بلد وآخر. ويتناول المسح في هذا العام الفوارق على مستوى السياسة العامة والمجال المتاح لتعزيز التكامل الإقليمي في العمل على تحقيق الأهداف المنشودة اجتماعياً، وذلك استناداً إلى استراتيجيات إنمائية للمنطقة تركز على الحقوق. وهذه الاستراتيجيات التي تناولتها أعداد سابقة من هذا المسح تستمدّ أهميتها من ثلاثة أسباب. فهذه الاستراتيجيات جديرة بالاهتمام لأنها بطبيعتها تعزز أثر النمو على الرفاه وتسهم في توزيع السلطة وتوزيع الثروة، كما إنها تتماشى مع مبدأ توسيع الديمقراطية وتؤدي إلى ترسيخ أسسها. وبلدان منطقة الإسكوا تملك قدرة كبيرة على تحقيق تقدم سريع في الرفاه الاجتماعي، نظراً إلى ما يتوفر فيها من موارد (ولا سيما المواد الأولية، والأيدي العاملة، والمدخرات). والسياسات المعتمدة حالياً لم تؤدّ إلى نتائج مشجعة في معظم بلدان المنطقة على صعيد مجموعة واسعة من تدابير الرعاية الاجتماعية. ومن النتائج التي أدت إليها هذه

Annual Survey of Violations of Trade Union Rights (2007). (*)

إذا كان الرأي العام لا يتغير، لما كان من المجدي مناقشة الشؤون العامة. فوظيفة الإعلاميين والسياسيين هي التركيز على الاتجاهات المؤقتة للرأي العام، أما الكاتب فيُعنى بما ينبغي أن يكون عليه هذا الرأي(**).

ويقع عدد هذا العام من المسح في خمسة فصول. يتناول الفصل الأول آخر الاتجاهات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ويتناول الفصل الثاني تدفقات رأس المال مع التركيز على هروب رأس المال. ويستعرض الفصل الثالث قضايا العمالة في منطقة الإسكوا، ويقدم الفصل الرابع لمحة عن السياسة الاجتماعية، التي يتناولها بالتفصيل تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة. ويستعرض الفصل الخامس طبيعة الاستراتيجيات الاقتصادية المرتكزة على الحقوق ونطاقها في بلدان الإسكوا، مع التركيز على برامج توليد فرص العمل. كما يضم هذا المسح مرفقاً يوضح مصادر البيانات الواردة والمنهجية المتبعة في تجميعها.

وقد أنجز هذا العدد من المسح بينما كانت النزاعات تعصف بالعراق ولبنان وفلسطين واليمن. وأثر النزاعات على التنمية في المنطقة ككل غني عن البيان. وآخر التقديرات حول الخسائر البشرية في العراق مثيرة للقلق. ويتوقف نجاح أي استراتيجية إنمائية في المنطقة على إيجاد ميثاق أممي جديد. والأمن ينطوي على ثلاثة أبعاد، تركز جميعها على أمن الإنسان. البعد الأول هو الأمن الوطني، ويشمل حماية حق شعوب المنطقة في تقرير المصير؛ والبعد الثاني هو الأمن الديمقراطي، ويشمل تعزيز حقوق المواطنة وإرساء مبادئ المساءلة الديمقراطية في بلدان المنطقة؛ والبعد الثالث هو الأمن الاقتصادي، ويشمل الحق في العمل الكريم والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وذلك في إطار من التنظيم والتكامل الاقتصادي الإقليمي. وعندما يكون أمن الإنسان الركن الأساسي للميثاق الأممي، تكون التدابير الأمنية عاملاً يمهّد الطريق أمام أي استراتيجية للتنمية الاقتصادية تركز على الحقوق في منطقة الإسكوا.

السياسات ارتفاع معدّلات البطالة وتسرب الموارد من المنطقة على الرغم من وفرة فرص الاستثمار والحاجة الملحة إلى توليد فرص العمل.

وتدعو السياسات المعتمدة حالياً إلى تحرير أسواق العمل وتدفعات رأس المال إلى أقصى حد ممكن، واعتماد إطار تنظيمي يتلاءم مع تحرير الأسواق والتدفقات، ويؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة اجتماعياً في الوقت ذاته (نمو الناتج المحلي الإجمالي واستقرار الاقتصاد الكلي وتوليد فرص العمل). والخلاصة أن ما تحقق في الواقع من هذه النتائج يبقى أقل من الممكن. ويشير المسح أيضاً إلى أن الاقتصادات التي تعتمد على الربيع تستطيع أن تعتمد استراتيجيات العمالة الكاملة من خلال اتخاذ تدابير لتوزيع الدخل في الأجل القصير وبناء القدرات في مجال توليد فرص العمل في الأجل الطويل. كما يتناول هذا المسح الضوابط المناسبة والأطر المؤسسية التي تؤدي إلى الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في منطقة الإسكوا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي دمج سياسات العمالة الكاملة والسياسات الاجتماعية في صلب عملية صنع السياسات الاقتصادية، وأن يكون لها دور رئيسي في اختيار الاستراتيجية الإنمائية لبلدان المنطقة. فالنتائج المنشودة من الاستراتيجية الإنمائية المرتكزة على الحقوق يمكن تحقيقها في معظم بلدان المنطقة عن طريق التوفيق بين النمو السريع والمستدام الذي يتسم بكثافة فرص العمل من جهة، وتوزيع الدخل والأصول من جهة أخرى، على أن يكون ذلك في إطار من التكامل الإقليمي. فتطبيق السياسات المقترحة يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين أنشطة القطاعين العام والخاص، وتولي الدولة تنظيم تخصيص الموارد بين القطاعات وعلى الفترات، من خلال اعتماد سياسات صناعية ومالية ناشطة تعزّز النمو. فهذه الشواغل لا تتغير وفقاً للمكان والزمان. وعلى حدّ تعبير الاقتصادي كينز:

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير.....
	الفصل
1	أولاً- آخر الاتجاهات والتطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا.....
1	ألف- السياق العالمي.....
7	باء- التطورات في قطاع النفط.....
11	جيم- الإنتاج والطلب.....
14	دال- التكاليف والأسعار.....
15	هاء- القطاع الخارجي.....
21	واو- الديناميات الاجتماعية.....
24	زاي- تطورات السياسة العامة.....
26	حاء- الآفاق.....
28	ثانياً- حركة رأس المال في بلدان الإسكوا.....
30	ألف- لمحة عن التطورات الأخيرة.....
33	باء- ما يعنيه هروب رأس المال من بلدان الإسكوا.....
36	جيم- حساب "المتبقي" لهروب رأس المال.....
37	دال- تقديرات هروب رأس المال من بلدان الإسكوا.....
41	هاء- تقديرات مجموع تدفقات الموارد.....
43	واو- عناصر مجموع تدفقات الموارد.....
45	زاي- إجمالي تدفقات الموارد وصافي التحويلات.....
48	حاء- الخلاصة وخيارات السياسة العامة.....
52	ثالثاً- استحداث العمالة المرتكزة على الحقوق في منطقة الإسكوا.....
53	ألف- لمحة عامة.....
55	باء- أسواق العمل في منطقة الإسكوا.....
58	جيم- وجهات النظر التقليدية ومقترحات السياسة العامة.....
59	دال- نقاط الضعف في المنظور التقليدي.....
61	هاء- البحث عن بدائل.....
62	واو- مبادئ التنمية المرتكزة على الحقوق.....
66	زاي- التشغيل والفقر.....
67	حاء- إصلاحات سوق العمل والنمو المرتكز على الحقوق.....
68	طاء- برامج التشغيل في منطقة الإسكوا.....
71	ياء- خلاصة.....
72	رابعاً- لمحة عن السياسات الاجتماعية المتكاملة.....
72	ألف- الإنجازات في منطقة الإسكوا.....
72	باء- التأخر في التنمية البشرية.....
73	جيم- تغيير مفهوم "النمو أولاً".....
74	دال- دور السياسات الاجتماعية.....

المحتويات (تابع)

الصفحة

76	 خلاصة: سياسات الاقتصاد الكلي المرتكزة على الحقوق لمنطقة الإسكوا
76	 ألف- السياسات المرتكزة على الحقوق والطفرة النفطية
77	 باء- الاستثمار والنمو
79	 جيم- سياسة المالية العامة
81	 دال- السياسة النقدية والمالية
84	 هاء- سياسة ميزان المدفوعات
86	 واو- التكامل الإقليمي
88	 المرفق- مصادر البيانات والمنهجية
95	 المراجع والمصادر

قائمة الجداول

1	 النمو والتضخم، 2005-2008
2	 معدلات البطالة في العالم، 2006-2007
9	 إنتاج النفط في منطقة الإسكوا، 2003-2008
10	 مجموع إيرادات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا، 2003-2008
11	 معدل النمو ومعدل التضخم في منطقة الإسكوا
22	 نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة في منطقة الإسكوا
30	 صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الإسكوا
38	 هروب رأس المال من بلدان الإسكوا
38	 نسبة رأس المال الهارب من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا
39	 الحساب الجاري في بلدان الإسكوا بالأسعار الجارية
40	 تغير الاحتياطي في بلدان الإسكوا بالسعر الحالي للدولار
40	 صافي الأخطاء والإسقاطات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا
42	 مجموع تدفقات الموارد إلى بعض بلدان الإسكوا في أعوام مختارة
42	 تدفقات الموارد من مصادر رسمية إلى بعض بلدان الإسكوا في أعوام مختارة
43	 مجموع تدفقات الموارد في بلدان الإسكوا
44	 الدين الطويل الأجل في بلدان الإسكوا
44	 نسبة الدين القصير الأجل من الدين الخارجي لبلدان الإسكوا
46	 تحويلات العمال وتعويضات الموظفين
46	 توزيع التحويلات حسب المنطقة أو المنشأ لعام 2004
47	 المنح لأغراض التعاون الفني لمجموعة من بلدان الإسكوا

المحتويات (تابع)

الصفحة

47	إجمالي تدفقات الموارد إلى بلدان الإسكوا	-21
48	صافي التحويلات الرسمية إلى مجموعة مختارة من بلدان الإسكوا	-22
48	صافي التحويلات الخاصة إلى مجموعة مختارة من بلدان الإسكوا	-23
48	مجموع التحويلات الصافية ونسبها	-24
54	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي	-25
54	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي	-26

قائمة الأشكال

3	أسعار الفائدة على العملات الرئيسية في العالم، 2007-2006	-1
3	أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية في العام، 2007-2006	-2
6	الآثار على منطقة الإسكوا	-3
8	التطورات في قطاع النفط	-4
	الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي،	-5
15	2007-2000	
	الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً،	-6
17	2007-2000	
18	تحويلات العمال، 2007-2000	-7
	أسعار الصرف الإسمية والحقيقية الفعلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي،	-8
20	2007-2006	
	سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً،	-9
20	2007-2006	
25	المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2007-2006	-10
26	المؤشرات النقدية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، 2007-2006	-11
29	هروب رأس المال من منطقة الإسكوا	-12
35	معدلات الاستثمار والادخار	-13

قائمة الأطر

23	دمج البعد الاجتماعي في السياسة الاقتصادية: الإنصاف بين الأجيال	-1
29	تسرب الموارد وقلة استخدامها	-2
30	السياق العالمي وعلاقته بمنطقة الإسكوا	-3
34	أثر النزاعات على التنمية	-4
50	التضخم والتنمية	-5
52	التنمية المرتكزة على الحقوق	-6
66	أبعاد هامة في مشكلة البطالة في منطقة الإسكوا	-7
70	الملاذ الأخير للعمل	-8

أولاً- آخر الاتجاهات والتطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا

ألف- السياق العالمي

1- التطورات الاقتصادية العالمية

في عام 2007

تتطوي عليها المنتجات المالية المحولة إلى سندات صعبة في إجراء تصحيحات في موازنات المؤسسات المالية المتأثرة بهذه الأزمة. وأدى الخطر الكامن في العهود والأنظمة المالية المتصلة بالمنتجات المالية المحولة إلى سندات إلى تفاقم حالة عدم اليقين في القطاع المالي في البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من سلسلة التدخلات التي اتخذتها البنوك المركزية في تلك البلدان، ولا سيما المجلس الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، لإدخال مرونة كبيرة على السياسة النقدية بتخفيض أسعار الفائدة المعتمدة وتأمين كميات كبيرة من السيولة، استمرت الأزمة الائتمانية في البلدان المتقدمة. وأصبحت الجهات الاقتصادية الفاعلة، ولا سيما في قطاع الإنتاج، أكثر عرضة للخطر في ظل ضعف القطاع المالي.

تباطأ الانتعاش الاقتصادي العالمي في عام 2007، واتجهت الآفاق الاقتصادية نحو مزيد من الإرباك في أواخر العام. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي بالأرقام الحقيقية 3.7 في المائة، أي أقل بقليل من معدل العام 2006 (انظر الجدول 1). وبحلول صيف 2007 كانت قد اتضحت ملامح الأزمة الائتمانية في الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. وقد أدى ذلك إلى تغيير جذري وسريع في موقف الجهات الفاعلة إزاء تقييمات المخاطر وفي سلوكها. وسببت التعقيدات والاختلافات في تقييم المخاطر التي

الجدول 1- النمو والتضخم، 2005-2008

معدل التضخم الاستهلاكي				معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
2008 ⁽¹⁾	2007	2006	2005	2008 ⁽¹⁾	2007	2006	2005	
9.8	7.9	7.5	4.9	5.7	5.4	5.9	6.9	منطقة الإسكوا
..	..	..	..	3.4	3.7	3.9	3.4	العالم
1.7	1.9	2.2	2.1	2.2	2.5	2.8	2.4	الاقتصادات المتقدمة
1.8	2.7	3.2	3.4	2.0	2.2	2.9	3.1	الولايات المتحدة الأمريكية
2.0	2.0	2.0	2.0	2.3	2.7	2.8	1.6	الاتحاد الأوروبي
0.7	0.0	0.2	(0.3)	1.7	2.0	2.2	1.9	اليابان
8.5	9.1	9.0	11.6	7.1	8.0	7.5	6.6	الاقتصادات الانتقالية
5.4	5.6	5.0	5.1	6.5	7.0	7.0	6.5	الاقتصادات النامية
5.4	6.2	6.0	5.8	6.2	5.8	5.7	5.2	أفريقيا
4.9	5.5	4.3	4.2	7.5	8.1	8.1	7.5	شرق وجنوب آسيا
5.8	5.1	6.0	4.5	5.2	5.7	4.6	6.5	غربي آسيا ^(ب)
6.3	5.6	5.7	6.6	4.7	5.3	5.7	4.7	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

المصدر: أعدت الإسكوا الأرقام الخاصة بمنطقة الإسكوا، وأخذت الأرقام الأخرى من: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "الوضع الاقتصادي العالمي وفاق 2008".

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.

(أ) الأرقام الواردة في هذا العمود هي توقعات.

(ب) هذا التصنيف لمنطقة غربي آسيا يشمل بلدين مجاورين لبلدان الإسكوا، هما إسرائيل وتركيا، ويستثنى مصر.

معالجة الخلل العالمي المتمثل في العجز الشديد الذي أصاب الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية. وبقي الطلب على سندات الخزينة الأمريكية قوياً لأن المستثمرين أصبحوا أكثر تحسّساً بالخطر. وإضافة إلى ذلك، ساعد الهيكل البسيط للعمليات المالية في البلدان النامية في زيادة إقبال المستثمرين على هذا النوع من العمليات مثل الأسهم والسندات المباشرة، مع ازدياد توجسهم من المنتجات المالية المعقدة المدعومة بالرهون. وفي ظل الأزمة الائتمانية في البلدان المتقدمة، كان التحول في الموقف إزاء الخطر الذي

وبقيت الأزمة الائتمانية الراهنة حتى أوائل عام 2008 محصورة بالبلدان المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تتحول إلى ظاهرة عالمية. ولم تواجه البلدان النامية بوجه عام، ومنها البلدان الأعضاء في الإسكوا، نقصاً حاداً في السيولة النقدية. والواقع أن نمو السيولة العالمية استمر حتى عام 2007، نتيجة لتدابير المرونة في السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وللتراكم السريع في الاحتياطي الأجنبي في البلدان النامية. واستمر تدفق الأموال على الصعيد الدولي يستهلك في دعم

الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2002، لم يشهد وضع العمالة تحسناً بالسرعة نفسها (انظر الجدول 2). وبما أن دورة الازدهار الاقتصادي الحالية جاءت نتيجة للنمو السريع في السيولة النقدية، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية، فإن التعثر في خلق فرص العمل وسوء ظروف العمل يدلّ على انحراف في توزيع الدخل لصالح قطاعات لا تركز على عنصر العمل، أي أن العمالة لم تستفد من النمط الحالي للنمو. وكانت الشرائح الفقيرة هي الأكثر تأثراً بهذا الوضع نظراً إلى اعتمادها على دخلها من العمل أكثر من أي مصادر أخرى. وتآكلت القدرة الشرائية لهذه الشرائح بفعل التضخم السريع، ولا سيما في البلدان النامية.

تنطوي عليه المنتجات المالية لصالح البلدان النامية التي حافظت على نمو الطلب في ظل ما شهدته من نمو سريع في الائتمان. وفي عام 2007، بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي 2.5 في المائة في البلدان المتقدمة و7.0 في المائة في البلدان النامية (انظر الجدول 1).

وفي هذه الأثناء تزايدت ضغوط التضخم بسرعة كما ارتفعت أسعار السلع الأساسية في العالم، ومنها النفط الخام والمعادن الثمينة والمواد الغذائية. وواجهت البلدان النامية ارتفاعاً سريعاً وحاداً في التضخم نتيجة عوامل دولية أكثر من العوامل المحلية. وكان معدل التضخم الاستهلاكي، في المتوسط، أعلى بكثير في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة. وفي عام 2007، بلغ متوسط معدل التضخم 1.9 في المائة في البلدان المتقدمة بينما وصل إلى 5.6 في المائة في البلدان النامية (انظر الجدول 1).

ونظراً إلى التحديات التي تواجهها البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فإن اتجاه النمو السائد لا يحمل بشائر خير لصانعي السياسات في العالم. فهذا النمو لم يكن حتى الآن لصالح أفقر شرائح المجتمع في العالم. وعلى الرغم من النمو الإيجابي المطرد الذي يسجله

الجدول 2- معدلات البطالة في العالم، 2007-2006

المعدل السنوي لنمو القوى العاملة 2007-1997 (بالنسبة المئوية)	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)		تغير معدل البطالة 2007-2002 (بالنقاط المئوية)	
	2007	2006		
1.7	6.0	6.0	(0.5)	العالم
0.7	6.4	6.3	(0.9)	الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي
				أوروبا الشرقية والوسطى (غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة
0.6	8.5	8.5	(1.3)	شرق آسيا
1.0	3.3	3.4	(0.4)	جنوب-شرق آسيا والمحيط الهادئ
2.5	6.2	6.2	0.1	جنوب آسيا
2.4	5.1	5.1	0.1	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
2.4	8.5	8.5	(0.4)	الشرق الأوسط
4.9	11.8	11.8	(1.1)	شمال أفريقيا
3.3	10.9	11.0	(2.9)	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
3.0	8.2	8.2	(0.8)	

المصدر: International Labour Office, *Global Employment Trends*, table 3: Labour market indicators, world and regions, January 2008.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

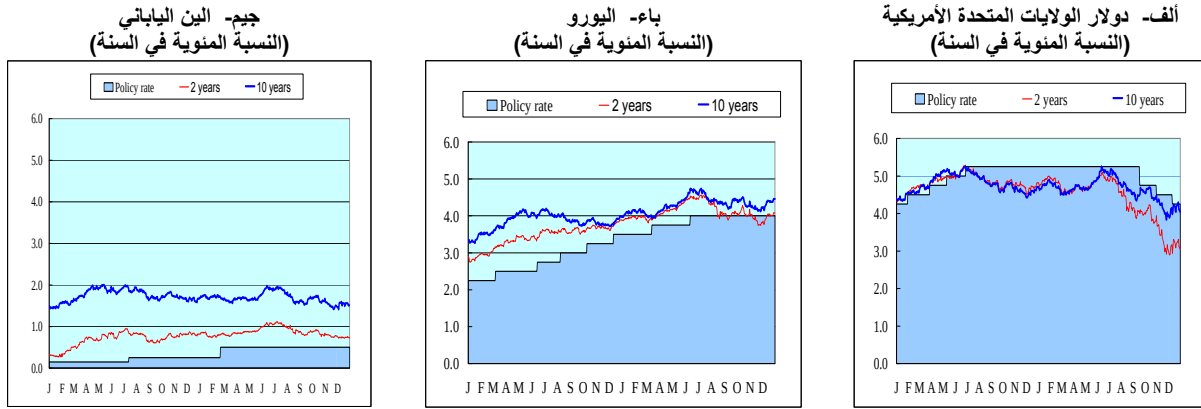
السياسة يدلّ على تحوّل أولوية السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، من مكافحة التضخم إلى مكافحة الركود. غير أن فعالية هذا التحوّل في رفع الطلب المحلي لن تظهر قبل فصول عديدة، وقد انحصر أثر هذه المرونة في السياسة النقدية حتى الآن في القطاع المالي، حيث استهلك في تصحيح الموازنة العامة. كما أن التحوّل طال السياسة المالية أيضاً بهدف دعم الطلب المحلي، غير أن هذا الحافز المالي لم يستعد بعد ثقة الشركات والمستهلكين في ظل حالة

وما فتئ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يتباطأ، وتشير التقديرات إلى أن معدل نموه بلغ 2.2 في المائة في عام 2007. وقد عكس المجلس الاحتياطي الفدرالي سياسته النقدية غداة الأزمة الائتمانية، وقرر تخفيض سعر الفائدة المرجعي، أي السعر الفدرالي، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2007 (انظر الشكل 1-ألف). وخضع السعر الفدرالي لتخفيض حاد في وقت اتخذت تدابير أخرى لتأمين السيولة النقدية الكافية لتعويم القطاع المالي. وهذا التغيّر في

التخضم وتراجع النمو مرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تكون السياسة المالية موجهة نحو دعم القطاع المالي في ظل الأزمة الائتمانية. ويمكن لصعف الطلب المحلي أن يصحح الخلل الخارجي، لكن من غير المتوقع حدوث تحسن كبير في ظل الوضع الحالي للحساب الجاري، حيث ستصطدم السياسة المالية النشطة باتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار في القطاع العام. ومع أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية يُتوقع أن تزيد في عام 2008، فإن الاقتصاد سيستمر في الاعتماد على دخول رؤوس الأموال من الخارج لتصحيح الخلل في الميزان الخارجي. غير أنه مع استمرار الارتفاع السريع في أسعار السلع الأساسية وغيرها في العالم، لا يرجح أن يظل دخول رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة على المستويات التي شهدتها الأعوام الماضية. وتبدو الإمكانات العامة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة، إذ يتوقع أن ينمو بمعدل لا يتجاوز 2.0 في المائة في عام 2008، مع احتمال ألا يبلغ النمو هذا المعدل المتوقع.

عدم اليقين التي أصابت القطاع المالي وقطاع الإسكان. وفي ظل ضعف الطلب المحلي، أصبح اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر اعتماداً على الطلب الخارجي في دعم مستوى النمو. وقد تعززت القدرة التنافسية للصادرات من حيث الأسعار نتيجة لتراجع الدولار مقابل عملات رئيسية أخرى. ونتيجة ذلك، سجل عجز الحساب الجاري تحسناً طفيفاً إذ تراجع من 811 مليار دولار في عام 2006 إلى 738 مليار دولار في عام 2007. وفيما يتعلق بالفجوة بين الاستثمار والادخار، فقد بقيت المدخرات الصافية على معدلها السلبي في القطاعين العام والخاص في عام 2007. وقد تزايدت هذه الفجوة في القطاع العام، بينما سجلت تراجعاً طفيفاً في القطاع الخاص نتيجة للسياسة المالية النشطة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير تزايد عائدات سندات الخزينة لسنتين ولعشر سنوات إلى احتمال حصول تضخم في المستقبل. وفي هذه الفجوة أيضاً ما يدل على أن كلفة الاقتراض لم تنخفض بما يكفي لدعم الطلب المحلي. وخطر تزايد

الشكل 1- أسعار الفائدة على العملات الرئيسية في العالم، 2006-2007



المصدر: For US dollars: Board of Governors of the Federal Reserve System, <http://www.federalreserve.gov>; for euro: Deutsche Bundesbank, <http://www.bundesbank.de>; for Japanese yen, Bank of Japan, <http://www.boj.or.jp>.

الشكل 2- أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية في العالم، 2006-2007



المصدر: Board of Governors of the Federal Reserve System, <http://www.federalreserve.gov>

نمو الاقتصاد الياباني. ومع أن الأزمة الائتمانية الحالية لم تؤثر على الاقتصاد الياباني تأثيرها على الاقتصادات المتقدمة الأخرى، لا يتوقع أن يبقى هذا الاقتصاد بمنأى عن الانكماش نظراً إلى هشاشة هيكل الطلب المحلي. وقد رفع مصرف اليابان سعر الفائدة المعتمد بموجب سياسته، في شباط/فبراير 2007 (انظر الشكل 1-جيم)، غير أن أسعار الفائدة الاسمية بقيت منخفضة للغاية مقارنة باقتصادات كبيرة أخرى. وتتوقف التوقعات لعام 2008 على الأداء الاقتصادي للبلدان التي تعتبر وجهات رئيسية للصادرات اليابانية. ومع أن من المتوقع أن ينخفض الطلب من الولايات المتحدة الأمريكية، يتوقع أيضاً أن يشهد الطلب من وجهات أخرى، مثل الصين، نمواً مطّرداً. كما يتوقع أن يسجل الاقتصاد الياباني معدل نمو بنسبة 1.7 في المائة في عام 2008.

واستمرت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تشهد نمواً سريعاً، وتبدي علامات غليان، ومنها اقتصادات أوروبا الشرقية-الجانبية واقتصادات رابطة الدول المستقلة. واستمر تدفق رؤوس الأموال إلى هذه الاقتصادات حيث نشطت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسرعت الأسعار المرتفعة للسلع الأساسية نمو الاقتصادات المصدرة للموارد في المنطقة. وحققت هذه المنطقة نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 8.0 في المائة في عام 2007، بينما بلغ معدل التضخم الاستهلاكي فيها 9.1 في المائة. وشهدت هذه الاقتصادات، باستثناء الاتحاد الروسي، نسبة عجز مرتفعة في الحساب الجاري. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات النقدية لتحجيد الاقتصادات عن أثر حركة رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع مستوى السيولة النقدية، سرعان ما ظهر جانب الضعف في التوسع المفرط للطلب غداة الأزمة الائتمانية الحالية. ويتوقع أن تشهد الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تباطؤاً، بحيث تسجل نمواً لا يتجاوز معدلها 7.1 في المائة في عام 2008.

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات أفريقيا 5.8 في المائة في عام 2007. وأدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى انتعاش إيرادات البلدان المصدرة لهذه السلع، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط الخام والمعادن الثمينة. وعلى الرغم من الأزمة الائتمانية التي تشهدها البلدان المتقدمة، تواصل رؤوس الأموال الأجنبية تدفقها إلى هذه المنطقة. واستمر نمو الطلب المحلي من غير تحديد سقف لسعر صرف العملات الأجنبية في معظم البلدان. وأدى تحسين مناخ الاستثمار إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة وارتفاع مستوى الاستثمارات بين بلدان المنطقة. ومع أن هذه الاقتصادات حققت تنوعاً اقتصادياً ثابتاً، استمرت العوامل المقيدة للنمو الاقتصادي في جانب العرض في القطاعين العام والخاص. وقد أطلقت دعوات لاعتماد سياسات مالية نشطة ترافقها زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية حتى تتمكن بلدان المنطقة من معالجة اختناقات العرض وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واستمر الأداء الاقتصادي لبلدان الاتحاد الأوروبي منيعاً بفضل الانتعاش الاقتصادي القوي الذي سجله الاقتصاد في كل من ألمانيا وفرنسا. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بلدان أوروبا الغربية (الاتحاد الأوروبي) بلغ 2.7 في المائة في عام 2007، أي أقل بقليل من معدل عام 2006 البالغ 2.8 في المائة. وتنقسم هذه الدورة الاقتصادية الصاعدة بنمو قوي في الطلب المحلي، سواء أكان في قطاع الاستثمارات المادية أم في الاستهلاك الخاص. وعلى الرغم من ارتفاع قيمة اليورو (انظر الشكل 2-ألف)، أسهم النمو المنتظم في الطلب الخارجي في تعزيز قوة الأداء الاقتصادي. غير أن هذه المنطقة لم تبق بمنأى عن الأزمة الائتمانية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن مصارف أوروبية كبيرة كانت معنية بمنتجات مالية قائمة على الرهون العقارية. وقد ظهرت علامات التباطؤ في سوق الإسكان، وبشكل خاص في المملكة المتحدة. غير أن ارتفاع الأسعار، ولا سيما أسعار السلع الأساسية، أضعف التوقعات بشأن النشاط الاقتصادي في المستقبل. وأبدى البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي البريطاني حذراً إزاء ارتفاع ضغوط التضخم وأبقيا على موقف متشدد في السياسة النقدية خلال النصف الأول من عام 2007. ورفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة المعتمد بموجب سياسته في آذار/مارس وحزيران/يونيو (انظر الشكل 1-باء) بينما رفع البنك المركزي البريطاني سعر الفائدة المعتمد بموجب سياسته في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو وتموز/يوليو. وعندما بدا أن الأزمة الائتمانية تشكل خطراً داهماً على الأسواق المالية، عمدت السلطات النقدية في المصرفين تبديل أولوياتها في أواخر العام، فعلق البنك المركزي الأوروبي رفع سعر الفائدة وخفض البنك المركزي البريطاني سعر الفائدة في كانون الأول/ديسمبر. ويتوقع أن تواجه السلطات النقدية في الاتحاد الأوروبي معضلة على مستوى السياسة العامة، نظراً إلى ضرورة تخفيف ضغوط التضخم من جهة ودعم الطلب المحلي من جهة أخرى. غير أن ثقة المستهلكين والشركات تدلّ على أن هذه الدورة التصاعدية في الاقتصاد بلغت ذروتها في أواسط عام 2007، ويتوقع أن تتجه السياسة النقدية نحو زيادة المرونة لدعم نمو الطلب المحلي. ويتوقع أن تسجل اقتصادات الاتحاد الأوروبي ببلدانه الخمسة عشر معدل نمو بمتوسط 2.3 في المائة في عام 2008.

وتباطأ انتعاش الاقتصاد الياباني في عام 2007، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.0 في المائة. وأبدت الاستثمارات المادية وتشديد المنازل علامات ضعف بينما ظهرت علامات انتعاش في قطاع الاستهلاك الخاص. واستمر نمو الصادرات في ظل انخفاض قيمة الين الياباني (انظر الشكل 2-باء) حتى النصف الأول من عام 2007. ومع أن القدرة التنافسية لأسعار الصادرات اليابانية أخذت تتراجع مع ارتفاع قيمة العملة المحلية في أواخر العام، بقي الطلب الخارجي عاملاً رئيسياً في دعم

في الطلب المحلي. ونتج من هذه الضغوط تضخم استهلاكي فعلي أثر على الاقتصادات التي لا تملك قدرة كبيرة من ناحية العرض. وأدت حالة عدم اليقين السائدة حالياً بسبب الأزمة الائتمانية إلى زعزعة استقرار الاقتصادات التي تعاني من التضخم ومن ضعف الميزان الخارجي. غير أن الأفاق الاقتصادية في المنطقة لا تزال تحمل مؤشرات قوية، ويُتوقع أن تحقق المنطقة نمواً بمعدل 4.2 في المائة في عام 2008.

2- الآثار على منطقة الإسكوا

في هذا السياق العالمي، أبدت منطقة الإسكوا (1) مناعة في النمو الاقتصادي، باستثناء فلسطين، حيث خلفت الصراعات الإقليمية والأعمال العسكرية آثاراً مدمرة على الاقتصاد. ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط وتراكم الأصول الخارجية، وما رافق ذلك من ثقة كبيرة لدى الشركات والمستهلكين، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، استطاع القطاع المالي في المنطقة أن يؤمّن قدراً كبيراً من السيولة النقدية. ونتيجة لذلك، شهد الطلب المحلي في عام 2007، لا سيما ما اتصل منه باستهلاك الكماليات، نمواً قوياً في البلدان الأعضاء في الإسكوا باستثناء فلسطين.

وعلى الرغم من الأزمة الائتمانية التي شهدتها الاقتصادات المتقدمة، بقيت الظروف الخارجية مؤاتية لبلدان الإسكوا في عام 2007. فقد بقيت أسعار السلع الأساسية وأسعار الطاقة، ولا سيما النفط والمنتجات النفطية على ارتفاعها وتسارع نمو السيولة النقدية العالمية في عام 2007. وببين الشكل 3-ألف حركة متوسط سعر النفط الخام (2) ونمو السيولة النقدية العالمية، مقيساً بمجموع القاعدة النقدية للولايات المتحدة واحتياطيات العملات الأجنبية لدى البنوك المركزية في العالم. وقد أدى التحول في موقف السلطات النقدية في الاقتصادات المتقدمة إلى تسارع في نمو السيولة النقدية العالمية. وأدى الغياب النسبي للمخاطر السيادية في البلدان النامية، مقارنة بالمخاطر المتجذرة في القطاعات المالية للاقتصادات المتقدمة، إلى تدفق مزيد من رؤوس الأموال إلى الاقتصادات النامية في النصف الأخير من عام 2007. واستمر الأثر المباشر للدخل في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا، مقترناً بسيولة نقدية وفيرة، في دعم نمو الطلب المحلي في المنطقة، بما فيها البلدان غير المصدرة للنفط.

(1) تضم منطقة الإسكوا مجموعتين من البلدان: (أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ (ب) البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن.

(2) بحسب متوسط سعر النفط الخام على أساس متوسط أسعار أصناف النفط الخام. لمزيد من التفاصيل انظر: *International Financial Statistics*, IMF.

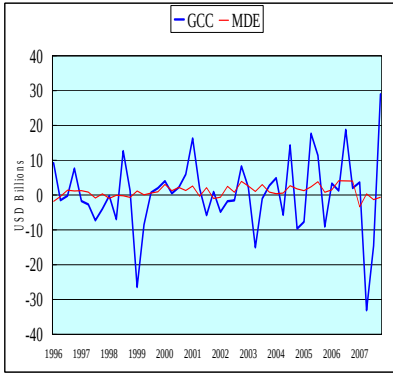
وعلى الرغم من هذه التحديات يُتوقع أن تسجل هذه الاقتصادات الأفريقية نمواً بمعدل 6.2 في عام 2008.

وحافظت منطقة جنوب وشرق آسيا على نمو اقتصادي قوي، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، 8.1 في المائة في عام 2007. ولوحظ استمرار نمط لعلاقات التكامل بين بلدان المنطقة يؤدي فيه نمو الطلب المحلي في الصين واقتصادات شرق آسيا إلى نمو الصادرات في اقتصادات جنوب-شرق آسيا. وكان لارتفاع قيمة العملات الوطنية، ومنها اليوان الصيني (انظر الشكل 2-جيم) مقابل الدولار أثر سلبي على القدرة التنافسية لأسعار الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن ارتفاع معدل الطلب في المنطقة بوجه عام وتزايد التجارة البينية أسهما في رفع مستوى الأداء الاقتصادي لمختلف اقتصادات المنطقة. كما أسهم النمو السريع الذي شهدته اقتصادات جنوب آسيا، ولا سيما اقتصاد الهند، في النمو القوي الذي شهدته المنطقة. وأسهم ارتفاع القدرة الشرائية في تنمية قطاع الخدمات والقطاع الصناعي. ونظراً إلى أن معظم اقتصادات المنطقة مستوردة صافية للوقود والمواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية، فقد تسارعت ضغوط التضخم في عام 2007 وإن اختلف معدل التضخم الاستهلاكي بين اقتصاد وآخر. فضغوط التضخم مع تسارعها في الصين والهند، بقيت عند مستوى يمكن السيطرة عليه من خلال إدارة دقيقة للطلب، بينما بدأت علامات التضخم الحاد تظهر في بلدان أخرى مثل فيتنام. وكما هي الحال بالنسبة إلى اقتصادات نامية أخرى، لم تؤثر الأزمة الائتمانية على المنطقة تأثيرها على الاقتصادات المتقدمة، لكن حالة عدم اليقين إزاء مستوى السيولة العالمية في المستقبل ما فتئت تضع بعض الاقتصادات التي تعاني من ضعف في ميزانها الخارجي في موقف هش. وقد أدى نمط النمو الحالي بالأيدي العاملة إلى النزوح من الأرياف إلى المدن، وهذا النمط غير المتوازن للنمو، والذي أثر سلباً على التنمية الريفية، تسبب في إضعاف نمو القطاع الزراعي في المنطقة. ويتوقع أن تسجل اقتصادات منطقة جنوب وشرق آسيا ككل نمواً بمعدل 8.1 في المائة في عام 2008.

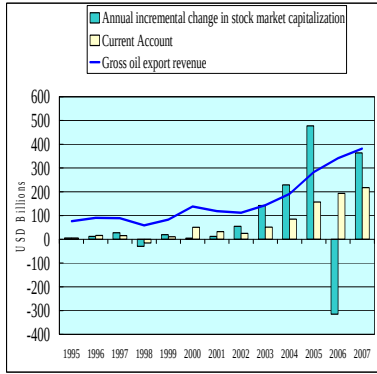
وواصلت الاقتصادات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تحسين الميزان الخارجي ومناخ الاستثمار. وقد أسهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية في رفع مستوى النمو في البلدان المصدرة للنفط الخام والسلع الزراعية. وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة نمواً بلغ معدله 5.3 في المائة في عام 2007 مقابل 5.7 في المائة في عام 2006. وعلى الرغم من الأزمة الائتمانية التي نشأت في الاقتصادات المتقدمة، استمر دخول رؤوس الأموال إلى بلدان المنطقة من خلال تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر. واكتسبت اقتصادات المنطقة، ولا سيما في الأرجنتين والبرازيل وبيرو وشيلي والمكسيك، مناعة بفضل قوة الطلب المحلي. وكما هي الحال بالنسبة إلى اقتصادات نامية أخرى، تصاعدت ضغوط التضخم في المنطقة بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنمو السريع

الشكل 3- الآثار على منطقة الإسكوا

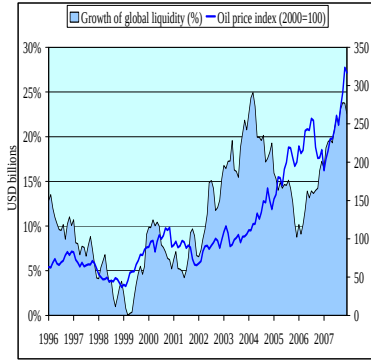
جيم- تدفقات الودائع المصرفية



باء- إيرادات الصادرات النفطية والنمو السنوي لرسملة سوق الأوراق المالية وفائض الحساب الجاري



ألف- نمو السيولة العالمية وأسعار النفط الخام، 2007-1996



المصادر: الشكل 3-ألف: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية. الشكل 3-باء: رسملة أسواق الأوراق المالية: صندوق النقد العربي؛ إجمالي إيرادات الصادرات النفطية وإجمالي الحساب الجاري: الإسكوا. الشكل 3-جيم: مصرف التسويات الدولية.

من بلدان مجلس التعاون الخليجي وإليها بينما سجل دخولها إلى صافي الودائع في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مستوى متدنياً في الأونة الأخيرة. ومع أن الودائع المصرفية تشكل جزءاً من حركة رؤوس الأموال الدولية، فإن هذا الاتجاه يعني أن المعاملات المالية تتركز في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فبينما نشطت هذه البلدان في الاستثمار في الأصول الخارجية، شكلت أيضاً وجهة رئيسية للمستثمرين الأجانب. أما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فأصبحت أكثر اعتماداً على الاقتراض من الخارج وبقيت وجهة يقبل عليها المستثمرون الأجانب.

وأحد العوامل الخارجية الذي يشكل خطراً يُتوقع أن تواجهه بلدان الإسكوا هو الارتفاع السريع في أسعار السلع الأساسية غير النفطية. فالبلدان الأعضاء في الإسكوا هي مستوردة صافية للمواد الغذائية والمعادن الثمينة وغيرها من المواد. واعتماد الاقتصادات المحلية على السلع المستوردة خلف بنية شديدة التأثير بالتضخم الذي يسببه الاستيراد. وبما أن اقتصاد المنطقة مدعوم بشكل كبير، فستبقى إدارة السيولة النقدية عاملاً هاماً. ومع أن المنطقة أبدت مناعة إزاء أزمة الائتمان حتى الآن، لا يرجح أن يبقى الوضع على حاله إذا انخفضت أسعار النفط إلى حد يزعزع شعور الثقة السائدة. صحيح أن نمو اقتصاد المنطقة تجاوز حجم إيرادات النفط الخام، لكنه لا يزال يعتمد على إيرادات النفط الخام كمصدر للسيولة النقدية ولنمو الائتمان. ومن هذا المنطلق، تتسم تطورات قطاع النفط بأهمية حاسمة في توقع المسار الذي ستكون عليه اقتصادات منطقة الإسكوا.

ويبين الشكل 3-باء الزيادة السنوية في رسملة أسواق الأوراق المالية وفائض الحساب الجاري وإجمالي إيرادات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا. ففي عام 2007، عادت رسملة سوق الأوراق المالية إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 2005 وعادلت الزيادة في رسملة هذه الأسواق الزيادة التي سجلتها الإيرادات الإجمالية السنوية لصادرات النفط في عام 2007. واعتباراً للتعديل الذي أجري في عام 2006 لتخفيض رسملة أسواق الأوراق المالية عقب بلوغها مستويات بالغة الارتفاع في عام 2005، يُستخلص أن نمو رسملة أسواق الأوراق المالية كان متماشياً مع إيرادات الصادرات النفطية. ويبين الشكل 3-باء أن وفرة عائدات النفط ليست السبب الوحيد في الازدهار الاقتصادي الذي تشهده حالياً بلدان الإسكوا المصدرة للنفط. وكان هذا النمو السريع في رسملة أسواق الأوراق المالية معادلاً للإيرادات الإجمالية لصادرات النفط الخام. ونظراً إلى الزيادة الكبيرة في فائض الحساب الجاري وتزايد نشاط الاستثمار في الخارج، تجاوز نطاق الأنشطة الاقتصادية إيرادات النفط الخام. وكان لنمو الطلب المحلي، المرتكز على استهلاك الكماليات، دور حاسم في الطفرة الاقتصادية الحالية في المنطقة، ولا شك في أن عائدات النفط شكلت الدعامة لاقتصاد المنطقة.

ويبين الشكل 3-جيم التغيرات في صافي الودائع (الودائع مطروحاً منها الإقراض) لدى المصارف التابعة لمصرف التسويات الدولية، وهي مصارف رئيسية في العالم تملك حافظات إقراض وإيداع على الصعيد الدولي. ويلاحظ وجود تقلبات كبيرة في تدفقات الودائع المصرفية

باء- التطورات في قطاع النفط

1- الطلب والعرض العالميان

استمر نمو الطلب على النفط الخام في عام 2007، ولو بمعدل أدنى بقليل من معدل عام 2006. ووفقاً لتقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)⁽³⁾، ارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط الخام من 84.6 مليون برميل في اليوم في عام 2006 إلى 85.8 مليون برميل في اليوم في عام 2007. وكان ارتفاع معدل نمو الطلب على النفط الخام في عام 2006، نتيجة للنمو الكبير في الطلب من البلدان النامية، ولا سيما من الصين، حيث أدت متطلبات الطاقة اللازمة لدعم النمو الاقتصادي إلى زيادة في الطلب على النفط الخام. ومع أن الطلب من أمريكا الشمالية شهد بعض الانتعاش، فقد استمر طلب البلدان المتقدمة على النفط الخام في تراجع منذ عام 2005. وأعيد النظر في توقعات نمو الطلب على النفط في الخام من البلدان النامية وتخفيضها مراراً في عام 2007. وأدى استمرار ارتفاع منتجات الوقود إلى مزيد من التحول في الاقتصادات المتقدمة نحو تقنيات توفير الطاقة والإقبال على مصادر أخرى للطاقة مثل الغاز الطبيعي والأثيرول. ومن هنا يُتوقع أن تنصهر البلدان النامية الطلب العالمي على النفط في عام 2008.

وسجل مجموع العرض العالمي للنفط الخام ارتفاعاً طفيفاً من 84.4 مليون برميل في اليوم في عام 2006 إلى 84.8 مليون برميل في اليوم في عام 2007. وتعزى هذه الزيادة إلى إنتاج البلدان غير الأعضاء في الأوبك، إذ أدى قرار الأوبك تخفيض سقف الإنتاج في البلدان الأعضاء إلى استمرار تراجع إنتاج تلك البلدان من النفط الخام. وبعد قرار الأوبك تخفيض سقف إنتاجها إلى 25.8 مليون برميل في اليوم في شباط/فبراير، عادت ورفعت سقف الإنتاج إلى 27.25 مليون برميل في اليوم اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2007. غير أن هذا المستوى من الإنتاج لا يزال أدنى من مستوى عامي 2005 و2006. وتشير التقديرات إلى أن مجموع إنتاج الأوبك من النفط الخام سيبلغ 31.0 مليون برميل في اليوم بعد أن كان 31.4 مليون برميل في اليوم في عام 2006.

وارتفعت أسعار النفط الخام في عام 2007 (انظر الشكل 4-ألف). وبلغ المتوسط السنوي للسعر الآني لـ "وسترن تكساس انترميديت" 72.34 دولاراً للبرميل، بينما كان يبلغ 66.05 دولاراً للبرميل في عام 2006. وبلغ متوسط سعر السلة المرجعي للأوبك 69.08 دولاراً للبرميل في عام 2007 مقابل 61.08 دولاراً للبرميل في عام

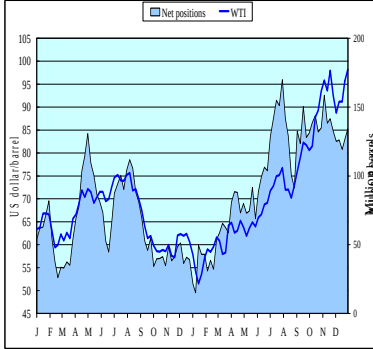
2006. وسجل السعر المرجعي لسلة الأوبك أدنى مستوى له في 17 كانون الثاني/يناير من العام المذكور حيث وصل إلى 47.92 دولاراً للبرميل ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له في 28 كانون الأول/ديسمبر، حيث وصل إلى 90.84 دولاراً للبرميل⁽⁴⁾. ورأى الكثير من المراقبين في القيود على العرض سبباً رئيسياً لارتفاع أسعار النفط الخام. ومن ناحية الطلب، لوحظ ارتفاع سريع في الطلب على الطاقة من البلدان النامية، ولا سيما من الصين والهند. كما لوحظ اكتشاف مصادر بديلة للطاقة، ولكن لا يُتوقع أن يستعاض بهذه البدائل عن النفط الخام في المستقبل القريب. أما من ناحية العرض، فقد استمر خطر حدوث اضطرابات في العرض لأسباب جيوسياسية في أفريقيا والشرق الأوسط. كما أن بطء تطوير قدرات العرض، في مرحلتَي التقييم والتكرير، يلقي ظلالاً من عدم اليقين على إمكانات العرض من منتجات النفط الخام والوقود في المدى البعيد. وفسر الكثير من المراقبين ارتفاع أسعار النفط الخام بأنه نتيجة للمضاربات المالية وليس نتيجة لتقييم موضوعي لظروف العرض والطلب. والواقع أن قدرات العرض، ولا سيما في مرحلة التكرير، تحولت إلى عائق أمام منتجات الوقود، إذ لم تتطور قدرات التكرير في مختلف أنحاء العالم بمعدل يكفي لتلبية الطلب المتزايد، وذلك بسبب عدم توفر الاستثمارات الكافية في العقدين الماضيين. وإذا صح هذا التفسير لتعليل ارتفاع أسعار النفط، يُفترض أن يكون اتجاه سعر الوقود، أي الغازولين في هذه الحالة، مشابهاً لاتجاه سعر النفط الخام. غير أن الشكل 4-باء يبين أن سعر النفط الخام حسب "وسترن تكساس انترميديت" استمر في الارتفاع في عام 2007 بينما انخفض سعر الغازولين في أيلول/سبتمبر بعد أن كان قد بلغ حداً أقصى في أيار/مايو من العام ذاته. وعدم التفاوت بين سعر الغازولين وسعر النفط الخام هو خير دليل على أن ارتفاع سعر النفط الخام، ولا سيما بعد أيار/مايو 2007، لا يعكس الظروف الفعلية للعرض والطلب، نظراً إلى ضعف القدرة التكريرية. وفي ظل وفرة السيولة العالمية (انظر الشكل 3-ألف) وتفاقم خطر تحويل الأصول المالية إلى سندات، أصبحت العقود الآجلة للنفط الخام والسلع الأساسية فئة من الأصول المالية التي تحظى بالإقبال. ووفقاً لبيانات لجنة التجارة بالعقود الآجلة للسلع الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية، احتفظت الجهات غير التجارية، التي تضم أساساً مصارف وصناديق استثمارية، بعقود خيارية وأجلة في سوق النفط الخام في عام 2007 على أساس ارتفاع قيمتها في المدى البعيد (انظر الشكل 4-جيم). وقد ارتفع مستوى هذه العقود باستثناء الانخفاض الكبير الذي شهدته في آب/أغسطس.

(4) سجل سعر سلة الأوبك أعلى مستوى له في النصف الأول من عام 2008 حيث تجاوز 100 دولار للبرميل.

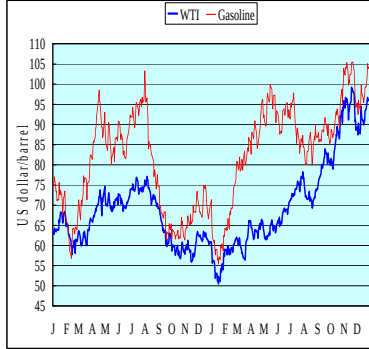
(3) منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، "النشرة الشهرية عن أسواق النفط"، آذار/مارس 2008.

الشكل 4- التطورات في قطاع النفط

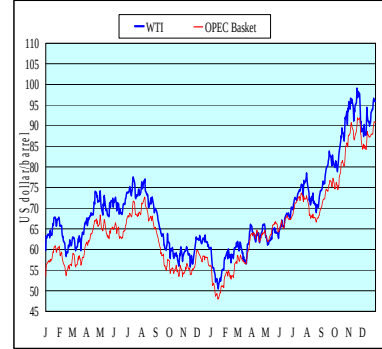
جيم- صافي صفقات الجهات غير التجارية
لفترات طويلة ووسترن تكساس انترميديت



باء- سعر وسترن تكساس انترميديت
للنفط الخام وسعر الغازولين



ألف- أسعار النفط: وسترن تكساس
انترميديت وسلة الأوبك



المصادر: الشكل 4-ألف: إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، والأوبك.

الشكل 4-باء: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل 4-جيم: إدارة معلومات الطاقة ولجنة التجارة بال عقود الآجلة للسلع الأساسية.

في الأوبك (وهي البحرين والجمهورية العربية السورية وعمان ومصر واليمن)، كان العراق ومصر البلدين الوحيدين اللذين سجلا نمواً في إنتاج النفط الخام في عام 2007. ومع المرونة التي تمتعت بها المملكة العربية السعودية على مستوى العرض، بلغ مستوى إنتاجها من النفط الخام 8.6 مليون برميل لعام 2007، مسجلاً انخفاضاً نسبته 5.1 في المائة عن العام السابق. وسجلت بلدان أخرى أعضاء في الأوبك من المنطقة انخفاضاً طفيفاً في إنتاجها من النفط الخام باستثناء العراق، حيث ازداد الإنتاج من النفط الخام بنسبة 8.1 في المائة. وقد بلغ الإنتاج السنوي 2.50 مليون برميل في اليوم في الإمارات العربية المتحدة، و2.46 مليون برميل في اليوم في الكويت، و0.80 مليون برميل في اليوم في قطر. أما البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في الأوبك من منطقة الإسكوا، فسجلت تراجعاً متواصلاً في إنتاجها من النفط الخام، باستثناء مصر التي شهدت ارتفاعاً في مستويات الإنتاج. وشهد اليمن انخفاضاً كبيراً في مستوى إنتاج النفط الخام في عام 2007، بسبب استمرار اتجاه الاستثمار في مرافق التنقيب والإنتاج نحو الانخفاض منذ التسعينات. وعلى الرغم من إطلاق مشاريع جديدة للاستثمار في مجالي التنقيب والإنتاج، لا يتوقع أن يظهر أثر ذلك في زيادة القدرة على الإنتاج قبل عام 2010. ويتوقع أن ينخفض مستوى إنتاج منطقة الإسكوا من النفط الخام في عام 2008 بنسبة 2.3 في المائة. وهذا التوقع يستند إلى العوامل التالية: (أ) تردد الأوبك في رفع حصة الإنتاج والتزام البلدان الأعضاء فيها بالحصة المحددة للإنتاج؛ (ب) توقع تراجع الإنتاج في الأجل الطويل في البلدان غير الأعضاء في الأوبك، باستثناء العراق ومصر حيث يُتوقع أن يزداد الإنتاج بفضل

ومن الأسباب الرئيسية لارتفاع سعر النفط الخام في عام 2007 المضاربة المالية بشأن العقود الآجلة للنفط الخام. لكن ذلك لا ينفي وجود قيود على العرض والطلب. وقد بات من الصعب إجراء أي توقعات بشأن سعر النفط الخام لأن نطاق الأسعار "المبرر" يختلف حسب أوجه النظر حول تطورات قطاع النفط في العالم. واعتباراً من آذار/مارس 2007، كان من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر سلة الأوبك المرجعي 75 دولاراً للبرميل في عام 2008. وقد استند هذا التوقع إلى العوامل التالية: (أ) توقعات قوية بارتفاع أسعار النفط الخام في ظل النمو القوي في الطلب من البلدان النامية؛ (ب) استمرار نمو السيولة النقدية العالمية وتزايد المضاربات المالية في العقود الآجلة لسوق النفط الخام؛ (ج) الأثر البالغ للصفقات الآجلة والخيارية في سوق النفط الخام التي ستظل تتأثر بالتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأفريقيا؛ (د) احتمال امتداد أزمة الائتمان إلى الصفقات الآجلة في سوق النفط الخام وما يرافق ذلك من هبوط في الأسعار.

2- تطورات قطاع النفط الخام في منطقة الإسكوا

تشير التقديرات إلى أن مجموع إنتاج النفط الخام في بلدان الإسكوا سجل تراجعاً في عام 2007 عقب تراجع طفيف كان قد شهده في عام 2006 (انظر الجدول 3)، بحيث بلغ مجموع الإنتاج 18.7 مليون برميل في اليوم في عام 2007، مسجلاً انخفاضاً نسبته 3.0 في المائة عن مستوى عام 2006. ومن بين البلدان الأعضاء في الأوبك في المنطقة (وهي الإمارات العربية المتحدة والعراق وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) والبلدان غير الأعضاء

ما يشهده البلدان من نشاط في الاستثمار في قطاع النفط. المعروض من النفط الخام في العراق إلى حالة الاستقرار وعلى الرغم من الشواغل الأمنية، يُتوقع أن يعود التي كان عليها قبل الحرب.

الجدول 3- إنتاج النفط في منطقة الإسكوا، 2003-2008 (بآلاف البراميل في اليوم)

نسبة التغير								البلد
	/2007 2008	/2006 2007	(٢)2008	(١)2007	2006	2005	2004	2003
(6.2)	(1.4)	2 350	2 504	2 540	2 378	2 344	2 248	الإمارات العربية المتحدة
(11.1)	(2.7)	160	180	185	187	209	240	البحرين
(6.7)	(2.2)	2 300	2 465	2 520	2 573	2 289	2 108	الكويت
(1.7)	(5.1)	8 500	8 651	9 112	9 353	8 897	8 410	المملكة العربية السعودية
(1.5)	(3.7)	700	710	738	774	780	819	عُمان
(13.3)	(1.7)	700	807	821	766	755	676	قطر
(4.0)	(3.8)	14 710	15 317	15 916	16 031	15 273	14 501	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
(5.3)	(6.8)	360	380	408	435	457	621	الجمهورية العربية السورية
5.3	8.1	2 200	2 089	1 932	1 853	2 107	1 378	العراق
10.8	1.7	750	650	639	579	709	750	مصر
(2.6)	(22.3)	300	308	396	453	450	478	اليمن
5.3	1.5	3 610	3 427	3 375	3 321	3 724	3 226	مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(2.3)	(3.0)	18 320	18 744	19 291	19 352	18 997	17 727	مجموع منطقة الإسكوا

المصادر: الأرقام العائدة إلى الإمارات العربية المتحدة والعراق وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية مستمدة من الأوبك؛ والأرقام العائدة إلى مصر مستمدة من الأوبك؛ والأرقام الأخرى من مصادر وطنية.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

(أ) الأرقام العائدة إلى البلدان الأعضاء في الأوبك مستمدة من: الأوبك، "النشرة الشهرية عن أسواق النفط"، شباط/فبراير 2008؛ الأرقام العائدة إلى عُمان مستمدة من وزارة الاقتصاد الوطني؛ الأرقام العائدة إلى البلدان الأخرى من تقديرات الإسكوا استناداً إلى مصادر رسمية ومصادر أخرى، حتى شباط/فبراير 2008.

(ب) توقعات الإسكوا حتى شباط/فبراير 2008.

الأكثر تنوعاً، فتفاوت نمو عائدات النفط وفقاً لمستوى الإنتاج. فسجل اليمن معدل نمو سالباً في عائدات النفط بسبب تراجع الإنتاج. وأجريت التوقعات لعام 2008 استناداً إلى سعر سلة الأوبك المرجعي الذي يُتوقع أن يبلغ متوسطه السنوي 75 دولاراً للبرميل. ويُتوقع أن تشهد البلدان المصدرة للنفط من أعضاء الإسكوا، باستثناء العراق ومصر، تراجعاً في إيراداتها من صادرات النفط، ويُتوقع أن يبلغ مجموع هذه الإيرادات 364.7 مليار دولار في عام 2008.

وتشير التقديرات إلى أن مجموع إيرادات الصادرات النفطية في المنطقة بلغ 431.1 مليار دولار في عام 2007، مسجلاً زيادة بنسبة 12.9 في المائة عن مجموع عام 2006 (انظر الجدول 4). وكان ارتفاع أسعار النفط أكثر من كافٍ ليعوّض عن تراجع الإنتاج، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عائدات النفط في منطقة الإسكوا. وفي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي تراوحت الزيادة في عائدات النفط بين 10.9 و 12.9 في المائة نظراً إلى التعديل المتفوق عليه في إنتاج النفط الخام. أما في البلدان ذات الاقتصادات

الجدول 4- مجموع إيرادات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا، 2003-2008 (بمليارات الدولارات)

نسبة التغير								البلدان المصدرة للنفط
	/2007 2008	/2006 2007	(٢)2008	(١)2007	2006	2005	2004	2003
(6.8)	12.1	60.7	65.1	58.1	43.5	29.6	22.1	الإمارات العربية المتحدة
(12.2)	17.1	9.5	10.8	9.2	7.8	5.6	4.9	البحرين

عُمان	7.9	9.2	13.4	14.5	15.1	14.9	4.3	(1.6)
قطر (٢)	6.7	8.5	12.8	16.0	18.0	15.4	12.9	(14.6)
الكويت	19.8	27.7	44.1	55.7	61.7	57.2	10.9	(7.4)
المملكة العربية السعودية	82.0	110.4	161.1	187.7	211.1	207.1	12.5	(1.9)
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	143.5	191.1	282.7	341.1	381.9	364.7	12.0	(4.5)
الجمهورية العربية السورية	4.4	3.7	4.1	4.2	4.5	4.2	7.1	(5.8)
العراق	8.3	17.5	23.2	29.7	39.8	42.1	34.0	5.8
مصر	3.5	4.7	7.5	10.5	11.1	12.9	5.0	16.9
اليمن	3.5	4.3	6.0	6.7	4.9	4.8	(27.3)	(2.8)
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	16.2	25.5	33.3	40.6	49.2	51.1	21.1	3.9
مجموع منطقة الإسكوا	159.7	216.5	316.0	381.7	431.1	415.8	12.9	(3.5)

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من مصادر وطنية.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

(أ) تقديرات الإسكوا استناداً إلى مصادر رسمية ومصادر أخرى حتى شباط/فبراير 2008.

(ب) توقعات الإسكوا حتى شباط/فبراير 2008.

(ج) سجلت قطر زيادة كبيرة في الصادرات غير النفطية، ومنها الغاز الطبيعي المسيل التي لم تدخل في الحساب في هذا الجدول.

الشركات والمستهلكين دوراً حاسماً في مدى ربط الأداء الاقتصادي بأداء قطاع النفط.

وقد استفاد قطاع النفط من انخفاض كلفة التنقيب، ليواصل تطوره بحيث يشمل أنشطة التصنيع. غير أن التوسع في قطاع التكرير كان بطيئاً نسبياً على الرغم من التخطيط لتنفيذ العديد من المشاريع الضخمة في هذا المجال. وتكمن الصعوبة في تطوير أنشطة التصنيع، ومنها التكرير، في أن هامش الربح يكون أقل مما هو عليه في مرحلة التنقيب في ظل الطفرة النفطية الحالية. كما أصبح عدم استقرار سعر النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة عائقاً أمام التوسع في مجالات التصنيع. غير أن قطاع الصناعة البتروكيميائية في المنطقة، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، اكتسب مكانة على الصعيد العالمي في منافسة شركات منتجة تتمتع بميزة تندي الكلفة كما في الصين. وبما أن المنطقة تتميز بميزة تنافسية على سائر مناطق العالم بفضل ما تتمتع به من ثروات طبيعية، يُتوقع أن يواصل قطاع الصناعات البتروكيميائية تطوره. وقد دفع الاتجاه الحالي في ارتفاع أسعار النفط الخام البلدان المستوردة للنفط إلى اعتماد سياسة التنوع في مصادر الطاقة، وهذا النهج برز أيضاً في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا، ولا سيما بالاعتماد على الغاز الطبيعي. وقد شهد قطاع الغاز الطبيعي تطوراً هاماً في المنطقة إذ أصبحت قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسيل في العالم. وأدى إنتاج الغاز الطبيعي في مصر إلى زيادة صادراتها إلى الأردن، كما بدأت تصدير الغاز الطبيعي المسيل عبر الأنابيب إلى الجمهورية العربية السورية ولبنان في عام 2008. واستمرت عُمان في زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسيل، ويتوقع أن يباشر اليمن تصدير هذا المنتج في عام 2010.

جيم- الإنتاج والطلب

تشير التقديرات إلى أن متوسط معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا بلغ 5.4 في

وكان لتزايد عائدات النفط أثر مباشر على الدخل استفادت منه جميع البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا في عام 2007، ما عدا اليمن حيث سجلت عائدات النفط الإجمالية نمواً سالباً. وكانت الحكومة هي الجهة المستفيدة الرئيسية من هذا الأثر لأن التطورات التي شهدتها قطاع النفط أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية، وبالتالي تحقيق فوائض مالية كبيرة لعام آخر على التوالي. واستمر نمو الفوائض المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وسجل الميزان المالي تحسناً في البلدان المصدرة للنفط الأعضاء في الإسكوا. غير أن أثر الطفرة النفطية الحالية اعتُبر من العوامل الرئيسية في النهوض باقتصادات المنطقة. وقد اتضحت هذه السمة أكثر فأكثر في عام 2007 في ظل ما شهدته بلدان مجلس التعاون الخليجي من نمو سريع في المعروض النقدي، والائتمان الخاص، والطلب المحلي. وهذا الصفة الداعمة للاقتصاد يمكن اعتبارها مؤشراً إيجابياً، يتضح من خلاله أن الاقتصاد قد حقق تنوعاً في قطاعات المال والخدمات والبناء والتجارة. وتسهم الداعمة المناسبة في تثبيت نمو الطلب المحلي إذ تشكل غطاءً بقي الاقتصاد المحلي التقلبات الناجمة عن تطورات قطاع النفط. غير أن مدى الدعم يمكن أن يسبب مشكلة إذ أنه يمثل فقاعة مالية في المنطقة. ومن الصعب تقييم الوضع الحالي وتحديد ما إذا كانت هناك فقاعة مالية في منطقة الإسكوا. فالازدهار المستمر في قطاعي البناء والعقارات، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا تدل على طفرة مالية، بقدر ما يمكن أن تدل على نوع من التحول نحو استراتيجيات التنوع الاقتصادي. فقد يكون من الضروري تذكير صانعي السياسات في المنطقة بأن الاقتصاد يعتمد على مجموعة عوامل تعزز آفاقه، وهي الإيرادات النفطية، والنمو السريع في الطلب المحلي، ووفرة السيولة النقدية، وتوفر الائتمانات الميسرة، واستراتيجيات التنوع والتحرير الاقتصادي التي تتبعها الحكومات. ومن العوامل التي يعتمد عليها الاقتصاد، هناك قلة، منها السيولة النقدية والائتمانات، تعتمد على التوقعات وليس على الأنشطة الاقتصادية الفعلية. ولذلك، تؤدي تطلعات

6.1 في المائة في عام 2006. وعلى الرغم من اعتماد المنطقة على قطاع النفط أرسى القطاع غير النفطي أسساً متينة له في مجالات البناء والمال والأعمال. وارتفعت حصة التنمية الصناعية في الإنتاج، ولا سيما بفضل قطاعات الألمنيوم والصلب والصناعات البتروكيميائية. وتسارع نمو الطلب المحلي إلى حد أصبح معه مصدراً رئيسياً للتضخم المحلي المنشأ في قطاعي العقارات والأسهم. وقد عزز تطوّر القطاع غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً اقتصادياً أقل عرضة للتضخم في الطفرة النفطية الحالية. غير أن ارتفاع أسعار النفط الخام وتزايد نمو السيولة النقدية في المنطقة يتوقع أن يؤدي إلى نمو اقتصادي متسارع تشهده هذه المجموعة في عام 2008، قد يصل متوسطه إلى 5.6 في المائة.

المائة في عام 2007، بعد أن كان 5.9 في المائة في عام 2006، ويتوقع أن يبلغ 5.6 في المائة في عام 2008 (انظر الجدول 5). وسجل الطلب المحلي أيضاً نمواً مطّرداً شمل مختلف مجموعات بلدان المنطقة باستثناء فلسطين، وذلك بفعل ما شهدته المنطقة من استهلاك متّرف. وارتفاع أسعار النفط وما رافقه من توقعات بشأن الإيرادات والأثر القوي للثروة، عزز في المستهلكين والشركات ثقة لم تنزعزع بعد في الطفرة النفطية الحالية. وفي هذه الأثناء، برزت القيود على العرض، ولا سيما على المعروض من السلع الأساسية ومنها المواد الغذائية، لأن المنطقة تعتمد على استيراد هذه المواد.

وتشير التقديرات أيضاً إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ 5.2 في المائة في عام 2007، بعد أن كان قد وصل إلى

الجدول 5- معدل النمو ومعدل التضخم في منطقة الإسكوا

البلد/المنطقة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ^(أ)					معدل التضخم الاستهلاكي ^(ب)				
	(نسبة التغير السنوي)					(نسبة التغير السنوي)				
	2004	2005	2006	2007 ^(ج)	2008 ^(د)	2004	2005	2006	2007 ^(ج)	2008 ^(د)
الإمارات العربية المتحدة	9.7	8.2	9.3	7.4	7.5	5.0	6.2	9.3	11.0	10.5
البحرين	5.6	7.9	6.5	6.3	6.5	2.3	2.6	2.1	3.3	5.2
عمان	5.4	6.0	7.2	5.5	5.0	1.1	1.9	3.4	5.9	7.0
قطر	20.8	6.1	7.0	8.2	9.7	6.8	8.8	11.8	13.7	12.5
الكويت	10.8	11.7	6.6	6.0	6.2	1.3	4.1	3.0	5.3	6.5
المملكة العربية السعودية	5.3	6.1	4.3	3.5	4.1	0.3	0.7	2.2	4.1	6.0
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	7.7	7.3	6.1	5.2	5.6	1.8	2.7	4.3	6.3	7.4
الأردن	8.6	7.1	6.3	6.0	5.5	3.4	3.5	6.3	5.4	6.7
الجمهورية العربية السورية	6.7	4.5	5.1	4.5	4.0	4.6	7.4	10.0	5.5	6.5
العراق	23.0	10.0	5.9	6.1	7.0	27.0	37.0	53.2	30.8	11.0
فلسطين	2.0	6.0	(8.8)	(2.2)	1.0	3.0	3.5	3.8	2.5	5.2
لبنان	5.0	1.0	0.1	2.0	3.0	4.0	4.7	8.2	7.0	7.5
مصر	4.6	6.9	7.1	7.3	6.7	11.0	4.7	7.3	9.6	10.2
اليمن	3.9	4.6	4.2	4.5	3.2	12.5	11.8	20.8	10.6	12.5
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	6.3	6.2	5.6	6.0	5.8	11.1	9.1	13.6	11.1	9.5
مجموع منطقة الإسكوا	7.2	6.9	5.9	5.4	5.7	5.0	4.9	7.5	7.9	9.8
الاقتصادات التي تعاني من النزاعات ^(د)	11.4	5.2	1.7	3.5	4.7	15.4	20.7	30.2	18.4	7.3

المصدر: أعدته الإسكوا استناداً إلى حساب معدلات النمو من أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبأسعار الثابتة لعام 2000.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

(أ) البيانات العائدة إلى مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة وترتكز التوجيهات لكل عام على أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000.

(ب) تقديرات الإسكوا، شباط/فبراير 2008. وتتأثر هذه التوقعات تأثراً شديداً بتقلب أسعار النفط.

(ج) توقعات الإسكوا، شباط/فبراير 2008.

(د) متوسط العراق وفلسطين ولبنان.

اقتصاد الكويت بعض التباطؤ، بحيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.0 في المائة في عام 2007، بعد أن كان قد وصل إلى نمط نمو مستقر، عقب ثلاثة أعوام من النمو القوي استمرت حتى عام 2005. وكما هي الحال في البحرين وقطر، أخذ عنصر الطلب المحلي يحلّ محل الطلب الخارجي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الكويت. وهذا النمو في الطلب يدلّ على وجود قنوات واسعة تستطيع من خلالها عائدات النفط دعم الطلب المحلي. ويمكن اعتبار تطور القطاع المالي وقطاع البناء

وأدى النمو القوي الذي يحركه الاستثمار في البحرين، إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ معدله 6.3 في المائة في عام 2007 ويتوقع أن يصل إلى 6.5 في المائة في عام 2008. وشهدت قدرة العرض في القطاعات غير النفطية نمواً مطّرداً في صناعة الألمنيوم والصناعات البتروكيميائية. ويتوقع أن تزداد حصة الاستثمار في الطلب المحلي بفضل مشاريع في قطاعات البنية التحتية والبناء والخدمات بما فيها السياحة. غير أن الأمر سيكون مختلفاً إذا اشتدت الأزمة الائتمانية. وسجل

الطلب المحلي أهمية. وفي ظل تزايد الحاجة إلى الاستيراد للمضي في سياسة التنويع الاقتصادي، يبقى اقتصاد هذا البلد شديد التعرض للتأثر بالتضخم الذي مصدره الاستيراد. وعلى الرغم من تسارع نمو الطلب المحلي بالأرقام الإسمية، يُتوقع أن يبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة 7.5 في المائة في عام 2008.

وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات الأكثر تنوعاً بلغ 6.0 في المائة في عام 2007، بعد أن كان 5.6 في المائة في عام 2006 (انظر الجدول 5). ويبدو أن هذه الاقتصادات كانت بمنأى عن قيود صرف العملات الأجنبية التي كان من الممكن أن تؤدي إلى تقييد نمو الطلب المحلي. وهكذا سجل الطلب المحلي انتعاشاً مستمراً في معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام 2007. وكانت ثقة المستهلكين مستقرة نسبياً، كما تعززت ثقة الشركات في هذه المجموعة، ما عدا فلسطين، ولا سيما في قطاع البناء والأعمال والخدمات والسياحة. وشهد قطاع الصناعة التحويلية نمواً ثابتاً، وإن ظلّ غير كافٍ لتثبيت مسار التنمية المرتكزة على الصادرات. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار السلع الزراعية على الصعيد الدولي، لم تستفد هذه المجموعة من هذا الارتفاع إلا قليلاً نظراً إلى نقص الاستثمار في هذا القطاع. ولا يتوقع أن تستغلّ هذه الإمكانات الكامنة في قطاع الزراعة في وقت قريب، مما يبقى هذه المجموعة عرضة لضغوط التضخم بسبب الواردات. وإضافة إلى ذلك، تتعرض هذه المجموعة من الدول للتأثر بالمفعول المتنقل الناجم عن أزمة الائتمان العالمية، رغم أنه لا يُتوقع في عام 2008 حدوث أي تغيير سريع في الظروف الاقتصادية الخارجية، وإن حدث فلن يبلغ حد الإخلال بالتوازن الاقتصادي الكلي في بلدان هذه المجموعة. وفي ظل هذه الاعتبارات، يُتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً 5.8 في المائة في عام 2008.

وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر بلغ 7.3 في المائة في عام 2007 (انظر الجدول 5). وازداد عنصر الإنفاق على الاستثمار أهمية في تركيبة الطلب المحلي أسوة بالإنفاق على الاستهلاك المترف. وقد أسهم النمو في قطاع الطاقة وقطاع المنسوجات والملابس في زيادة قدرة العرض من السلع الموجهة إلى التصدير. كما سجل قطاع البناء أداءً قوياً في عام 2007 وشهد قطاع الصناعة التحويلية مزيداً من التوسع إذ استقطب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي أواخر عام 2007 بدأ التضخم السريع ينال من ثقة المستهلكين، غير أن نمو الطلب المحلي يُتوقع أن

والأعمال أحد هذه القنوات. ويُلاحظ ازدياد الاستثمار بشكل مستمر مما يمنح اقتصاد الكويت مزيد من المنة، ويتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت 6.2 في المائة في عام 2008.

وشهدت عُمان تباطؤاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفض معدله من 7.2 في المائة في عام 2006 إلى 5.5 في المائة في عام 2007. وقد أدى تراجع إنتاج النفط الخام يرافقه نمو متواضع في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل باقتصاد عُمان إلى مزيد من الاعتماد على الطلب المحلي، ولا سيما على قطاع الخدمات وقطاع السياحة. ومع أن قوة الميزان التجاري تضمن حصول نمو مستقر في الطلب المحلي، ازداد تأثير الاقتصاد بالعوامل الخارجية، ومنها ارتفاع أسعار الواردات. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عُمان، بحيث يبلغ 5.0 في المائة في عام 2008 بعد أن كان 5.5 في المائة في عام 2007 و7.2 في المائة في عام 2006. وشهدت قطر نمواً قوياً بفعل الاستثمار في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والبناء والأعمال، ويتوقع أن يستمر نمو الطلب الخارجي على صادرات هذا البلد من الغاز الطبيعي المسيل والنفط الخام. وأدى النمو السريع في الطلب المحلي إلى نمو استثنائي في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، والذي يتكوّن من معدل نمو حقيقي ومعدل تضخم مرتفعين. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في قطر قد بلغ 8.2 في المائة في عام 2007 ويُتوقع أن يبلغ 9.7 في المائة في عام 2008.

وبلغ معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حسب التقديرات، 3.5 في المائة في عام 2007، ويتوقع أن يرتفع إلى 4.1 في المائة في عام 2008. وواصلت المملكة العمل بسياسة التنويع في القطاع غير النفطي بإنشاء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، مما أدى إلى تزايد مطرد في عنصر الإنفاق على الاستثمار في تركيبة الطلب. وهناك حاجة إلى تغذية الاستثمارات السابقة وتنشيط الاستثمار في البنية التحتية، مما يعزز مناعة الاقتصاد. ومع انتعاش أسواق الأوراق المالية، بقيت ثقة المستهلكين والشركات قوية في عام 2007 رغم وجود مؤشرات للثبات نتيجة لتسارع التضخم.

وتشير التقديرات إلى معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة بلغ 7.4 في المائة في عام 2007. ومع أن إنتاج النفط الخام وما يحقّقه من إيرادات بقي عنصراً أساسياً في هيكل العرض، تسارع نمو القطاعات غير النفطية، ولا سيما في الصناعات البتروكيميائية والألمنيوم والصلب، وكذلك في مجالات المال والبناء والأعمال والخدمات والنقل. ومع أن اعتماد البلد لا يزال كبيراً على الطلب الخارجي، لا تقل حصة

تستمر قدرة العرض في النمو بفعل نمو الاستثمار غير أن ثقة المستهلكين تراجعت بفعل ارتفاع الأسعار بوجه عام. ويتوقع أن ينمو اقتصاد الجمهورية العربية السورية بمعدل قدره 4.0 في المائة في عام 2008.

وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليمن بلغ 4.5 في المائة في عام 2007. وعلى الرغم من تراجع إيرادات النفط الخام، استمر انتعاش الاقتصاد بالاعتماد على الطلب المحلي، ولا سيما الإنفاق على الاستهلاك. ولم تكن القيود على العملات الأجنبية ملزمة خلال هذا العام، واستمر نمو الطلب المحلي بمعدل فاق معدل عام 2006. وعلى الرغم من جهود التنويع الاقتصادي بحيث لا يقتصر الاعتماد على الصادرات من النفط الخام، بل يشمل الغاز الطبيعي المسيل والمنتجات الزراعية ومصائد الأسماك والخدمات السياحية، لم تظهر بعد نتائج هذه الجهود في البلد. ويتوقع أن يبدأ إنتاج الغاز الطبيعي المسيل في عام 2009. غير أن من المتوقع أن يشهد اقتصاد اليمن مزيداً من التباطؤ، وقد لا يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.2 في المائة في عام 2008.

أما المناطق التي تعاني من النزاعات في العراق وفلسطين فبقيت في حالة اقتصادية هشة في عام 2007، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغ 6.1 في المائة، وكان الاقتصاد شديد الاعتماد على صادرات النفط. واستمر ضعف البنى التحتية يعوق عملية إعادة البناء وتطوير القطاع غير النفطي. وقد حدث انتعاش في الطلب المحلي مع حدوث تحسن تدريجي في الوضع الأمني في بغداد مع أن الوضع لا يزال متقلباً ومضطرباً. وعلى الرغم من استمرار الشواغل الأمنية يتوقع حدوث تحسن في قطاعات الإنتاج والخدمات غير المعتمدة على النفط. وما إن تستقر قدرة العرض من النفط الخام، يتوقع أن تزداد الإيرادات من الصادرات النفطية بحيث تشكل رافداً ثابتاً للنمو الاقتصادي مقيساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. غير أن الطلب المحلي يُتوقع أن يبقى ضعيفاً مما يعني أنه من المستبعد حدوث أي تحسن في مستوى المعيشة مع تحسن الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق 7.0 في المائة في عام 2008. أما في فلسطين، فتتعرض الأنشطة الاقتصادية لقيود شديدة نتيجة للحصار الذي تفرضه إسرائيل، ولا سيما على قطاع غزة واستمرار الاضطرابات الأمنية والأعمال العسكرية. وأدى وقف المساعدة الإنمائية الدولية من جهات مانحة رئيسية إلى تقويض الطلب المحلي الضعيف أصلاً. وتشير التقديرات الصادرة في شباط/فبراير 2008 إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يتوقع أن يشهد عاماً آخر على التوالي من النمو الاقتصادي السالب حيث سجل معدل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة 2.2 في المائة في عام 2007، بعد أن بلغت

يستمر بفعل الإنفاق على الاستثمار. ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر بمعدل قدره 6.7 في المائة في عام 2008.

وفي الأردن سجل الطلب المحلي نمواً مستقراً، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6.0 في المائة في عام 2007. واستمرت التنمية الصناعية على وتيرتها، ولا سيما في قطاع المنتجات الصيدلانية والأسمدة. وحافظ قطاع المنسوجات والملابس في المناطق الصناعية المؤهلة على قوته على الرغم من تزايد المنافسة من المناطق الصناعية المؤهلة في مصر. وعلى الرغم من استقرار عنصر الإنفاق على الاستثمار في الطلب المحلي، تشير التقديرات إلى تزايد حصة الاستهلاك المتترف في الأعوام الأخيرة. ولذلك يبقى الاقتصاد رهناً بثقة المستهلكين التي تأثرت سلباً بارتفاع أسعار السلع الأساسية. وترتبط احتمالات هشاشة الاقتصاد بضعف الميزان الخارجي للبلد، وإن كان من غير المرجح ظهور أي قيود مفاجئة على العملات الأجنبية في ظل توقع وفرة السيولة النقدية في المنطقة. ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن بمعدل قدره 5.5 في المائة في عام 2008.

وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي، تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بلغ 2.0 في المائة في عام 2007. وبقي الإنفاق على الاستهلاك ضعيفاً خلال تلك الفترة، ولكن أعمال البناء ومشاريع البنية التحتية كانت ناشطة لضرورة بناء ما تهدم بفعل الحرب في صيف عام 2006. كما أن القطاع المالي كان قوياً. غير أن النمو الذي يحركه الطلب يبقى شديد التأثير باحتمال ظهور مخاطر تخلّ بالميزان الخارجي لأن الاقتصاد يعتمد على الاستثمارات الخارجية وعلى تحويلات المغتربين من الخارج. كما يبقى الاقتصاد عرضة للتأثر بالتضخم الناتج من الواردات. وعلى الرغم من احتمال تأثر هذا الاقتصاد بالمفعول المتنقل لازمة الائتمان العالمية، يتوقع أن ينمو بمعدل 3.0 في المائة في عام 2008، مستفيداً من قوة الاستثمار في قطاع البناء وتراجع الإنفاق على الاستهلاك.

وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية بلغ 4.5 في المائة في عام 2007. وبقيت عائدات النفط عنصراً أساسياً من عناصر نمو هذا الاقتصاد. غير أن الطلب المحلي، بعنصري الاستثمار والاستهلاك، أصبح دعامة رئيسية للاقتصاد. واستمرت التنمية الصناعية في الجمهورية العربية السورية مع إدخال صناعة تجميع السيارات. وعلاوة على ذلك، بمقدور هذا البلد تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والطحين. ويتوقع أن

معدله المستوى الذي سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأدت بعض الإجراءات التصحيحية لتخفيضه إلى تثبيت معدل التضخم في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عند معدل 11.1 في المائة في عام 2007 بعد أن كان قد بلغ 13.6 في عام 2006. كما أن حالة التضخم الجامح في العراق انتهت في أواخر عام 2007.

وقد أدى ارتفاع أسعار القمح دولياً إلى ارتفاع أسعار الخبز، وهو المادة الغذائية الأساسية في المنطقة. وبذلك البلدان الأعضاء في الإسكوا جهوداً لتثبيت سعر الخبز من خلال الدعم. واستدعى هذا الارتفاع مزيداً من الإجراءات الحكومية لتأمين السلع الأساسية بأسعار مقبولة. ونظراً إلى ما شهده القطاع الزراعي في الأرياف من نقص في الاستثمار، لم يكن بالإمكان استغلال إمكانات الإنتاج الزراعي في المنطقة، ولا سيما في البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة. وكانت الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية تحقق اكتفاء ذاتياً في إنتاج القمح والطحين، ولكن المملكة العربية السعودية قررت الاستغناء تدريجياً عن إنتاج القمح محلياً بسبب ارتفاع كلفة استخدام المياه في القطاع الزراعي. أما ارتفاع الإيجارات، فتصدت له بلدان مجلس التعاون الخليجي أساساً من خلال إصلاح قوانين الإيجار. وعلى الرغم من ذلك، استمر ارتفاع الإيجارات مع ارتفاع أسعار المساكن والممتلكات العقارية التجارية، وذلك نتيجة لوجود قيود على الطلب والعرض وارتفاع أسعار مواد البناء. ولذلك لم يكن إصلاح قوانين الإيجار كافياً لتثبيت الإيجارات.

وأبقت البلدان الأعضاء في الإسكوا، ما عدا العراق وفلسطين والكويت ومصر واليمن، على ربط عملاتها بالدولار. وقد تسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الدولية الأخرى، في ارتفاع أسعار واردات هذه البلدان من أوروبا وآسيا. وإضافة إلى ذلك، أدى ربط العملات الوطنية بالدولار فرض قيود على السياسة النقدية لتلك البلدان، وربطها بالسياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، كان من الصعب تطبيق تدابير نقدية فعالة لتخفيف حدة التضخم المحلي في ظل نظام ربط العملات الوطنية بالدولار. وبالتالي أصبح نظام سعر الصرف موضوع جدل دون التوصل إلى اتفاق على مستوى المنطقة. فقد أكدت قمة بلدان مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول/ديسمبر 2007 عدم وجود أي تغيير وشيك في ربط عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي بالدولار، باستثناء الكويت التي ربطت عملتها بسله من العملات القوية تجارياً منذ حزيران/يونيو 2007. ويرى الداعون إلى فك ربط العملات بالدولار أن القيام بذلك سيؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم من خلال تخفيض أسعار الواردات واعتماد سياسة نقدية مرنة. غير أن فعالية هذه العملية كانت موضع جدل، إذ أن البلدان

نسبة التراجع 8.8 في المائة في عام 2006. وتشير التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سيشهد نمواً بمعدل 1.0 في المائة في عام 2008، على أثر التحسن المتوقع في الطلب المحلي في الضفة الغربية وعلى أثر استئناف المساعدة الدولية التي يفترض أن تنتشل قطاع غزة من الأزمة الإنسانية الحالية. وفي ظل عدم توقع حدوث أي تراجع في موقف إسرائيل إزاء الحصار الاقتصادي المفروض على فلسطين، يتوقع أن يُعْمِن الوضع الراهن في إضعاف الاقتصاد.

دال- التكاليف والأسعار

سجلت كلفة المعيشة وكلفة الإنتاج ارتفاعاً كبيراً في منطقة الإسكوا في عام 2007. ويعكس ذلك اتجاه أسعار السلع الأساسية للارتفاع على الصعيد الدولي، بما في ذلك أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية وإيجارات المكاتب والمساكن. وعدا الظروف الخارجية التي تتسبب إلى حد ما في ارتفاع التكاليف، يتفرد كل بلد من البلدان الأعضاء في الإسكوا بمجموعة من العوامل المحلية، منها قدرة العرض المحلي، وتركيب السوق المحلية، وكلفة الأيدي العاملة، وكلفة المعاملات، والسياسات النقدية، ونظام سعر الصرف. فبلدان مجلس التعاون الخليجي تشهد نقصاً في العمالة الماهرة في القطاع الخاص وارتفاعاً في أجور القطاع العام نتيجة لقرارات تشريعية تؤدي إلى رفع مستوى الأجور، بينما أدى تسارع وتيرة ارتفاع مستوى أسعار السلع الأساسية إلى تناقص هام في قيمة الأجر الحقيقي، مما استدعى مزيداً من التدخلات الحكومية. وقد أشير إلى أن هذه الزيادات في الأجور التي تعتمد عليها الحكومات قد تخلق حلقة من تضخم ناجم عن التكاليف. ولم يلاحظ في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وجود زيادات مماثلة في الأجور.

وفي عام 2007، بلغ تسارع وتيرة ارتفاع المستوى العام للأسعار حداً خطيراً في منطقة الإسكوا، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2008. واستقر متوسط معدل التضخم الاستهلاكي عند 7.9 في المائة في عام 2007، بعد أن كان 7.5 في المائة في عام 2006 (انظر الجدول 5)، وقد تراوح هذا المعدل بين حد أدنى قدره 2.5 في المائة في فلسطين وحد أقصى قدره 30.8 في المائة في العراق. وكان تسارع ارتفاع معدل التضخم الاستهلاكي أكثر وضوحاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ 6.3 في المائة في عام 2007 بعد أن كان 4.3 في المائة في عام 2006. وارتفعت كلفة المعيشة بسرعة فائقة شملت حتى البحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية التي كانت تطبق نظاماً لضبط التضخم عند مستويات منخفضة حتى عام 2006. واستمر التضخم الاستهلاكي السريع في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حيث فاق متوسط

2006. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فبلغ هذا الفائض 12.6 مليار دولار بعد أن كان 6.8 مليار دولار في عام 2006. واستقر ميزان الحساب الجاري على أرقام إيجابية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ما عدا الأردن وفلسطين ولبنان، بينما استمر نمو الأنشطة التجارية وازدادت عائدات الاستثمار في الأصول الأجنبية. وباستثناء فلسطين، لم تبدُ على اقتصادات المنطقة آثار ضعف في القطاع الخارجي، حتى في البلدان التي تسجل عجزاً في الحساب الجاري. غير أن خطر ظهور هذه العلامات يُحتمل أن يكبر مع توقع ازدياد نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن وفلسطين ولبنان ومصر واليمن في عام 2008.

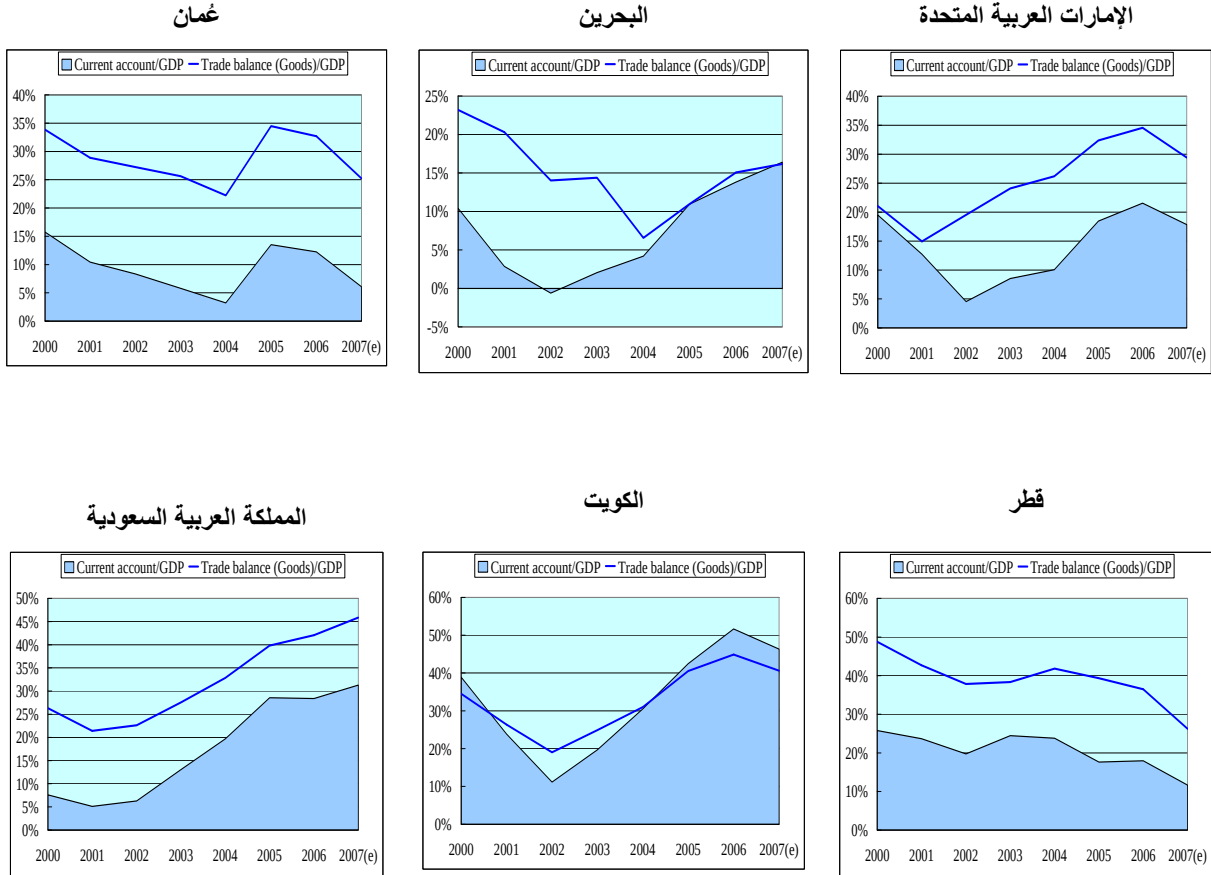
التي تتبع أنظمة مختلفة لأسعار الصرف الأجنبي، لا سيما مصر والكويت، لم تكن قادرة على تخفيض معدلات التضخم لديها خلال الفترة نفسها.

هـ- القطاع الخارجي

1- الميزان الخارجي

حافظ القطاع الخارجي في منطقة الإسكوا على أداء قوي في عام 2007. وتشير التقديرات إلى أن الحساب الجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي حقق فائضاً قدره 217 مليار دولار بعد أن كان 193 مليار دولار في عام

الشكل 5- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2007-2000 (بالنسبة المئوية)



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

ملاحظة: 2007، أرقام تقديرية.

هذه البلدان. ويتضح أن نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي كانت في تناقص في عُمان وقطر وفي تزايد في البحرين والمملكة العربية السعودية. وفي ذلك ما يدل على أن سرعة نمو الطلب المحلي تجاوزت سرعة نمو الصادرات في عُمان وقطر وعلى أن المجال واسع أمام نمو الطلب المحلي في البحرين والمملكة العربية السعودية. أما في الإمارات العربية المتحدة والكويت فهناك ما يدل على الاستقرار، إذ إن سرعة نمو الطلب المحلي بدأت تفوق سرعة نمو الصادرات.

وفي مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تشير التقديرات إلى وجود فائض في ميزان تجارة السلع في الجمهورية العربية السورية والعراق بينما تشير إلى وجود عجز في الأردن وفلسطين ولبنان ومصر واليمن في عام 2007 (انظر الشكل 6). وقد أسهم استقرار مستوى إيرادات الصادرات من النفط الخام في فائض الميزان التجاري في الجمهورية العربية السورية والعراق. وبالرغم من ازدياد صادرات الصناعة التحويلية، ولا سيما من المنسوجات والملابس في الأردن ومصر، أدى تزايد قيمة الواردات من السلع إلى تفاقم حالة العجز. وتعزى هذه الزيادة في قيمة الواردات من السلع إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية والمواد الأساسية، وإلى ازدياد حجم الواردات اللازمة لتلبية الطلب المحلي المتنامي. وقد سجل الميزان التجاري في فلسطين ولبنان عجزاً مرتفعاً بسبب ركود الصادرات وارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية والمنتجات النفطية. وتحوّل الفائض إلى عجز في اليمن بسبب انخفاض إيرادات الصادرات من النفط الخام وازدياد قيمة السلع المستوردة مع ارتفاع أسعار السلع والمحاصيل الغذائية والمواد الأساسية. وفي عام 2006، سجل ميزان تجارة السلع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حسب التقديرات، فائضاً بنسبة 29.8 في المائة في العراق و1.5 في المائة في الجمهورية العربية السورية، وعجزاً بنسبة 2.5 في المائة في اليمن، و13.2 في المائة في مصر، و32.9 في المائة في لبنان، و43.2 في المائة في الأردن، و68.7 في المائة في فلسطين.

واستمر ارتفاع فائض ميزان تجارة السلع نسبة إلى القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك بفضل النمو السريع لقيمة الصادرات من قطاع الطاقة (انظر الشكل 5). وفي عام 2007، بلغت نسبة هذا الفائض 16.2 في المائة في البحرين، و25.3 في المائة في عُمان، و26.2 في المائة في قطر، و29.4 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و40.6 في المائة في الكويت، و45.9 في المائة في المملكة العربية السعودية. غير أن من المتوقع أن تكون نسبة هذا الفائض في الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر والكويت في عام 2007 أدنى من المستوى الذي بلغته في عام 2006. ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة قيمة الواردات والارتفاع السريع لحصة الطلب المحلي من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان فيما يُتوقع أن تسجل البحرين والمملكة العربية السعودية زيادة في فائض ميزان تجارة السلع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2007، إذ تجاوز نمو الصادرات سرعة الزيادة في الطلب المحلي.

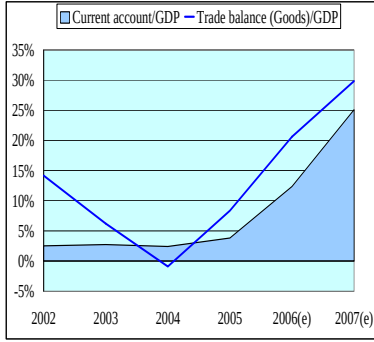
وعلى الرغم من النمو الثابت الذي شهدته قطاعات المال والسياحة والنقل، من المتوقع أن يظل صافي التجارة في الخدمات سلبياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ما عدا البحرين. كما يُلاحظ استمرار تدفق التحويلات الجارية إلى خارج منطقة الخليج، بما فيها تحويلات العمال المغتربين. غير أن ارتفاع عائد استثمارات هذه المجموعة في الخارج أسهم في تقليص الفجوة بين فائض ميزان تجارة السلع وفائض الحساب الجاري، ولا سيما في الكويت. وفي عام 2007، بلغت نسبة فائض الحساب الجاري من القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي 6.1 في المائة في عُمان، و11.6 في المائة في قطر، و16.4 في المائة في البحرين، و17.8 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و31.3 في المائة في المملكة العربية السعودية، و46.3 في المائة في الكويت. ومع أن فائض الحساب الجاري الإجمالي لمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي سجل مستوى مرتفعاً لم يسبق له مثيل في عام 2007، أظهرت النسبة المئوية لهذا الفائض من القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي معالم للميزان الخارجي تختلف بين بلد وآخر من

الشكل 6- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، 2000-2007
(بالنسبة المئوية)

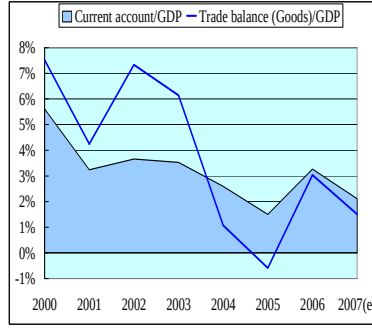
العراق

الجمهورية العربية السورية

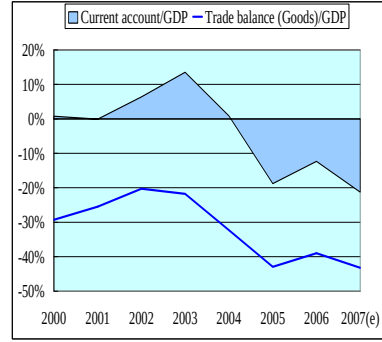
الأردن



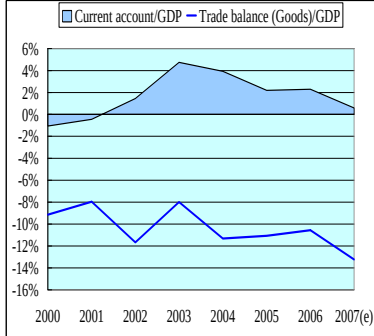
مصر



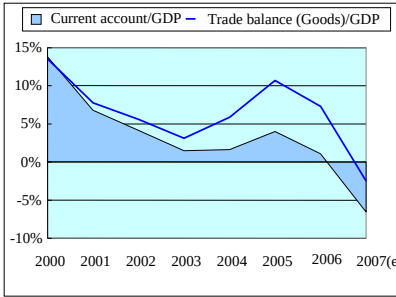
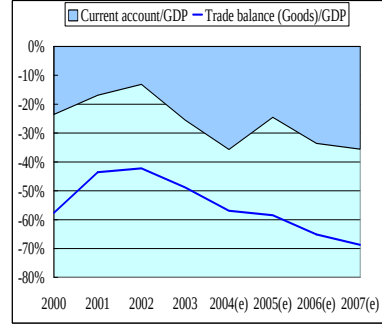
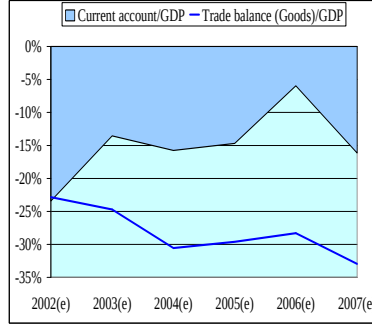
لبنان



فلسطين



اليمن



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

ملاحظة: 2007، أرقام تقديرية.

الاستهلاكية والمنتجات النفطية. كما أن نمو الطلب المحلي بفعل النمو الاقتصادي الذي حدث مؤخراً أدى إلى زيادة حجم الواردات، وارتفاع نسبة السلع الكمالية منها. غير أن تراجع الميزان الخارجي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً قابلته زيادة في حجم الاستثمارات المتدفقة إلى كل من هذه البلدان. ولم تظهر قيود على العملات الأجنبية في عام 2007، مما يعني أن الأموال كانت متوفرة لاستيراد السلع والخدمات اللازمة لدعم نمو الطلب المحلي، حتى في البلدان التي سجلت عجزاً في الحساب الجاري. وتشير التقديرات إلى أن ميزان الحساب الجاري سجل فائضاً في عام 2007 بلغت نسبته من القيمة الإسمية للنتائج المحلي الإجمالي 25.1 في المائة في العراق، و2.1 في المائة في الجمهورية

وشهدت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في الآونة الأخيرة فائضاً في تحويلات المداخيل الواردة إليها، بما في ذلك تحويلات العمال المغتربين في عام 2007. وبفضل هذه التحويلات، كان عجز الحساب الجاري أقل بكثير من عجز الميزان التجاري. وإضافة إلى ذلك، حقق قطاع السياحة أداءً قوياً في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. كما سجل قطاع النقل أداءً قوياً في مصر بفضل عائدات قناة السويس التي ارتفعت من 3.8 مليارات دولار في عام 2006 إلى 4.6 مليارات دولار في عام 2007. غير أن هذه الزيادة لم تكف لدعم الميزان الخارجي في عام 2007، وذلك بسبب ارتفاع قيمة السلع المستوردة، ولا سيما المحاصيل الغذائية، وغيرها من السلع

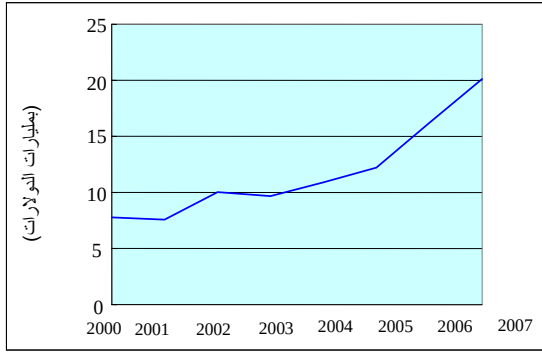
تحويلات العمال إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بلغ 20 مليار دولار في عام 2007، معظمها من أمريكا الشمالية وأوروبا وبلدان مجلس التعاون الخليجي. وظلت هذه التحويلات تشكل عنصراً أساسياً للحفاظ على استقرار الميزان الخارجي، ولا سيما في الأردن وفلسطين ولبنان واليمن. كما تستمر تحويلات العمال عنصراً أساسياً لدعم الطلب المحلي ما دام نمط النمو الاقتصادي القائم لا يؤدي إلى خلق فرص العمل. وتشير التقديرات إلى أن حجم هذه التحويلات شكل 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، و29 في المائة في لبنان، و20 في المائة في فلسطين في عام 2007.

العربية السورية، و0.6 في المائة في مصر. كما سجل عجزاً نسبته 35.6 في المائة في فلسطين، و21.2 في المائة في الأردن، و16.1 في المائة في لبنان، و6.6 في المائة في اليمن.

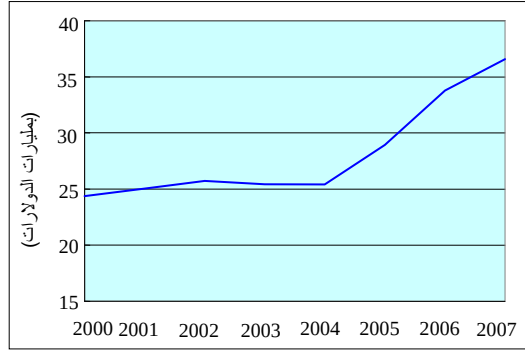
وتشير التقديرات إلى أن مجموع تحويلات العمال من بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ 36 مليار دولار في عام 2007 (انظر الشكل 7). وكان حجم هذه التحويلات إلى بلدان العمال المهاجرين من جنوب وجنوب شرق آسيا ومجموعة الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا في تزايد منذ عام 2004. وتشير التقديرات إلى أن مجموع

الشكل 7- تحويلات العمال، 2000-2007

تقديرات مجموع التحويلات إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً



تقديرات مجموع التحويلات من بلدان مجلس التعاون الخليجي



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

أسعار الواردات من أوروبا وآسيا وأثارت تساؤلات حول جدوى ربط العملات بالدولار. غير أن قمة مجلس التعاون الخليجي التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2007، لم تتوصل إلى اقتراح بشأن تغيير نظام سعر الصرف المعمول به حالياً، وأكدت، في المقابل، قيام الاتحاد النقدي لبلدان مجلس التعاون في عام 2010.

ويبين الشكل 8 تقديرات أسعار الصرف الإسمية والحقيقية الفعلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي. وسعر الصرف الإسمي الفعلي هو مؤشر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين مرجحاً بالقيمة التجارية. وسعر الصرف الحقيقي الفعلي هو مؤشر سعر الصرف الإسمي الفعلي محسوباً على أساس معدل التضخم الاستهلاكي(5). ووفقاً لاتجاه بدأ في عام

2- أسعار الصرف

بقيت أسعار صرف العملات في بلدان الإسكوا مستقرة على الرغم من الضغوط المتواصلة لارتفاع قيمة العملات الوطنية. ففي عام 2007 ارتفعت قيمة الجنيه المصري بنسبة 4 في المائة، والدينار الكويتي بنسبة 5 في المائة، والدينار العراقي بنسبة 9 في المائة مقابل الدولار. وقد تخلت الكويت عن ربط عملتها بالدولار في أيار/مايو 2007 لتعتمد سياسة لسعر الصرف تقوم على ربط العملة الوطنية بسلة من العملات العائدة للشركاء التجاريين الرئيسيين. وأبقت بلدان أخرى من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الأردن ولبنان، على ربط عملتها بالدولار. ولم تربط الجمهورية العربية السورية واليمن العملة الوطنية رسمياً بالدولار، غير أن سعر الصرف في البلدين كان في الواقع مثبتاً على الدولار في عام 2007. وأدى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى (انظر الشكل 2) تراجعاً موازياً في قيمة العملات المربوطة بالدولار في المنطقة. ونتيجة لذلك، ارتفعت

(5) ينخفض سعر الصرف الإسمي الفعلي عندما تنخفض قيمة العملة الوطنية مقابل القيمة المرجحة لعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين. وينخفض سعر الصرف الحقيقي الفعلي عندما يتزايد

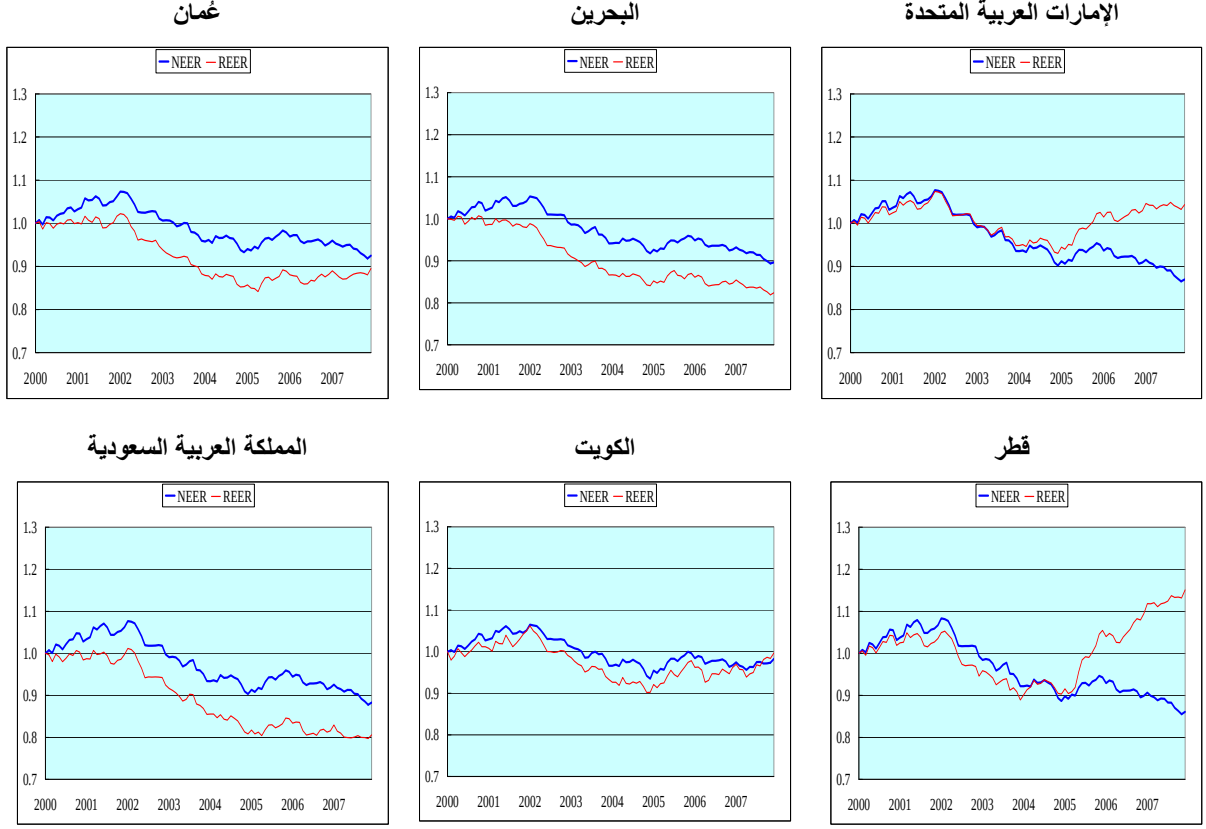
واليمين، سجل سعر الصرف الإسمي الفعلي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي ارتفاعاً في عام 2007. وارتفع معدل التضخم في البلدين، بينما انخفضت قيمة العملة الوطنية لديهما مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين. واستقر سعر الصرف الإسمي الفعلي في الجمهورية العربية السورية، لكن سعر الصرف الحقيقي الفعلي يشير إلى أن معدل التضخم في هذا البلد ارتفع بسرعة تفوق سرعة ارتفاعه لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين. وبقي مستوى الأسعار مستقراً نسبياً في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في عام 2000.

2006، تظهر حركة سعر الصرف الإسمي الفعلي لعملات بلدان مجلس التعاون الخليجي، أن هذه العملات سجلت انخفاضاً طفيفاً في عام 2007 في موازاة حركة الدولار مقابل اليورو، باستثناء الدينار الكويتي الذي سجل ارتفاعاً طفيفاً. كما انخفض سعر الصرف الحقيقي الفعلي في البحرين بينما ارتفع في قطر والكويت، وبقي على حاله في الإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية. وكانت نتيجة ذلك كالآتي: (أ) ارتفع معدل التضخم في الكويت بسرعة فاقت سرعة ارتفاعه لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، على الرغم من إصلاح نظام سعر صرف العملات الأجنبية؛ (ب) كان معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية متماشياً مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، وربما لم يكن لانخفاض قيمة العملات أي تأثير على التضخم؛ (ج) ارتفع معدل التضخم في قطر بسرعة فاقت سرعة ارتفاعه لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين وربما كان لانخفاض قيمة العملة تأثير كبير على التضخم. وعلاوة على ذلك، تشير حركة سعر الصرف الحقيقي الفعلي منذ عام 2000 إلى أن مستوى الأسعار كان منخفضاً نسبياً في البحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية، بينما بقيت الأسعار عند مستوى العام 2000 في الإمارات العربية المتحدة وقطر.

ويبين الشكل 9 تقديرات أسعار الصرف الإسمية وأسعار الصرف الحقيقية الفعلية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وبينما كان سعر الصرف الإسمي الفعلي مستقراً في مصر منذ عام 2004، على الرغم من ارتفاع قيمة العملة مقابل الدولار في الآونة الأخيرة، أبدى سعر الصرف الحقيقي الفعلي ارتفاعاً بسبب ارتفاع معدل التضخم المحلي بسرعة، لكنه عاد واستقر في أواخر عام 2007 نتيجة لارتفاع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين. وسجل سعر الصرف الإسمي في العراق ارتفاعاً واضحاً في عام 2007 على أثر اتخاذ سلسلة من الإجراءات لإعادة تقييم الدينار، بينما تباطأ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي، مما يشير إلى نهاية انفلات التضخم. وفي الأردن سجل سعر الصرف الإسمي الفعلي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي انخفاضاً في عام 2007، واستقر معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبياً بينما حافظ البلد على ربط عملته بالدولار. وفي لبنان

التضخم المعدل على أساس سعر الصرف لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين بسرعة تفوق سرعة التضخم المحلي. ويبين الفارق بين سعر الصرف الإسمي الفعلي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي مدى تأثير انخفاض القيمة الإسمية للعملة الوطنية على التضخم في البلد مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين. ويتبع سعر الصرف الإسمي الفعلي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي الاتجاه نفسه عندما لا يؤثر سعر الصرف على معدلات التضخم ويتباعدان عندما يرتبط سعر الصرف بمستويات الأسعار.

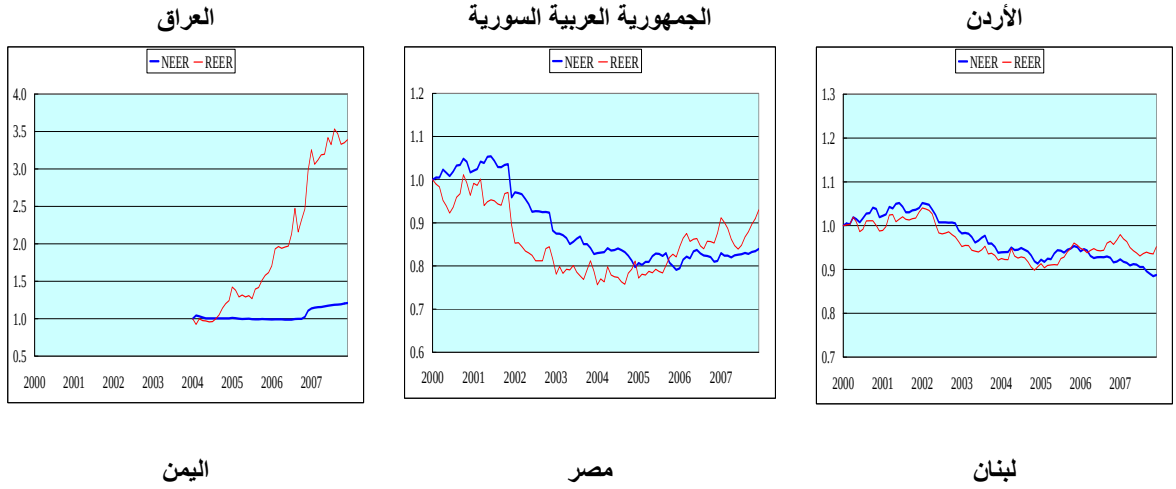
**الشكل 8- أسعار الصرف الاسمية والحقيقية الفعلية في بلدان
مجلس التعاون الخليجي، 2006-2007**



المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: NEER تعني سعر الصرف الاسمي الفعلي، و REER تعني سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

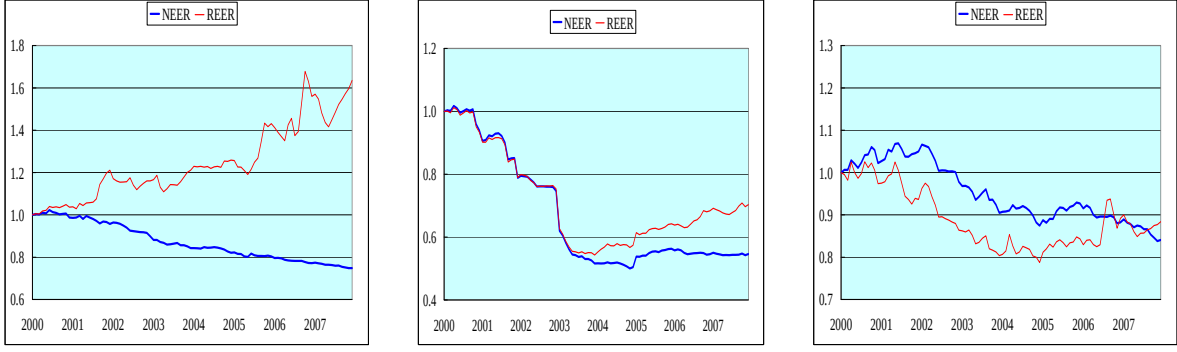
**الشكل 9- سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعلي في البلدان ذات الاقتصادات
الأكثر تنوعاً، 2006-2007**



اليمن

مصر

لبنان



المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: NEER تعني سعر الصرف الإسمي الفعلي، و REER تعني سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

سعر الصرف الحقيقي الفعلي وسعر الصرف الإسمي الفعلي في العراق مرجحان مقابل الدولار، واستخدمت بيانات التضخم في العراق والولايات المتحدة الأمريكية فقط لتقدير سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

آسيا وجنوب شرق آسيا، هم الذين يتحملون عبء ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الأجور.

وظل سوء توزيع الدخل يشكل أحد الشواغل الرئيسية في منطقة الإسكوا، حيث استمر الارتفاع المزمع في معدل البطالة مقترنا ببطء نمو الدخل الفردي. وكان نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا في حالة تراجع منذ عام 2004 (انظر الجدول 6)، وقد بلغ متوسطه 3.2 في المائة في عام 2007 بعد أن كان 3.6 في المائة في عام 2006. ومع أن التقديرات تشير إلى أن هذا المتوسط سيسجل ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ 3.4 في المائة في عام 2008، بقي المعدل منخفضاً نسبياً حيث لا يتجاوز 5 في المائة في جميع البلدان، باستثناء العراق وقطر، رغم أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق ظل أدنى بكثير من المستويات التي بلغها في عام 2002. ولا يُلاحظ وجود علامات تشير إلى حدوث تحسن كبير في خلق فرص عمل في منطقة الإسكوا (انظر الجدول 6). والوضع الحالي لا ينصف فئات الشباب من السكان، إذ يشير إلى استمرار الصعوبات في وجه الملتحقين بسوق العمل. ويمكن أن يشكل ارتفاع نسبة السكان الذين هم في سن العمل نافذة ديمغرافية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ترافق نمو الناتج المحلي الإجمالي مع توليد فرص العمل. غير أنه في ظل الاعتماد على الريع وعدم فعالية الإنتاجية في الاقتصاد، يظل تزايد أعداد العاطلين عن العمل مشكلة اجتماعية.

وبقيت مشكلة البطالة والعمالة الناقصة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في المنطقة. وبدا غريباً أن فرص العمل في بلدان الإسكوا قليلة بينما تستقبل المنطقة أعداداً كبيرة من المهاجرين للعمل مؤقتاً، معظمهم من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا وأفريقيا. إلا أنه وبعد تفحص

ويتبين من نمط تغير سعري الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي أن الترابط المباشر بين انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع التضخم المحلي، نسبة إلى التضخم لدى الجهات الرئيسية الشريكة في التجارة، بقي ضعيفاً في منطقة الإسكوا، ما عدا في الإمارات العربية المتحدة وقطر واليمن. وحالة الكويت عكس ذلك، إذ تسارع ارتفاع معدل التضخم نسبياً على الرغم من إصلاح نظام سعر الصرف. وهذه الحالة تلقي ظلالاً من الشك على فعالية إصلاح سعر الصرف أو إعادة تقييم عملات بلدان الإسكوا التي تعتمد نظاماً لسعر الصرف يقوم على ربط العملات بالدولار. ويمكن اعتبار التضخم في المنطقة انعكاساً للاتجاهات الدولية وعوامل أخرى تتعلق بالهيكليات والسياسات الاقتصادية المحلية.

واو- الديناميات الاجتماعية

على الرغم من الجهود التي تبذلها بلدان الإسكوا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، تتجه الفوارق بين الطبقات الاجتماعية نحو الاتساع، سواء أكان من حيث الدخل أم من حيث الوصول إلى الموارد المالية والاجتماعية. فقد أحدث الارتفاع السريع لأسعار المساكن وضعتاً تغيرت فيه دينامية نمو الدخل الحقيقي بشكل أساسي، حيث أصبح بإمكان أصحاب الأملاك تجاوز الأثر السلبي لارتفاع الإيجارات، بينما يبرز الفقراء تحت الميز من أعباء الإنفاق بسبب هذا الارتفاع. ولم يقتصر الفرز الاجتماعي على الدخل والملكية فحسب، بل شمل الانتماءات الوطنية، إذ شكلت منطقة الإسكوا محوراً لحركة الهجرة الدولية. فاللاجئون إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي واللاجئون من العراق المتأثر بالنزاعات والباحثون عن عمل من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ومن جنوب

المادي ورأس المال البشري. فقد تمكنت منطقة الإسكوا، ولا سيما مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، من تكوين مخزون كبير من الموارد المالية خلال الطفرة النفطية الحالية، لكنها لم تتمكن من الاستفادة من رأس المال البشري. ففي المنطقة أعداد كبيرة من المواهب تتطلع إلى عمل لائق، ولكن المنطقة لم تستطع الاستفادة منها، بل واصلت الاعتماد على الأيدي العاملة العابرة، مع ما يحدثه ذلك من تسرب للموارد من الدورة الاقتصادية مع التحويلات المالية التي يجريها المغتربون.

الوضع، يتبين وجود علاقة وثيقة بين قوة رأس المال التجاري (بعكس رأس المال الوطني الصناعي) والأسواق المالية الدولية ويحدّد استخدام أيّد عاملة مؤقتة ومنخفضة الأجر من آسيا، بدلاً من الاعتماد على الأيدي العاملة وغيرها من الموارد الموجودة في المنطقة والاحتفاظ بها. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان الأعضاء في قطاع التعليم، وخصوصاً ازدياد معدل التحاق النساء بالتعليم العالي، لا يزال الشباب، من رجال ونساء، يواجهون نقصاً في فرص العمل، مما يعني تفاوتاً بين تراكم رأس المال

الجدول 6- نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة في منطقة الإسكوا

البلد/المنطقة	معدل نصيب الفرد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي					معدل البطالة			
	(نسبة التغيّر السنوي)					(النسبة المئوية)			
	2004	2005	2006	2007	2008	2004	2005	2006	2008
الإمارات العربية المتحدة	5.0	4.0	5.6	4.2	4.6	..	..	..	..
البحرين	3.3	5.7	4.5	4.4	4.6	..	..	..	..
الكويت	7.2	8.3	3.6	3.3	3.7	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	2.7	3.6	1.9	1.2	1.8	5.8	6.1	6.3	5.6
عُمان	4.5	4.8	5.5	3.5	2.8	..	..	..	..
قطر	14.9	1.8	3.7	5.7	7.7	..	..	..	..
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	4.8	4.5	3.5	2.7	3.2	..	..	..	..
الأردن	5.3	3.8	2.9	2.5	2.1	12.5	14.8	14.0	13.1
الجمهورية العربية السورية	3.8	1.7	2.3	1.8	1.4	12.3	8.0	8.3	..
العراق	20.4	7.9	4.0	4.3	5.2	..	..	..	..
فلسطين	(1.5)	2.4	(11.8)	(5.3)	(2.1)	26.8	23.5	23.6	21.5
لبنان	3.7	(0.2)	(1.0)	0.9	1.9	..	..	..	..
مصر	2.7	5.0	5.2	5.4	4.8	10.3	10.3	9.5	9.1
اليمن	0.8	1.5	1.1	1.4	0.2	16.2	..	..	..
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	4.0	3.9	3.4	3.8	3.6	..	..	..	..
مجموع منطقة الإسكوا	4.8	4.5	3.6	3.2	3.4	..	..	..	..
الاقتصادات التي تعاني من النزاعات(*)	9.0	3.1	(0.2)	1.6	2.8	..	..	..	..

المصدر: أعدت الإسكوا الأرقام المتعلقة بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي استناداً إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي محسوبة بالأسعار الثابتة لعام 2000؛ واستمدت التقديرات الإجمالية للسكان من: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام 2006"؛ واستمدت معدلات البطالة من مصادر وطنية حيثما توفرت.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.

علامة القوسين () تعني رقماً سلباً.

(*) العراق وفلسطين ولبنان.

التعاون الخليجي لتغيير استراتيجي، حيث تجري الحكومات تحوّلًا على صعيد السياسة العامة للاعتراف بحقوق هؤلاء العمال. وفي عام 2007، طبقت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت قانون عفو على الأجانب المقيمين فيها

غير أن الحكومات بدأت سلسلة من تدابير الإصلاح، إذ اعتبر تدخلها العنصر الأساسي في التغيير الاجتماعي لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والذي يخدم مصالح الفقراء. ويخضع وضع العمال الأجانب في بلدان مجلس

العاملة، لا سيما في القطاع الخاص. كما استمر تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل وإصلاح القوانين المتصلة بالعمل. وبإمكان منطقة الإسكوا أن تحقق في المستقبل القريب تقدماً كبيراً من حيث مشاركة المرأة في سوق العمل إذا توفر الدعم القانوني والمؤسسي اللازم في ظل نقص العمالة الماهرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وارتفاع نسبة التحاق النساء بالتعليم العالي.

بصفة غير شرعية سمح لهم بالاختيار بين تصحيح وضعهم القانوني والعودة إلى بلدانهم من غير ملاحقة قانونية. وجرى مناقشات حول إلغاء نظام كفالة العمال الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي والاستعاضة عنه بنظام العقود. وفي الوقت ذاته، استمر العمل على تنمية الموارد البشرية وتوفير التدريب المهني للمواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي بهدف زيادة عددهم في صفوف الأيدي

الإطار 1- دمج البعد الاجتماعي في السياسة الاقتصادية: الإنصاف بين الأجيال

كثيراً ما تكون المسائل المتصلة بالمساواة بين الأجيال في مناقشة السياسة العامة مقتصرة على مسائل محددة، مثل أنظمة المعاشات التقاعدية. فدفع التعويض عند نهاية الخدمة هو نوع من أنواع تحويل الأموال من أجيال شابة إلى أجيال ما بعد سن التقاعد. غير أن نقل الموارد بين الأجيال يمكن أن يجري عبر قنوات مختلفة، بعضها إلزامي وبعضها طوعي. والتركبة هي أيضاً طريقة هامة أخرى لتنتقل الأموال إلى الأجيال الشابة، إذ يمكنها أن تحدد جزءاً كبيراً من الثروة المالية للفرد. وكثيراً ما تعتمد الأسرة الممتدة على نظام تقليدي للمساعدة الذاتية المتبادلة، مثل نظام التكفل في الأسر الإسلامية، وهو نظام يسمح بنقل الأموال بين الأجيال. كما أن تركيبة الضرائب والنفقات العامة تحدد نقل الأموال، ولو بشكل غير مباشر. فالتعليم الحكومي مثلاً يمكن أن يُعتبر طريقة لنقل الموارد إلى الأجيال الشابة، لأن غالبية المستفيدين منه هم من الأطفال والشباب. وإذا حظي التعليم الحكومي بدعم من ضريبة الدخل، يكون مجرى هذا النقل واضحاً. وإذا حظي بدعم من الضريبة على القيمة المضافة يكون مجرى النقل أقل وضوحاً لأن الاستهلاك في صفوف الأطفال يخضع للضريبة أيضاً. ويمكن تحديد تكاليف ومكاسب دورة حياة الفرد باعتماد أشكال مختلفة للنقل بين الأجيال، من حيث ما لدى الفرد من ثروة أساسية كإنسان، وما يكسبه من عمله، وما يأتيه عبر نقل الأموال بين الأجيال. فالدخل الناتج من العمل والدخل الناتج من مصادر أخرى يمكن أن يُنفق على الاستهلاك أو أن يُستثمر في الادخار، وربما يوجد في كلا الحالتين عنصر لنقل الأموال بين الأجيال.

ويستمد موضوع النقل بين الأجيال أهميته من عاملين. أولاً، كثيراً ما يبدأ عدم المساواة منذ بداية الحياة، بين الذين يملكون ثروة كبيرة انتقلت إليهم من أجيال سابقة والذين لا يملكون هذه الثروة. فاستحقاق الثروة الخاصة المتنقلة من جيل إلى جيل عند الأسر تقتصر على طبقة اجتماعية معينة. ثانياً، يعني ركود حصة دخل اليد العاملة في الاقتصاد، كما يتضح من ارتفاع مستويات البطالة في منطقة الإسكوا، وجود حالة من عدم المساواة في الدخل تزداد اتساعاً وتضر بالذين لم تنتقل إليهم أي ثروة خاصة من أجيال أسرهم في بداية حياتهم.

ويمكن أخذ عوامل الانتقال بين الأجيال في الاعتبار أن يساهم في الحد من الفقر عن طريق دمج الجوانب الاجتماعية في صلب السياسة الاقتصادية. فقد اعتمد مفهوم المحاسبة على أساس انتقال الثروة بين الأجيال في العديد من البلدان^(*)، وهذا المفهوم يمكن أن يتوسع ليشمل جوانب اجتماعية أخرى، مثل قضايا النوع الاجتماعي، لتحديد الأعباء الضريبية التي تترتب على الفرد والمزايا التي يستفيد منها مدى حياته. وتحويل الأموال بين الأجيال عن طريق السياسة العامة يمكن أن يحل مسألة عدم المساواة ضمن الجيل الواحد وكذلك عدم المساواة بين الأجيال. ونظراً إلى الضغوط الديمغرافية والتزايد السريع في أعداد الشباب في منطقة الإسكوا، قد تكون الاعتبارات المتعلقة بالأجيال أساساً لوضع أدوات فعالة على صعيد السياسة العامة.

(*) (Auerbach, Kotlikoff and Leibfritz (1999).

تحت خط الفقر، أي على 549 دولاراً للأسرة في الشهر. كما تشير التقديرات إلى أن 66.7 في المائة من الأسر في قطاع غزة تعيش في فقر عميق، أي على أقل من 474 دولاراً في الشهر. ونتيجة لذلك، يعتمد عدد من سكان غزة أكبر من أي وقت مضى بشكل شبه كامل على الإعانة الغذائية والمعونة المباشرة، إذ أصبحت نسبة 80 في المائة من الأسر في قطاع غزة تتلقى مساعدة إنسانية. وكان على أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين أن يعودوا إلى العراق، بسبب الشروط التي فرضها الأردن والجمهورية العربية السورية على تأشيرة الدخول. غير أن التقدم الطفيف الذي أحرز في عملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، أدى إلى

وفي البلدان والمناطق التي تعاني من النزاعات أسهم الوضع الأمني في إطالة الأزمة الإنسانية وفي إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة. فالأزمات الإنسانية وما يرافقها من تشريد لرأس المال البشري يمنع احتمال توصل منطقة الإسكوا إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على أسس سليمة. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية⁽⁶⁾، بلغ الفقر في قطاع غزة حداً لم يسبق له مثيل. وتشير التقديرات إلى أن ثماني أسر من أصل عشر تعيش

(6) (OCHA (2007).

أسعار المساكن وبالتالي الإيجارات خلال العام. ومع ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيدين المحلي والدولي، عادت مناقشة سياسة الدعم لتتطور مجدداً في منطقة الإسكوا، ولا سيما فعالية الإعانات والمبالغ النقدية التي تدفع لتثبيت أسعار بعض السلع الأساسية وتجنب الاضطرابات الاجتماعية. وتمتعت معظم بلدان الإسكوا بوضع قوي من حيث الميزان الخارجي، مما يسهل التدخل لتوفير الدعم نسبة إلى الفترات الماضية. كما أخذت كلفة الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة منحى تصاعدياً ولكن مستواها بقي دون مستوى ضغوط التضخم. وفي الأثناء، بقيت الحاجات الإنمائية الملحة تتطلب من صانعي السياسات بحث السياسات المالية باستمرار في ظل تزايد الطلب بفعل استهلاك الكماليات وضغوط التضخم المرتبط بالاستيراد. ولا يشكل دعم منتجات الوقود والقمح وغيرها من المنتجات الأساسية عبئاً كبيراً على الأردن ولبنان ومصر واليمن، ومع ذلك يجري النظر في إجراء إصلاحات تؤدي إلى إلغاء هذا الدعم. وعلى عكس ذلك تتجه سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو زيادة الدعم للتحكم في أسعار السلع الأساسية. وبقيت السياسة المالية في المنطقة تخضع لإدارة حذرة. فقد سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي فوائض مالية كبيرة، بينما أبقى التشدد في تخطيط الميزانيات مستوى العجز تحت السيطرة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وسعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع الإيرادات الضريبية بينما تخطط الجمهورية العربية السورية لاعتماد الضريبة على القيمة المضافة. وفي الوقت ذاته، زاد توقف المساعدة الإنمائية الدولية إلى فلسطين من إضعاف القاعدة المؤسسية والسياسة المالية. وسجلت الميزانية في العراق نمواً سريعاً، غير أن الوضع الأمني حال دون تنفيذ المشاريع المدرجة في الميزانية.

ولم يكن للسياسة النقدية في معظم بلدان الإسكوا دور فعال في امتصاص الفائض من السيولة، ولا في استيعاب الطلب المحلي المفرط على أسهم رأس المال (العقارات) والسلع الكمالية، بينما تواجه شرائح واسعة من السكان صعوبة في تأمين سلع أساسية بأسعار تزداد ارتفاعاً. وفي ظل نظام لسعر الصرف يقوم على ربط العملة بالدولار أو تثبيتها على أساس الدولار، واجهت المصارف المركزية في منطقة الإسكوا صعوبة في السيطرة على السيولة النقدية. فالسلطات النقدية اضطرت للعمل بتخفيف القيود النقدية، أسوة بالولايات المتحدة منذ أيلول/سبتمبر 2007، وشمل ذلك عمليات السوق المفتوحة، وزيادة شروط الاحتياطي، وعدم التماثل في تحديد أسعار الفائدة للإقراض والاقتراض. غير أن أثر هذه الخيارات كان محدوداً، مما يبين أن السيطرة الجزئية على الطلب في المنطقة هي مهمة في منتهى الصعوبة.

بقاء عدد كبير من العراقيين في عداد اللاجئين أو المهجرين في الداخل. وفي أيلول/سبتمبر 2007، أشارت تقديرات صادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى أن عدداً يتراوح بين 1.2 و1.4 مليون عراقي طلبوا اللجوء إلى الجمهورية العربية السورية وعدداً يتراوح بين 500 000 و750 000 إلى الأردن، و200 000 إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 70 000 إلى مصر و20 000 إلى لبنان⁽⁷⁾. وقد ساعدت بلدان الإسكوا، وخصوصاً الأردن والجمهورية العربية السورية، اللاجئين العراقيين بتقديم خدمات عامة أساسية تتطلب نفقات مالية إضافية من البلدين.

ويتوقع أن تبقى الظروف الاجتماعية في منطقة الإسكوا في حالة ركود في عام 2008، ولا سيما فيما يتعلق بخلق فرص العمل. وقد تسوء الأوضاع إذا تزامنت الآثار الناجمة عن أزمة الائتمان العالمية مع انخفاض أسعار النفط. والأسوأ من ذلك هو أن استمرار حالة النزاع في العراق وفلسطين أدى إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان وحرمانهم من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وما زاد في تعقيد الأمور هو أن السياسات الاجتماعية الوطنية لم تتوصل إلى تحقيق مستوى معيشي لائق لكل فرد، بصرف النظر عن مسألة الأمن البشري. والسياسات الاجتماعية المتكاملة التي تجسدت كقيم عامة في الدور الرئيسي للدولة تشكل آلية مثالية للعقد الاجتماعي، ولكنها تتطلب تعاوناً فعالاً على الصعيد الإقليمي.

زاي- تطورات السياسة العامة

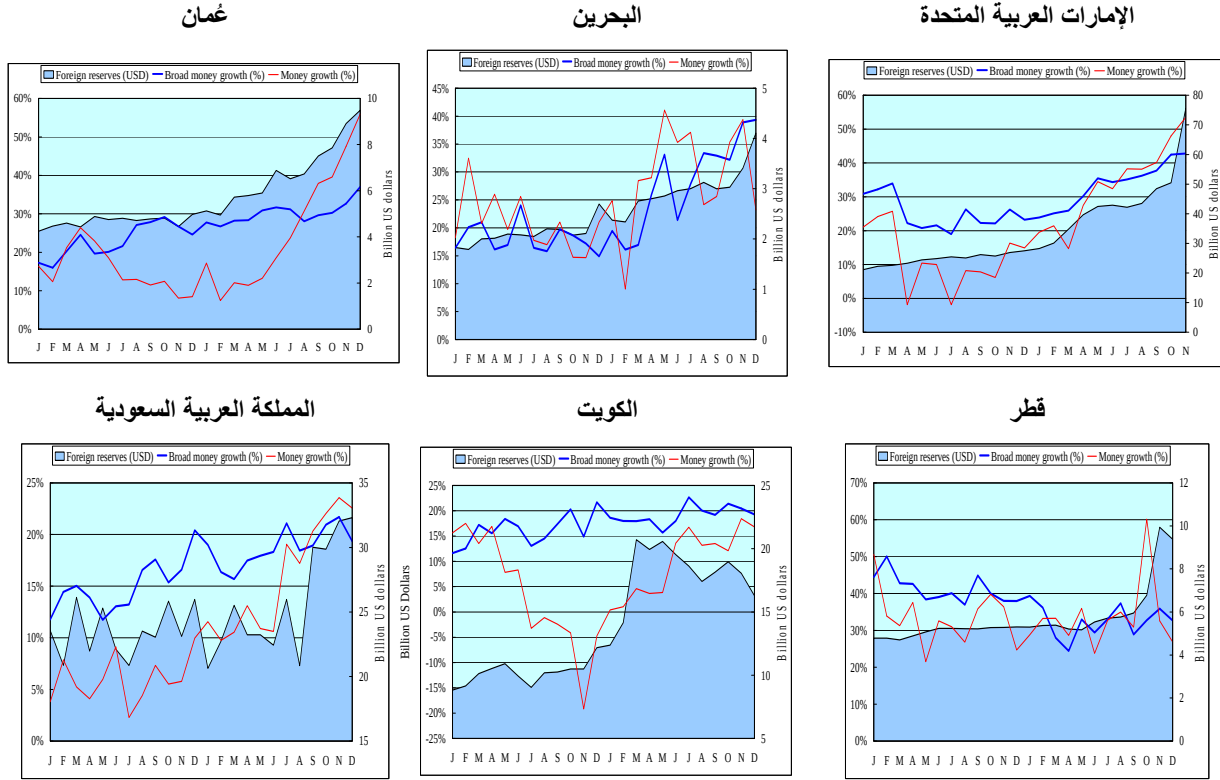
يقرّ صانعو السياسات في منطقة الإسكوا أكثر فأكثر بضرورة دمج الشأن الاجتماعي في تصميم السياسة الاقتصادية. وبعد أن اتخذت حكومة الأردن قراراً برفع الدعم عن المحروقات، عمدت إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي عن طريق دعم دخل الأسر الأشد فقراً بواسطة صندوق المعونة الوطنية. وبعد أن اعتمدت البحرين السياسة الاجتماعية المتكاملة بدأت العمل بنهج النوع الاجتماعي في وضع الميزانية. وفي الوضع الحالي للحساب الجاري في مختلف بلدان الإسكوا، باستثناء فلسطين ولبنان، يجدر ببلدان الإسكوا اعتماد سياسة مالية فعالة للإنفاق للسنة المالية تركز على الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد، وتشمل قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية.

وفي عام 2007، بقيت معدلات التضخم مرتفعة في بلدان الإسكوا. ومن الأسباب المحلية لهذا التضخم ارتفاع

مرتفع مما يشير إلى استمرار النمو السريع في الاعتمادات لصالح فئات الدخل المرتفع في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بخلاف الاعتمادات لصالح الفقراء. واستقر نمو المعروض النقدي بالمعنى الواسع على مستوى مرتفع مقارنة بالمعروض النقدي بالمعنى الضيق، مما يشير إلى صعوبات واجهتها السلطات النقدية في ضبط السيولة النقدية وما يرافقها من نمو في الائتمان.

ورغم ذلك أبدت المؤشرات النقدية، في أواخر عام 2006، علامات تشدد نقدي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ثم انقلب هذا الاتجاه في عام 2007 (انظر الشكل 10). فقد كانت هناك زيادة كبيرة في المعروض النقدي بالمعنى الضيق بفضل تراكم الاحتياطي الأجنبي. وفي ذلك دليل على أن السلطات النقدية في تلك البلدان كانت تواجه صعوبات في تطبيق تدابير التعقيم على تدفق الأموال الأجنبية وتزايد الطلب على العملات المحلية. وفي الوقت ذاته استقر المعروض النقدي بالمعنى الواسع على مستوى

الشكل 10- المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2006-2007



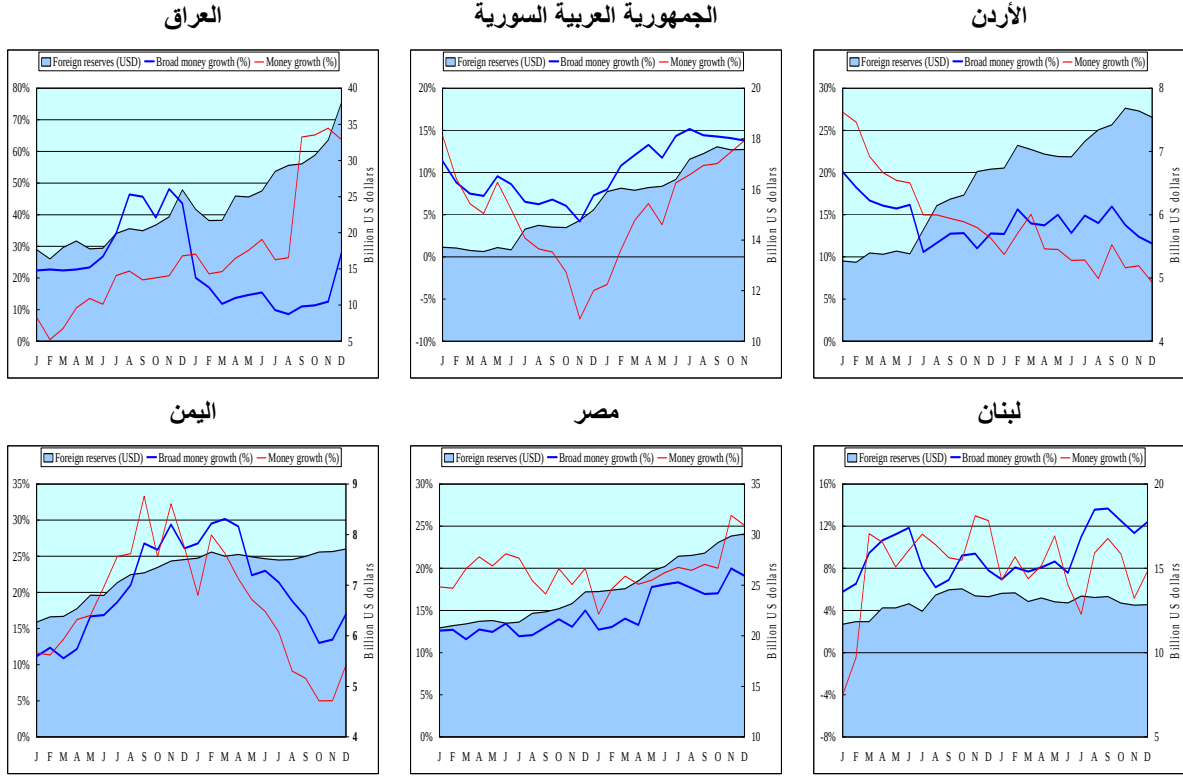
المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

السياسة النقدية في الأردن بنوع من الثبات على مدى سنتين مما يدل على أن الأردن نجح في اتخاذ تدابير نقدية لتعقيم البلد ضد أثر الأموال المتدفقة من الخارج. ومع تقلص النمو النقدي بمعناه الواسع مقارنة بالنمو النقدي بمعناه الضيق، أثرت السياسة النقدية المتشددة في اليمن في نمو الائتمان في البلد. وحافظت مصر على سياسة نقدية مستقرة نسبياً، ولو مع بعض التوسع في عام 2007، بينما حافظ لبنان على نمو متواضع في النقد بالمعنى الضيق والواسع. وعلى الرغم من اللجوء إلى تدابير نقدية ناشطة في العراق، بقي الطلب ضعيفاً، بينما اتخذت الجمهورية

ويظهر الشكل 11 المؤشرات النقدية للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وقد شهدت تراكماً سلبياً للاحتياطي الأجنبي مع أنها كانت تسجل تراجعاً في ميزان الحساب الجاري (انظر الشكل 6). وفي ذلك ما يدل على أن الواردات من السلع والخدمات كانت تمول من الأموال المتدفقة من الخارج. وإزاء تزايد الأموال المتدفقة من الخارج، اختلفت السياسة النقدية بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وقد لوحظ اتجاه نحو التشدد النقدي في الأردن واليمن في عام 2007، حيث تراجع النمو النقدي بالمعنى الواسع والضيق خلال العام. وتميّزت

العربية السورية موقفاً نقدياً توسعياً مماثلاً لموقف بلدان مجلس التعاون الخليجي.

الشكل 11- المؤشرات النقدية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، 2006-2007



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

حاء- الأفاق

في عام 2008، يُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.6 في المائة ومعدل التضخم 9.5 في المائة في منطقة الإسكوا. وتستند هذه التوقعات على افتراض ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي، ونمو الطلب المحلي، ووجود قيود على العرض. ويتوقع أن تحافظ اقتصادات منطقة الإسكوا على مناعتها على الرغم من تسارع معدل التضخم. غير أن هذا التضخم الناجم عن ارتفاع كلفة الأغذية والمساكن يتوقع أن يلقي مزيداً من الأعباء على الشرائح الفقيرة في المجتمع. ويُنتظر من حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تتخذ مزيداً من الإجراءات لتأمين السلع الأساسية بأسعار معقولة. ويمكن أن تسهم الظروف الاقتصادية الحالية في فصل منطقة الإسكوا عن أزمة الائتمان العالمية خلال عام 2008، ما لم يحصل هبوط مفاجئ وكبير في أسعار النفط. ومع أن احتمالات حدوث ذلك قليلة خلال هذه الفترة، لا بدّ من الإشارة إلى أن حدوثه سيلحق باقتصادات المنطقة

أضراراً جسيمة، ولا سيما الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فالاقتصاد المنطقة لا يزال يعتمد بشدة على الإيرادات النفطية، وما يرافقها من توقعات في أوساط الأعمال ونمو في السيولة النقدية. أما القطاع الصناعي، فشهد بعض النمو في المنطقة، وازدادت حصة القطاع غير النفطي من الإنتاج في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولكن هذه التطورات لا تزال غير كافية لدفع اقتصادات المنطقة في حال حدوث انهيار كبير ومفاجئ في أسعار النفط.

وستتکثف المناقشات حول نظام سعر الصرف بالتزامن مع مشروع الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي المتوقع إنشاؤه في عام 2010. وعلى الرغم من ضغوط السوق، لا يرجع تغيير نظام سعر الصرف القائم على ربط العملات المحلية بالدولار، ما لم تطرأ تدخلات سياسية قوية على الصعيدين الإقليمي والدولي. والجدير بالذكر أن فك العملات الوطنية أو إعادة تقييمها مقابل الدولار لن يكون لها أثر كبير في تخفيف التضخم. ويتبين من حالة الكويت أن إصلاح نظام سعر الصرف قد

تحدياً آخر، لأن التنافس على تخفيض قيمة العملات يمكن أن يأتي بنتائج سلبية عندما تكون حصص سوق الصادرات مستقرة نسبياً. غير أن المناقشات الجارية حول الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي المقرر إنشاؤه في عام 2010، يبشر بأمل جديد، ولا سيما إذا توسع هذا المشروع ليشمل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. والتطلعات الإنمائية في منطقة الإسكوا، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، توجب على البلدان الأعضاء انتهاج سياسات مالية ناشطة. وبما أن التضخم هو في معظمه خارجي المنشأ، فلا يُفترض أن يشكل عقبة أمام هذا النوع من السياسات. ومن شأن العمل على دمج الشأن الاجتماعي في السياسة المالية أن يخفف القيود على العرض من خلال ما يتيح من مشاركة للقوى العاملة الوطنية المنتجة في عملية الإنتاج، ومنها الفئات ذات التحصيل العلمي. وإضافة إلى ذلك، سيسهم المضي في التنويع الاقتصادي في تكوين طلب محلي يدعم النمو الاقتصادي القصير الأجل الذي يشكل بدوره شرطاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل في منطقة الإسكوا.

لا يكون كافياً بحد ذاته لتخفيض مستوى الأسعار المحلية. ومن الضروري العمل بنهج إدارة الطلب على أساس انتقائي، ولو بدا ذلك صعباً للغاية، من خلال اعتماد وضع سياسة نقدية ومالية تتصف بالمرونة وتهدف إلى تعزيز قدرة البلد في جانب العرض. وذلك يتطلب من كل بلد العمل على بناء رأس المال البشري، وكذلك المالي، من خلال مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية في استثمار المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تملكها المنطقة. ويتمثل التحدي بالنسبة إلى واضعي السياسات في منطقة الإسكوا في العمل على إيجاد طريقة لإدارة الطلب الكلي من خلال مجموعة مختارة من السياسات النقدية والمالية التي تعتبر التنمية عملية ذات مردود طويل الأجل. وفي الوقت الراهن، قد تبدو الخيارات محدودة على هذا الصعيد نظراً إلى الهياكل والقيود المؤسسية. غير أن وضع إطار للسياسة العامة يجب أن يركز على أسس تسمح بالعمل بسياسة تعقيم يمكن من خلالها ضبط السيولة النقدية ونمو الائتمان في الاتجاه الصحيح، ولا سيما الائتمان لصالح الفقراء بدلاً من التركيز على الائتمانات التي تعزز المضاربة في سوق الأسهم المحلية. ويطرح التوافق على نظام مناسب لسعر الصرف والعمل به على صعيد المنطقة

ثانياً- حركة رأس المال في بلدان الإسكوا

الصناعية وزيادة عائدات الأنشطة الاقتصادية في الأجل الطويل. أما الحجة القائلة بأن المخاطر وأجواء عدم اليقين تبعد الاستثمار، فيمكن مقابلتها بخطط تأمين ضد الخسائر الاقتصادية التي تحدثها أسباب غير اقتصادية. والأهم من ذلك أن تصدير الموارد في ظل اتساع المجال أمام الاستثمار يتعارض مع أحكام أساسية من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تنص المادة الأولى على ما يلي:

لجميع الشعوب، سعيًا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي.

ومن الضروري إجراء تغيير في البيئة الاقتصادية لمساعدة المنطقة في الانتقال من مسار النمو الحالي القائم على الاستهلاك إلى مسار آخر أكثر استدامة يكون قائماً على الاستثمار. وينطوي هذا التغيير على تغييرات في السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف تساعد في دمج الفقراء في الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالاستثمار والتشغيل والتصدير. ويتوافق هذا التغيير في السياسة مع السياسات القائمة على الحق في التنمية التي تناولها هذا المسح في أعداد سابقة. وهو سيجقق مساراً تكون المنطقة فيه بمأمن من التبعية لتقلبات عائدات النفط عبر طريقين. الطريق الأول هو الزيادة السريعة في الإنتاجية والدخل التي ينبغي أن تفسح في المجال للاحتفاظ بمزيد من المدخرات في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولزيادة المدخرات بسرعة تفوق زيادة الإنتاج في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، مما يؤمن الموارد المالية الكافية لتمويل حركة الاستثمار. والطريق الثاني هو النمو المطرد في ظل مجموعة من الضمانات الإقليمية ضد المخاطر غير الاقتصادية وغير المتوقعة التي قد تلحق خسائر بالأعمال، والذي يمكن أن يجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ويخفف، بالتالي، من الاعتماد على الاستثمارات العامة في الأجل الطويل. أما في الأجل القصير، فتكمن إحدى الوسائل الممكنة لإنهاء الاعتماد على النفط في إطلاق برنامج واسع النطاق للتصنيع على صعيد المنطقة تدعمه الاستثمارات العامة ويكون من شأنه ضمان النمو السريع والمطرد لفترة من الزمن تكفي للاحتفاظ بالمدخرات والتدفقات الرأسمالية الخارجية الخاصة والاستعاضة بها، تدريجياً، عن الأموال العامة. فتجربة بلدان شرق آسيا التي نجحت خلال الستينيات والسبعينيات في الخروج من دوامة الفقر وعدم كفاية الموارد، تدلّ على أنه إذا ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6 في المائة سنوياً لفترة تتراوح بين

أدى الارتفاع الهائل لعائدات النفط في الأعوام الأخيرة، كما كان متوقعاً، إلى زيادة كبيرة في مجموع تدفقات رأس المال إلى بلدان الإسكوا. ففي عام 2006، وصل فائض الادخار في المنطقة على الاستثمار نصف تريليون دولار وسيصل قريباً إلى تريليون دولار. وهذا الوضع يختلف كثيراً عن حالة الركود التي شهدتها المنطقة في الثمانينات والتسعينات، ويشبه الحالة التي شهدتها في ظل الطفرة النفطية في السبعينات مع بعض الفوارق. ففي أواخر السبعينات، حظي الاستثمار في البنى التحتية الاجتماعية والمادية بحصة من عائدات النفط تفوق بكثير ما يحظى به في الفترة الحالية، التي تشهد مزيداً من المشاركة من القطاع الخاص في عملية التنمية، وبقاء قدر أقل من العائدات ضمن الحدود الوطنية. وخلال الطفرة النفطية الأولى، ازدادت القيمة المطلقة للاستثمار في بلدان مجلس التعاون الخليجي أربع مرات بين عامي 1974 و1977. أما خلال الطفرة الحالية، فبقيت قيمة الاستثمار ثابتة، والأمر الأهم هو أن هذا الاستثمار كان من النوعية الرديئة التي تحمل الكثير من سمات الاقتصاد القائم على عناصر المال والتأمين والعقارات. وبين عامي 2003 و2006، تضاعفت أسعار النفط إذ ارتفع سعر البرميل من 28 دولاراً إلى 61 دولاراً⁽⁸⁾. ففي حالة المملكة العربية السعودية مثلاً، ارتفعت قيمة أصول حافطة الاستثمار أربع مرات تقريباً في الفترة نفسها⁽⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ هروب رأس المال من المنطقة ذروته مرة أخرى، مما يدلّ على حالة عدم اليقين المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية والثغرات المؤسسية ويضعف إمكانات الاستثمار الطويل الأجل الضروري في وفورات الحجم. وفي ظل انفتاح أنظمة رأس المال وتقلب أسعار النفط وحركة رأس المال، يجدر بالمنطقة أن تستعدّ لمزيد من التدفقات المعاكسة، والسبيل الأمثل لتجنب ذلك هو العمل المشترك والتعاون بين البلدان الأعضاء بهدف المحافظة على الموارد المالية في المنطقة.

وتختلف منطقة الإسكوا عن معظم البلدان النامية، من حيث إنها تخزن ثروة ضخمة ولا تحتاج إلى تمويل خارجي لدفع عملية التنمية. غير أن المنطقة تواصل تصدير رؤوس الأموال والأيدي العاملة على حساب التنمية الطويلة الأجل. ونظراً إلى الفوارق الواسعة بين مجموعات بلدان المنطقة، يبقى الأثر الإيجابي غير المباشر المتسرب من الجوار محدوداً. ويجري تبرير خروج الموارد بضعف القدرة الاستيعابية، لا سيما وأن جميع بلدان الإسكوا تصنّف في عداد البلدان النامية أو أقل البلدان نمواً وفقاً للمعايير الصناعية. غير أن المجال واسع للاستثمار في القطاعات

(8) سعر سلة الأوبك المرجعي.

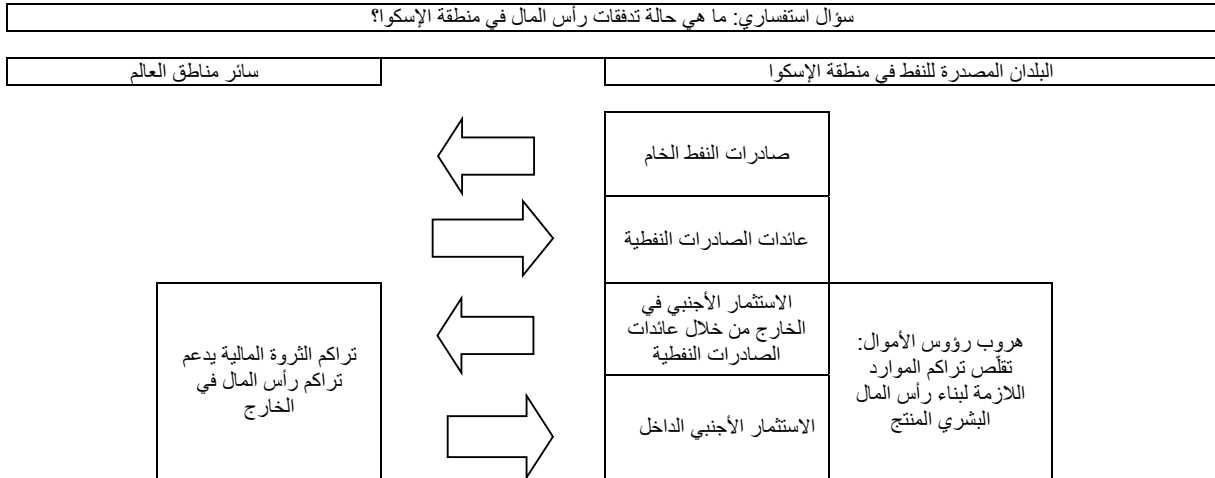
(9) IMF (2008).

لهدفين، الأول هو التأكيد على ضخامة حركة الموارد العائدة إلى بلدان الإسكوا نتيجة للطفرة النفطية وما ارتبط بها من تدفقات مالية على الصعيد الدولي؛ والثاني هو تقدير حجم رأس المال الخارج من المنطقة لتأكيد ضرورة العمل على تخفيف عوامل عدم اليقين التي تبعد الاستثمارات الجيدة. أما آثار هذه الاتجاهات على التنمية، فيتناولها هذا الفصل من وجهة فرض ضريبة على تدفقات رأس المال والمكاسب المحققة منها، وذلك على نحو يساعد في تعزيز سياسة المالية العامة، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية، وهو ما يتوافق مع السياسات التي تخدم مصالح الفقراء والحق في التنمية.

10 و 12 عاماً، عن طريق ضخ مبالغ كبيرة من الموارد العامة، إلى جانب اعتماد سياسات مناسبة للتصنيع، تتضاءل الحاجة إلى الموارد العامة مع توفر مصادر التمويل البديلة. وإذا لم يتوفر الحد الأدنى من الموارد العامة اللازم لإطلاق عملية التصنيع وضمان استمرارها، فيرجح أن يستمر الاعتماد على النفط على حاله. ويتناول هذا الفصل حركة رأس المال المتزايدة ومسألة فرض القيود عليها ويحاول رسم ملامح السياسة العامة لتحديد الروابط المناسبة بين حركة رأس المال، وثبات الإنتاجية، والنمو الاقتصادي الذي يولد فرص العمل.

وهذا الفصل الذي يتضمن تحليلاً تجريبياً لحركة رأس المال، أنجز على الرغم من ندرة البيانات. كما يتضمن هذا الفصل عملاً لتقصي الحقائق وتجهيز البيانات

الشكل 12- هروب رأس المال من منطقة الإسكوا



الإطار 2- تسرب الموارد وقلة استخدامها

خروج الموارد من منطقة الإسكوا هو تعبير عن حلقة مفرغة قوامها بطء في بناء القدرة على استخدام الموارد وتسرب متزايد لهذه الموارد إلى الخارج. فتدني المستوى العام للطلب وقلة استخدام الموارد يمكن اعتباره نتيجة لالتقاء مجموعة من العوامل المتعلقة بالمجتمع المالي الدولي، والأمن في العالم والمنطقة، والتي تقلل من أهمية الأثر الإنمائي لتحويل الموارد.

وتتطلب معالجة قلة استخدام الموارد تحديد نقاط مرجعية للتنمية الاجتماعية، وربط الفوائض الناتجة من النفط بتنمية القدرة، وزيادة استخدام الموارد، وفي النهاية تحسين الإنتاجية، وذلك عن طريق تطوير الصناعة، وتعزيز التجارة، وتنويع الاقتصاد على مستوى المنطقة بأسرها. وينبغي للسياسات التي تعتمدها الدولة لتطوير الصناعة أن تهدف إلى زيادة الطلب على القطاعات المرتفعة الإنتاجية، واعتماد استراتيجيات شاملة لقطاع الخدمات، ترتبط بالقطاعات الرائدة وتزيد من ربحيتها.

ويمكن الاستفادة من الاحتياطي في المنطقة لدعم النفقات التي تعزز أولويات الاستثمار الطويل الأجل. ويمكن تقليل المخاطر التي ترافق حركة الأموال العابرة بتطبيق ضرائب افتراضية على تدفقات رأس المال والمكاسب المحققة منها، واعتماد أحكام تتعلق بسحب الأموال، وفرض شروط للملكية، وكذلك اتخاذ إجراءات لدعم الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية وحمايتها.

2003، كان له أثر عميق على منطقة الإسكوا وأدائها الاقتصادي. وموجة تدفقات رأس المال التي شهدتها

ألف- لمحة عن التطورات الأخيرة

سجلت تدفقات رأس المال نمواً سريعاً منذ عام

مؤشراً رئيسياً على حجم الصعوبات التي تشهدها تلك البلدان على صعيد الاقتصاد الكلي. وقد ازداد هروب رأس المال من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولا سيما من الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، اعتباراً من عام 2000. واتخذ هروب رأس المال من البلدان المصدرة للنفط حجماً مختلفاً في الأعوام الأخيرة. ففي أواخر التسعينات، كانت قد لوحظت حركة قوية لخروج رأس المال من الإمارات العربية المتحدة والكويت. وعندما بدأت الطفرة النفطية اشتدت حركة خروج رأس المال، وقد تسربت مبالغ كبيرة من الربح المحقق من الطفرة النفطية الأخيرة لاستثمارها في الخارج في مشاريع غير معروفة. أما آثار خروج هذه الأموال على التنمية فلا يمكن تحديدها بعد، غير أن الواضح هو أن ذلك يمثل استنزافاً للموارد من منطقة تشكو من تدني معدل الاستثمار.

الجدول 7- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الإسكوا (بملايين الدولارات)(*)

البلدان	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	38	13	815	138	75	436	651
الجمهورية العربية السورية	71	100	270	110	115	180	275
عمان	125	29	83	5	109	489	200
لبنان	6	35	964	1 451	1 336	2 860	1 899
مصر	734	595	1 235	510	647	237	2 157
اليمن	(130.9)	(217.7)	6.4	135.5	101.7	5.5	143.6
الإمارات العربية المتحدة	(116)	400	(515)	1 184	1 307	4 256	8 359
البحرين	(183)	431	364	80	217	517	865
قطر	5	94	252	296	624	625	1 199
الكويت	6	7	16	(112)	4	(67)	24
المملكة العربية السعودية	1 861	(1 875)	(1 881)	20	(614)	(587)	(334)

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، البحرين، لا فرق؛ الكويت، الأونكتاد 1990-1994، لا فرق؛ قطر، بيانات متاحة من الأونكتاد فقط؛ الإمارات العربية المتحدة، لا فرق؛ المملكة العربية السعودية، حسابات الإسكوا أقل من حسابات الأونكتاد منذ عام 2000.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني تدفقات سالبة أو خارجة.

(*) نظراً إلى قلة البيانات، تتوقف الجداول المعروضة في هذا الفصل عند عام 2004.

المنطقة مؤخراً منها وإليها، ترتبط بالطفرة النفطية التي بدأت في أواخر عام 2002 وأوائل عام 2003. وتفاوت حجم تدفقات رأس المال بين البلدان المصدرة للنفط، ومعظمها من بلدان مجلس التعاون الخليجي، والاقتصادات الأكثر تنوعاً. وخلال الفترة 1990-2002، كان مجموع الموارد المتدفقة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في حالة تراجع وإلى البلدان المصدرة للنفط في حالة تقلب. ومنذ بداية الطفرة النفطية، أصبحت تدفقات الموارد إلى البلدان المصدرة للنفط سالبة. وأصبحت تركيبة هذه التدفقات تتسم بانخفاض النسب العائدة للقطاع العام وارتفاع النسب العائدة للقطاع الخاص. وعندما غلب الطابع الخاص على تدفق الموارد، تمكنت بلدان الإسكوا من إبقاء دينها الطويل الأجل تحت السيطرة (إعادة دفع مبالغ كبيرة)، بينما تراجع حجم المنح الرسمية وبقيت تدفقات حافطات الأسهم محدودة. والبيئة الجديدة التي تغلب عليها حركة رأس المال الخاص لم تؤد إلى زيادة الاستثمار في بلدان الإسكوا.

وأبدى الاستثمار الأجنبي المباشر ملامح أكثر تعقيداً. فقد استقطبت بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً قدراً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2000، معظمه عن طريق الدمج والحيازة، غير أن هذا القدر لم يكن كافياً لرفع المستوى العام للاستثمار (انظر الجدول 7). أما في البلدان المصدرة للنفط، فنشطت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر دخولاً وخروجاً بعد بداية الطفرة النفطية. وقد اتجهت تدفقات الاستثمار الداخلة نحو قطاع البناء، مع الإعلان عن خطط للاستثمار في قطاعات أخرى. غير أن أثر هذه التدفقات على الاستثمار والأداء الاقتصادي لم يظهر بعد في البلدان المصدرة للنفط. وهناك ما يدل على وجود حركة للاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المصدرة للنفط باتجاه البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولكن يبقى من الصعب تقدير حجم هذه الظاهرة وأهميتها نظراً إلى عدم توفر البيانات.

ويُعتبر هروب رأس المال من بلدان الإسكوا منذ أواخر التسعينات، ولا سيما من البلدان المصدرة للنفط

الإطار 3- السياق العالمي وعلاقته بمنطقة الإسكوا

من الضروري تحديد السياق العالمي لحركة تدفق رأس المال في منطقة الإسكوا في الفترة الأخيرة. فقد تأثرت تدفقات الأموال الخاصة على الصعيد الدولي بالأزمة المالية التي حدثت في آسيا وروسيا في الفترة 1997-1998 وفي الأرجنتين وتركيا في الفترة 2000-2001. وتراجع مجموع تدفقات الأموال من 4 000 مليار دولار إلى 2 000 مليار دولار في عام 2002، مع فوارق شاسعة في حركة هذه التدفقات وعناصرها، إذ سجلت التدفقات إلى البلدان النامية هبوطاً كبيراً. وبدأت عملية النهوض من هذه الأزمات المتلاحقة في عام 2003، وتسارعت في عامي 2004 و2005، وتشير التقديرات إلى أن التدفقات العالمية بلغت ذروتها في عام 2005، حيث وصلت إلى 6 000 مليار دولار⁽¹⁾. واتجهت حصة كبيرة من هذا المجموع إلى البلدان النامية. وأشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن قيمة التدفقات إلى البلدان النامية بلغت رقماً قياسياً في عام 2005، إذ وصلت إلى 491 مليار دولار⁽²⁾.

الإطار 3 (تابع)

وخلال الفترة نفسها حدثت تغييرات مالية في البلدان النامية لا تقل أهمية عن العوامل العالمية. فقد ارتفع الاحتياطي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في مختلف البلدان النامية، ولا سيما في الصين التي تملك احتياطياً قدره 1 000 مليار دولار. وبما أن هذا الاحتياطي هو بالدولار، كانت البلدان النامية في موقع البلدان المصدرة لرؤوس الأموال خلال تلك الفترة، على الرغم من زيادة تدفق

الأموال إليها. وبذلك كانت حركة رأس المال، من حيث القيمة الصافية، تتجه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية^(ج). وقد أمكن تصدير رؤوس الأموال بفضل فوائض الحساب الجاري التي حققتها بلدان نامية عديدة، أبرزها الصين والبلدان المنتجة للنفط. وفي مقابل هذه الفوائض، سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً شديداً في الحساب الجاري أحدث خلافاً عميقاً في الاقتصاد العالمي. وهكذا، تمّول البلدان النامية، ومنها أشد البلدان فقراً، عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الألفية الثانية.

ويُعزى ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية إلى موجة جديدة من عمليات الخصخصة والدمج والشراء. غير أن مستوى هذا الاستثمار لم يبلغ بعد المستوى الذي كان قد وصل إليه في الفترة 1999-2001 من ناحية عدد المشاريع وقيمتها^(د). والجدير بالذكر أن أثر هذا الاستثمار على التنمية لا يزال غامضاً. وبوجه عام، يُتوقع أن يؤمن هذا النوع من الاستثمار أموالاً جديدة يمكن أن تساعد في تخفيف قيود السيولة في البلدان النامية. ويُرجح أيضاً أن يكون هذا الاستثمار طريقاً لنقل الابتكارات التكنولوجية والمهارات البشرية مما يعزز فرص زيادة الإنتاجية. وفي الأدبيات الموضوعة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يُلاحظ أن هذه الفوائد تتوقف في أكثر الأحيان على المزايا التي تتفوق بها الشركات المتعددة الجنسيات على الشركات المحلية. وهكذا تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات متفوقة على الشركات المحلية من حيث القدرات التكنولوجية، مما يسهم في تحسين إمكانية حراك العمال في الأسواق المحلية^(هـ)، وتوثيق الروابط العمودية في الاقتصاد^(و)، ويسهل نقل المعرفة إلى الاقتصاد المحلي^(ز). أما التجربة فتدلّ على أن الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا لا تتسرب تلقائياً ولا تشمل الجميع. ويبدو أن عملية تعميم التكنولوجيا وتعلمها ونقلها من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية ليست عملية منتظمة ولا منتشرة على نطاق واسع. وبوجه عام، لم يتيّن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثراً إيجابياً على معدلات النمو. فقد أفاد رام وزانغ (2002) بأن هناك ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثراً إيجابياً على معدلات النمو، وأفاد لي وليو (2005) بأدلة أقوى على نتائج إيجابية. غير أن دوت (1997) وكركوفيك وليفين (2005) وبوس وكروزارد (2006) لا يجدون أي رابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الدخل. وفي منطقة الإسكوا، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الساعي إلى استغلال الموارد، ولا سيما استغلال النفط، وهو بذلك لا يسهم في تنشيط عملية النمو. وقد ارتبطت التدفقات إلى قطاعات الاتصالات والمصارف والعقارات بالفورة التي شهدتها أسواق الأوراق المالية، وأدت في منطقة الإسكوا إلى سلسلة إصلاحات جذرية في عام 2006^(ح). وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية الإيجابية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا، ينظر كروغستروب (2005) إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو من منظار القدرة الاستيعابية، أي فجوة التكنولوجيا، ومستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة، ومستوى التطور المالي، والقدرات المؤسسية في المنطقة العربية. وخلاصة ذلك أن البلدان العربية هي عموماً ليست في موقع دخولها جني المكاسب الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك تعتبر أي حوافز مالية مكلفة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي حوافز غير مجدية، لا بل قد تؤدي إلى تراجع في حالة الرفاه في البلدان العربية. ومع أن تقييم المساهمة الدقيقة للاستثمار الأجنبي في النمو في مصر مثلاً، هي مهمة صعبة، تُعتبر التظاهرات من أجل الغذاء دليلاً واضحاً على تجربة النمو غير الثابتة. فرغم أن مصر كانت في موقع إيجابي من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر طوال عقدين وأكثر، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر من الداخل كان قد بدأ منذ عام 2003، عقب 25 عاماً سجلت خلالها مصر نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي تراوح متوسطه بين 5 و6 في المائة، فقد أدى ارتفاع سعر الخبز بنسبة 15 في المائة إلى تظاهرات شعبية، مما أظهر هشاشة العملية الإنمائية. ويتبيّن مع زيادة البحث أن الفوارق في الدخل كانت تتسع في الفترة ذاتها، وبالتالي أن مسار النمو لم يرتكز على أسس عريضة ومتكافئة، ولذلك لم يكسب منه الفقراء إلا القليل.

(أ) Goswami, Ree and Kota (2007).

(ب) World Bank (2006b).

(ج) Prasad, Rajan and Subramanian (2007).

(د) UNCTAD (2006b), p. 14.

(هـ) Fosfuri, Motta and Ronde (2001), pp. 205-222.

(و) Markusen and Venables (1999), pp. 335-356.

(ز) Blomström (1986), pp. 97-110.

(ح) لا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكون نتيجة للدمج والشراء الأثر ذاته الذي يحدثه الاستثمار في المشاريع الرائدة. فالاستثمار في المشاريع الرائدة هو وسيلة مباشرة لنقل التكنولوجيا ورأس المال تؤدي إلى زيادة فرص العمل في البلد المثلقي، بينما الاستثمار نتيجة للدمج والشراء هو بمثابة نقل لحافظة الاستثمار.

24 مليار دولار⁽¹⁰⁾. ويشير المصدر ذاته إلى أن التدفقات تركزت على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكانت عمليات الخصخصة والدمج والشراء من

ويطرح توفر البيانات ونوعيتها مشكلة كبيرة في تقدير تدفقات رأس المال إلى منطقة الإسكوا. إلا أن تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أشارت إلى أن مجموع تدفقات رأس المال إلى المنطقة بلغ

(10) UNCTAD (2006b), p. 59.

العربية السعودية. وتشير التقديرات إلى أن قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خارج المنطقة بلغت 7 مليارات دولار في عام 2004 و16 مليار دولار في عام 2005⁽¹³⁾. وقد اتجهت معظم الاستثمارات إلى قطاعي الصناعات النفطية والخدمات. ويشكل ذلك تطوراً جديداً في البلدان المصدرة للنفط التي انصرفت إلى الاستثمار في الحافظات خلال الطفرة النفطية السابقة. إلا أن تدفقات الاستثمار تبقى ضئيلة نسبة إلى مجموع تدفقات رأس المال من البلدان المصدرة للنفط إلى الخارج، ومعظمها حسابات في المصارف وأصول في الحافظات. وأدت شركات الأسهم الخاصة والمؤسسات المستثمرة في البلدان المصدرة للنفط دوراً رئيسياً في نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خارج المنطقة. وتعمل الكويت والمملكة العربية السعودية حالياً بسياسة "التوجه شرقاً" التي تقضي بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات الخدمات في بلدان أفريقية وآسيوية (مثل باكستان والسودان والهند) وتوثيق روابطها مع شركات النفط في الصين والهند.

وأسهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز دمج البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا في الاقتصاد العالمي خلال الأعوام الأربعة الماضية. ومن المؤشرات على هذا الاتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2005 و2007، والذي شمل شراء الشركة البريطانية لتشغيل المرافق في عام 2005، وشركة للطاقة في سنغافورة في عام 2006، و31 في المائة من المجموعة المالية "مارفين" في اليونان في عام 2006، وكذلك حيازة الأصول الخاصة بالنفط والغاز الطبيعي في شركة تاليسمان الكندية للطاقة في بحر الشمال في عام 2007⁽¹⁴⁾. أما الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة، فأتجه إلى قطاعي البناء والمال كما أشير سابقاً. ولم يتبين بعد ما إذا كان هذا الاستثمار سيتترك أثراً دائماً على بلدان مجلس التعاون الخليجي أو حتى على سائر بلدان الإسكوا.

وبين عامي 2004 و2005، اتسعت سوق إصدار السندات، وهي سوق ناشئة في البلدان النامية، سواء أكان بالأرقام الإجمالية أم بالأرقام الصافية، وذلك بعد تعافي هذه السوق من الصدمات التي حدثت بين عامي 1998 و2001. وعلى الرغم من تزايد إصدار السندات، بقي نطاق إصدار هذه السندات في البلدان النامية محصوراً جداً. وقد سجلت بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وفي طليعتها بولندا وروسيا، أسرع نمو على هذا الصعيد. وحلت بلدان أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية، وبلدان شرق آسيا في المرتبة الثالثة، وفي طليعتها الصين. وأصدرت نصف هذه السندات

الأسباب الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر مع أن الاستثمار في قطاع النفط والغاز استأثر بحصة كبيرة أيضاً. وقد باشرت الإمارات العربية المتحدة خصخصة المرافق العامة ومنها المياه والطاقة، في حين وضع الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان أطراً لعمليات خصخصة واسعة النطاق في قطاعات الصناعة التحويلية والاتصالات. وانتهجت حكومات المنطقة سياسات لتحرير التجارة بهدف جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتضم الإمارات العربية المتحدة حالياً خمس عشرة منطقة للتجارة الحرة. كما خضعت القوانين والأنظمة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر لتعديلات تصفي عليها الكثير من المرونة، فأنشأت قطر مركز قطر المالي الذي يسمح بالملكية الكاملة ونقلها إلى خارج البلد، وأنشأت الإمارات العربية المتحدة سوق دبي الدولية لتبادل الأوراق المالية، والتي تسمح للأجانب بالملكية الكاملة، كما تعمل على تحسين عملية جمع البيانات وتمميمها عن الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء قاعدة بيانات لهذا الغرض. وتتعد المملكة العربية السعودية بتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في التأمين وقطاع المصارف والاتصالات. وقد وقعت بلدان عديدة اتفاقات ثنائية للتبادل الحر إما فيما بينها أو مع الاتحاد الأوروبي والهند وغيرهما من الأطراف، بينما تخطط بلدان أخرى للتوقيع على اتفاقات من هذا القبيل.

وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تسترعي الانتباه تلك التي تحدث بين بلدان المنطقة⁽¹¹⁾، إذ يبدو أن معظمها يجري من بلدان مجلس التعاون الخليجي التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فوفقاً لتقديرات الأونكتاد⁽¹²⁾، بلغت حصة الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية 88 في المائة من التدفقات الخارجة نحو البلدان الأخرى في المنطقة، بينما كانت الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ولبنان والمملكة العربية السعودية في المواقع الأولى من حيث تلقي الاستثمارات الوافدة، حيث تجاوزت حصتها 90 في المائة من المجموع. وقد رافق ذلك ازدياد كبير في عمليات الدمج والشراء عبر الحدود.

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خارج منطقة الإسكوا بسرعة كبيرة في الفترة 2004-2005. وكان المصدر الرئيسي لهذه التدفقات شركات الاستثمار التابعة للدولة في البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة

(11) من الصعب الحصول على البيانات الموثوقة لأن إحصاءات ميزان المدفوعات غير كافية عموماً.

(12) UNCTAD, op. cit., pp. 62-3

(13) Ibid., p. 63

(14) EFG-Hermes (2007a), p. 20

باء- ما يعنيه هروب رأس المال من بلدان الإسكوا

لطالما اعتبر هروب رأس المال موطن ضعف شديد لبلدان الإسكوا، وهو يدلّ على عدم ملائمة مناخها للاستثمار. ولذلك، كثيراً ما كانت استعادة رأس المال المحلي والاحتفاظ به في البلدان العربية تعتبر رافداً للتنمية في هذه البلدان. ومن المنطقي الاعتقاد بأن البلدان المصدرة للنفط شهدت هروب أكبر كمية من رأس المال في الأعوام الأخيرة، مع أن التقديرات تشير إلى أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً هي أيضاً عرضة لهروب رأس المال. ويبدو أن هروب رأس المال من بلدان الإسكوا قد تزايد نتيجة للطفرة النفطية ولتزايد تدفقات الأموال على الصعيد العالمي منذ أوائل عام 2000. ولا يمكن تبيين نوع الأصول التي اكتسبتها المنطقة نتيجة لهذه التدفقات، لأن هروب رأس المال هو بطبيعته عملية تقتصر إلى الوضوح. ولكن أغلب الظن أن هذه التدفقات هي عبارة عن مشتريات لصكوك الديون العائدة إلى البلدان النامية وعن ودائع مصرفية. ويُحتمل أيضاً أن يكون الجزء الأكبر من هذه التدفقات بالدولار. وإذا ما اعتُبر أن هناك ما يفسر زيادة الاحتياطيات، تظهر منطقة الإسكوا كأحد المصادر الرئيسية للموارد التي تُستثمر في البلدان المتقدمة في صكوك الديون العامة القصيرة الأجل والودائع المصرفية.

وإزاء مشكلتي البطالة والفقر اللتين تواجههما بلدان الإسكوا، إضافة إلى ضعف الاستثمار، يُعتبر خروج رأس المال، ولا سيما هروب رأس المال، فرصة ضائعة ومشكلة اقتصادية كبيرة. فصحيح أن فوائض الحساب الجاري التي حققتها بلدان مجلس التعاون الخليجي كبيرة، من وجهة نظرهما، إلى درجة أنه لا يمكن توجيهها مباشرة وفوراً نحو إعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي في الأجل القصير. غير أن توفير الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية يزود هذا الاقتصاد بإمكانات كبيرة في الأجل الطويل. ويُستحسن أيضاً إعادة توجيه جزء كبير من الفوائض نحو القطاعات الاستثمارية المنتجة في اقتصادات أخرى من منطقة الإسكوا. غير أن هذا النوع من الاستثمار كان نادراً خلال الطفرة النفطية السابقة، ومع أنه ارتفع مؤخراً، ما زال دون الإمكانات في الوقت الحاضر. وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان العربية في الآونة الأخيرة، وهي تركز على النشاط المالي وقطاع العقارات، غير أن من الصعب تحديد حجم هذه التدفقات. أما التقديرات وأرقام الاحتياطي، فتشير إلى أن معظم الموارد المتاحة من الفوائض قد توجّهت نحو شراء صكوك الدين وغيرها من الصكوك المالية في الخارج.

جهات مستقلة للإقراض، وبلغ الإقراض الخاص ثلث مجموع عمليات الإقراض في عام 2005. وازداد إصدار السندات بقوة في منطقة الإسكوا بين عامي 2004 و2005، لكن ارتفاعه انطلق من مستوى منخفض جداً بحيث لا تزال حصة المنطقة ضئيلة بالنسبة إلى المناطق الثلاث التي تحتل المراتب الأولى.

وأدت الطفرة النفطية التي بدأت في عام 2000 إلى طرح مسائل إيمانية هامة بالنسبة إلى بلدان الإسكوا. وكانت لهذه الطفرة أوجه شبه مع الطفرة السابقة التي شهدتها المنطقة بين عامي 1974 و1984، ولكنها تميزت بفوارق واضحة. ومن هذه الفوارق أن تدفقات رأس المال العالمية كانت أكثر تحرراً من القيود وأوسع نطاقاً مما كانت عليه في الفترة السابقة، وأن الأنظمة المالية في منطقة الإسكوا أصبحت أكثر تطوراً في التعامل مع تدفقات الأموال المتزايدة. ومنذ أوائل التسعينات، باشرت بلدان الإسكوا باتخاذ خطوات نحو تعزيز اندماجها في السوق العالمية، ولا سيما عن طريق رفع القيود عن قطاعي التجارة والمال. غير أن حسابات رأس المال والقدرة على تشغيل رأس المال الأجنبي في القطاع المالي وفي الاقتصاد ككل لا تزال خاضعة لضوابط وقيود في بلدان الإسكوا. وهذه القيود هي أكثر تشدداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي منها في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ومنذ أوائل التسعينات، عمدت بلدان الإسكوا، بإيعاز من المنظمات المتعددة الأطراف، إلى تخفيض العجز المالي، ولا سيما عن طريق إلغاء الدعم على السلع والخدمات وتقليص الاستثمارات العامة. وقد أظهرت النتائج، مقيسة بمتوسط الدخل الفردي في المنطقة، الذي بلغ نصف نقطة مئوية، أن هذه التدابير أوقعت أضراراً جسيمة سواء أكان على مستوى الكفاءة أم على مستوى الرفاه. ولو لم ترتفع أسعار النفط اعتباراً من عام 2003، لاستمر ضعف النمو، مما يعني أن اللجوء إلى سياسات انكماشية في الاقتصاد الكلي لا تتماشى مع تحقيق النتائج المرجوة. وعندما تُفرض قيود على السياسات النقدية والمالية بحثاً عن حل قصير الأجل، لا يتماشى مع ما تتطلبه التنمية، أي توسيع نطاق السياسة النقدية وتأمين الدعم الكافي من التغطية النقدية في الأجل الطويل، يبقى النمو الاقتصادي ضعيفاً ومتأرجحاً وعرضة للصدمات التجارية التي تنجم عن تقلبات أسعار النفط. وإضافة إلى ذلك فإن طبيعة الانفتاح التي تطبع حسابات رأس المال تسمح بتسرب المزيد من الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الإنمائية في الأجل الطويل، أي على حساب تقوية عنصر الاستثمار الصناعي وجذبه بزيادة الاستثمار العام.

الإطار 4- أثر النزاعات على التنمية

من الأسباب الرئيسية لهروب رأس المال عدم استقرار البيئة السياسية. ولا تزال النزاعات الدائرة أو احتمالات توسعها تشكل

عائناً أمام التنمية في منطقة الإسكوا. والبلدان التي لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي إما واقعة في دائرة النزاع أو قريبة من هذه الدائرة أو خارجة منها. وتعتمد هذه البلدان في نموها الاقتصادي على إيرادات الصادرات من منتج أولي. ويعود تعثر المسيرة الإنمائية في هذه المجموعة من البلدان إلى سببين، أولهما الأضرار المباشرة التي تلحقها الحروب والعثرات التي تفرضها التوترات السياسية على إمكانات التطوير الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي؛ وثانيهما هو أن التدابير التي ينبغي أن تتخذها هذه البلدان على صعيد السياسة العامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتطوير الصناعي السريع والتقدم التكنولوجي، لن تجدي نفعاً رغم أهميتها في حل المشكلة الإنمائية، ما لم يتحقق توزيع أكثر إنصافاً للموارد يسمح للأفراد بالتمتع بحقوقهم وممارسة أعمال لائقة. فالفقر المدقع الذي تعيشه هذه البلدان هو في الحقيقة نتيجة للتفاوت في توزيع الدخل الوطني وضياح فرص الاستثمار بسبب هروب رأس المال، وتسرب الموارد، وعدم فعالية سياسات التعاون الإقليمي.

وفي حالة هذه المجموعة من البلدان، لا بدّ من النظر في شؤون الاقتصاد الكلي من منظور مختلف. فهذه البلدان تعاني من مشاكل مزمنة بحكم موقعها في بيئة محفوفة بالمخاطر، حيث الأمن مسألة حيوية. أما الأسواق الصغيرة والمجزأة والمعرضة للمخاطر فهي تشكل دافعاً للاستمرار في تحويل الموارد البشرية والمالية المتضائلة بينما يجري توظيف ما يتبقى من أصول في قطاعات عرضية وغير منتجة مثل بناء رأس المال السياسي. وفي منطقة تزخر بهذا القدر من الموارد، يمكن إحداث تحول لو هينت له بيئة أكثر تكاملاً وأقلّ توتراً يأتي فيها الرفاه نتيجة لاعتقاد راسخ بأن مصالح الأغنياء تتوقف على تحسين حصة الفقراء. أما إعادة إحياء القطاع العام وتنشيطه ومعالجة مشاكل الاستثمار التي تولد البطالة، فهما من المسائل الرئيسية في السياسة العامة. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو شامل ومستدام تحسين بيئة العمل على أساس المسؤولية الاجتماعية واعتبارات الكفاءة الاقتصادية. وفي الأجل الطويل، تؤدي البيئة الاجتماعية السليمة إلى التعويض عن القصور الاقتصادي الذي يحصل في الأجل القصير.

ويرتبط ضعف أداء بلدان الإسكوا في مجال الاستثمار بنمط الادخار، الذي يختلف بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والبلدان المنتجة للنفط. ففي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً يسجل الادخار المحلي الإجمالي معدلات منخفضة، مع بعض الفوارق، إذ يسجل في الجمهورية العربية السورية مثلاً معدل أعلى مما هو عليه في سائر بلدان هذه المجموعة. غير أن الأنظمة المالية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لم تنجح عموماً في تعبئة الفوائض المتاحة في قطاع الأعمال وفي مختلف قطاعات الاقتصاد. وما يزيد الوضع سوءاً هو أن تحرير الأنظمة المالية في البلدان الأكثر تنوعاً قد خلف مصارف تتردد في الإقراض للمؤسسات الخاصة. فالمؤسسات المالية في بلدان الإسكوا تفضل إقراض الحكومات والأفراد لأغراض الاستهلاك والرهن(15)، وهكذا استمر الاستثمار على ضعفه. وفي هذا السياق، تكتسب مسألة ما إذا كان تدفق رأس المال من الخارج يدعم الاستثمار أهمية إضافية، في غياب الوساطة المالية الفعالة، مع العلم أن هذه الوساطة هي شرط لازم لتحقيق التطوير الصناعي الواسع النطاق.

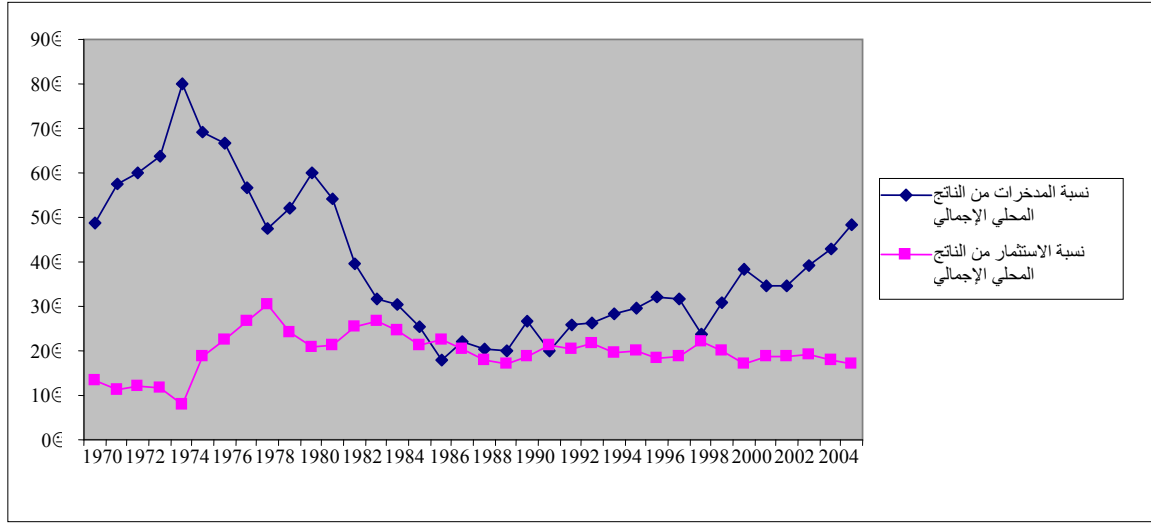
أما في البلدان المصدرة للنفط، فقد سجل الادخار تزايداً كبيراً منذ عام 2002، ولا سيما بفضل ارتفاع أسعار النفط (انظر الشكل 13). ونتيجة لذلك تبدو مشكلة ركود الاستثمار في هذه البلدان مختلفة عن المشكلة التي تشهدها البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فمحتمل، مثلاً، أن يُعزى هذا الركود إلى كون الاستثمار المحلي لم يتجاوب بسرعة مع تزايد الفوائض، وأن أثر هذه الطفرة النفطية

وعلى الصعيد الفردي، يقرر مالكو رأس المال أين يستثمرون أموالهم على أساس معدلات العائدات والبيئة العامة للاستثمار. كما أن أسعار الصرف والمخاطر السياسية هي من الاعتبارات الهامة التي تؤثر على قرار الاستثمار. كما أن السياسة الصناعية والحوافز الجاذبة لرأس المال هي من العوامل المؤثرة. وقد اعتمدت بلدان الإسكوا، مؤخراً، ولا سيما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، استراتيجيات لتحرير الاقتصاد وزيادة الانفتاح على الأسواق العالمية. ففي الجمهورية العربية السورية ومصر لوحظ هروب كميات كبيرة من رأس المال بين عامي 2000 و2004، عقب تحرير البيئة الاقتصادية. ومع استمرار الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه مصر وغيرها من بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بعد عام 2004. غير أن كميات كبيرة من الموارد حُفظت على شكل احتياطي يأتي بعوائد منخفضة ويتعرض لتقلبات سعر الصرف. وأدى ارتفاع عائدات النفط وتحرير البيئة الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تحول كبير في اقتصادات هذه البلدان ولا سيما في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة. ولعلّ أوضح دليل على هذا التغيير قوة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دخولاً إلى هذه البلدان وخروجاً منها، وقد توجّه جزء من هذه التدفقات إلى بلدان عربية أخرى، حيث تركز على قطاع البناء نتيجة للغلو في قطاع العقارات. ولم تتضح بعد آثار هذه الاتجاهات على بلدان الإسكوا في الأجل الطويل، لكن هناك ما يدلّ على أن توجيه الموارد بعيداً عن تطوير القطاعات التي تأتي بعوائد كبيرة وتطوير الهياكل الأساسية فرصة ضائعة على المنطقة. أما التنويع الاقتصادي الذي تحتاج إليه المنطقة لتحقيق نمو اقتصادي صلب وتوليد فرص العمل، فلم يصبح بعد اتجاهاً سائداً في المنطقة.

واتجاهها وتركيباتها هي أيضاً مسائل بالغة الأهمية. وهنا يُطرح السؤال نفسه الذي طُرح خلال الطفرة النفطية السابقة: هل تستخدم الفوائض الضخمة التي تحققها بعض بلدان الإسكوا من عائدات النفط (الريع) لدعم التنمية الراسخة أو حتى لتحقيق نمو اقتصادي مطرد؟ وبالاستناد إلى معدل النمو الاقتصادي، فالجواب هو حتماً لا. فالواقع

سيظهر في المستقبل القريب. ولكن التفسير الأقرب هو أن فائض الادخار على الاستثمار في الأعوام الأخيرة يدلّ على أن هذه البلدان توجّه فوائضها إلى الخارج، على غرار ما حدث في الطفرة النفطية السابقة ولكن على نطاق أوسع. غير أن حجم هذه التدفقات

الشكل 13- معدلات الاستثمار والادخار



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، (أعوام عديدة).

جيم- حساب "المتبقي" لهروب رأس المال

كان هروب رأس المال عامل قلق للبلدان النامية منذ أوائل الثمانينات. والسبب في ذلك هو أن حركة تصدير رأس المال السريعة من البلدان النامية تشكل عائقاً أمام الاستثمار والنمو المحليين. ويحدث فقدان الموارد التي كان من الممكن إتاحتها للاستثمار أثراً أكثر حدة إذا كان البلد المصدر لرأس المال متقلاً بالديون الخارجية. ويمكن أن يكون هروب رأس المال مؤشراً إلى مناخ الاستثمار في البلد. وبما أن حركة هروب رأس المال هي في الغالب حركة سريعة وقصيرة الأجل، فهي تعبر عن نظرة الجهات التي تتحكم برأس المال النقدي إزاء الاستثمار المنتج الطويل الأجل. كما يدلّ هروب رأس المال على جملة أمور منها تفضيل أصحاب رأس المال النقدي الاستثمار القصير الأجل في الخارج، ولا سيما في الصكوك المالية.

والواضح أن حركة هروب رأس المال تتأثر بالاضطراب السياسي وبالأحداث السياسية الكبيرة. ولدى حساب هروب رأس المال من منطقة الإسكوا، لا بدّ من أن يدخل في الحسبان حدثان كبيران، هما حرب الخليج الأولى (1990-1991) وحرب الخليج الثانية (2003). كما إن هروب رأس المال يتأثر بالوضع السياسي الداخلي في بلدان عديدة من المنطقة. وخيارات الاستثمار التي تقوم بها بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط تتأثر بالتوازن السياسي والاجتماعي الداخلي وباستقرار المنطقة بأسرها. ولا شك في أن موقف أصحاب رأس المال النقدي إزاء الاستثمار يتأثر بخليط من الاضطرابات السياسية، والجماعات الأصلية المحلية، والأيدي العاملة المهاجرة، والجماعات المهاجرة من أوروبا الغربية. ولذلك عُرفت البلدان المصدرة للنفط بالزعة الريعية. وفي المقابل، يعبر هروب رأس المال من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولا سيما الجمهورية العربية السورية ومصر، عن إمكانات الاستقرار الداخلي في ظل الاضطراب السياسي، وسرعة تزايد السكان، واستمرار الفقر، وضعف الأداء الاقتصادي. وأخيراً يتأثر هروب رأس المال من منطقة الإسكوا بالاضطراب السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

والخطوة الأولى في أي تحليل لحركة هروب رأس المال هو رصد حجمه، وهذا ليس بالمهمة السهلة في بلدان الإسكوا. ومن الصعوبات التي تعترض هذه المهمة تحديد المفهوم الصحيح لهروب رأس المال لأغراض هذه الدراسة. وفي هذا السياق، من الضروري التمييز بين التدفقات المألوفة والتدفقات غير المألوفة. فالتدفقات المألوفة ترتبط بخيارات الحافطات للعملاء والمؤسسات في البلدان النامية، والتي هي جزء من العمليات الاقتصادية الدولية في أي بلد مندمج في الاقتصاد العالمي. ومن هذه الخيارات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاعتمادات التجارية،

والأنشطة المصرفية وغيرها. أما التدفقات غير المألوفة فتشمل التدفقات غير الاعتيادية وغير المنتظمة وربما غير الشرعية، التي تأتي خشية من احتمال خسارة الثروة نتيجة لإجراء حكومي أو عمليات مضاربة عقب انخفاض سعر الصرف (17، 18). فهروب رأس المال بهذه الطريقة هو المقصود عند التحدث عما يسببه هروب رأس المال من أضرار اقتصادية. غير أن التمييز بين هذين النوعين من التدفقات، أي المألوفة وغير المألوفة، صعب في الواقع والتجربة. ولذلك اكتفت الأدبيات والدراسات بالتركيز على هروب رأس المال بالمفهوم الواسع، عند تناول هروب رأس المال الذي يمكن أن يسبب مشاكل اقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل ميزان التجارة وتسديد الديون.

ويمكن تكوين فكرة أوضح عن قياس هروب رأس المال بإلقاء نظرة سريعة على حساب المدفوعات وفقاً لمعايير صندوق النقد الدولي (19، 20). وفي هذا السياق يكون المقياس الأشمل لهروب رأس المال بحساب ما تملكه المصارف من الأصول الأجنبية، زائداً تدفقات رأس المال الخاص القصير الأجل الخارجة، زائداً مشتريات السندات، زائداً الأخطاء والإسقاطات. وفي الخلاصة، تأتي الحصيلة معادلة للحصيلة السالبة المستخلصة من ميزان الحساب الجاري، زائداً تدفقات الأسهم الصافية، زائداً المبالغ الإضافية على الاحتياطي، زائداً رأس مال القطاع الرسمي. وبما أن هاتين الحصيلتين متعادلتين، فكلاهما يشكل مقياساً لحساب رأس المال الخارج من بلد معين، غير أن الحصيلة الأولى هي مقياس مباشر بينما الحصيلة الثانية هي مقياس غير مباشر. وإضافة إلى ذلك، تركز الحصيلة الأولى على بيانات ميزان المدفوعات، التي قد لا تكون موثوقة أو متوفرة، بينما تركز الحصيلة الثانية على البيانات المتوفرة من مصادر أخرى. ولذلك أصبحت الحصيلة الثانية أكثر استعمالاً، وهي تسمى بطريقة حساب "المتبقي" ومن الصفات التي تتسم بها هذه الطريقة هي استخدام بيانات البنك الدولي لقياس الزيادة الصافية في الدين الخارجي.

وترتكز طريقة "حساب المتبقي" على مقارنة مصادر رأس المال الداخل (أي الزيادة الصافية في الدين الخارجي زائداً التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر) باستخدامات رأس المال الداخل (أي عجز الحساب الجاري والمبالغ الإضافية على الاحتياطي). وعند استخدام البيانات المعيارية لصندوق النقد الدولي عن ميزان المدفوعات تأتي مصادر رأس المال واستخداماته متساوية.

(17) Deppler and Williamson (1987), pp. 39-58.

(18) Kindleberger (1987).

(19) Claessens and Naude (1993).

(20) Schneider (2003).

وبلغت ذروتها بعد عام 2003 مع بدء الطفرة النفطية. ومن المنطقي الافتراض بأن حركة خروج رأس المال لم تقل قوة في عامي 2005 و2006، في ظل ارتفاع أسعار النفط، ولكن من غير الممكن إجراء حسابات عن هذين العامين. وكانت المملكة العربية السعودية منذ عام 2000 المصدر الرئيسي لرأس المال المتدفق إلى الخارج مع أن تدفقات كبيرة سُجّلت أيضاً من الإمارات العربية المتحدة والكويت. والجدير بالذكر أن الحصول على أرقام دقيقة غير ممكن في هذا السياق. ولكن لا شك في أن المنطقة تشهد حركة لخروج رأس المال. ويتضح من الجدول 8 أن جزءاً كبيراً من الربح الذي حققته البلدان المصدرة للنفط من الطفرة النفطية الحالية قد استثمر في الخارج بطرق غير واضحة.

ويوضح الجدول 9 الحجم النسبي لهروب رأس المال. ففي حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تراوح حجم رأس المال الخارج بين 1.5 و3.5 من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ذلك خسارة لكميات كبيرة من موارد تلك البلدان التي لا تزال تعاني من ضعف في الاستثمار. أما في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي فيتراوح حجم رأس المال الخارج بين 6 و17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ففي الكويت فقط، يبدو أن حجم رأس المال الهارب ناهز 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004. والخلاصة واضحة، وهي أن البلدان المصدرة للنفط توجه، منذ عام 2000، كميات كبيرة من مواردها إلى الخارج بينما الاستثمار في منطقة الإسكوا بقي في حالة ضعف والبطالة في حالة ارتفاع.

وإذا تجاوزت المصادر الاستخدامات يُعتبر الفرق (أي المتبقي) رأس مال هارب⁽²¹⁾. ويُستخلص من ذلك أن طريقة "حساب المتبقي" تركز على تجميع تدفقات رأس المال الخارج باعتبارها رأس مال هارباً. وقد استخدم هذه الطريقة للمرة الأولى البنك الدولي (1985) وإربي (1985). ثم اتسع نطاق تطبيقها مع بعض التعديلات في مجموعات من الأدبيات، ومنها مورغن غارنتي (1986) وبويس ونديكومانا (2001) وشنيدر (2003) ومحمد وفيونوف (2004) وساليزو (2005). كما تعتمد طريقة "حساب المتبقي" في الحالات الواردة فيما يلي.

دال- تقديرات هروب رأس المال من بلدان الإسكوا

تشير التقديرات الواردة في الجدول 8 إلى هروب رأس المال بكميات كبيرة في مختلف بلدان الإسكوا، ولا سيما من البلدان المصدرة للنفط. وفي حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، كان هروب رأس المال سالباً في معظم فترة التسعينات. وبعد اعتماد سياسات تحرير الاقتصاد، ورفع القيود والضوابط عن النظام المالي، ازدادت حركة هروب رأس المال بعد عام 2000، ما عدا عام 2003، حيث دخلت المنطقة تدفقات غير عادية اتجه معظمها إلى لبنان. وباستثناء عام 2003، شهد الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر وحتى لبنان هروباً لرأس المال بين عامي 2000 و2004. ومع ظهور آثار الطفرة النفطية يرجح أن تكون مصر قد سجلت أرقاماً مختلفة جداً بين عامي 2005 و2006. فقد ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان مجلس التعاون الخليجي مما أدى إلى وقف هروب رأس المال. ولكن عدم توفر البيانات يجعل من الصعب إجراء حساب دقيق لرأس المال الهارب من بلدان الإسكوا بعد عام 2004. ويبقى من الضروري توخي الحذر في تقييم نتائج هذا التغير.

أما في حالة البلدان المصدرة للنفط، فقد اتخذ هروب رأس المال حجماً مختلفاً. ويُتوقع أن يكون حجم رأس المال الهارب كبيراً، ولا سيما من البلدان التي حققت فوائض كبيرة في الحساب الجاري في الأعوام الأخيرة. وخلال النصف الأول من التسعينات، ازدادت حركة تدفق رأس المال إلى البلدان المصدرة للنفط، وتحديداً في عام 1991، بهدف تمويل حرب الخليج الأولى. وفي أواخر التسعينات، انقلب اتجاه تدفقات رأس المال خروجاً من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وفي طليعتها الإمارات العربية المتحدة والكويت، وازدادت التدفقات خروجاً بعد عام 2000.

**الجدول 8- هروب رأس المال من بلدان الإسكوا
(بملايين الدولارات)**

البلد	1991	1995	2000	2001	2002	2003	2004 ^(*)
الأردن	744	(419)	(525)	579	245	595	390
الجمهورية العربية السورية	3 179	1 065	19	307	1 120	1 013	(148)
عُمان	(762)	(868)	3 290	1 330	(599)	187	538
لبنان	(3 073)	(878)	1 741	1 674	271	(4 602)	2 118
مصر	(1 015)	(751)	(381)	810	1 452	3 034	3 749
اليمن	(700)	(365)	(1 275)	(104)	19	(432)	(167)
المجموع الفرعي، البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	(1 627)	(2 216)	2 868	4 596	2 508	(205)	6 480
الإمارات العربية المتحدة	2 856	(834)	5 433	3 608	(1 591)	2 574	12 362
البحرين	1 733	2 552	3 017	2 200	2 132	..	..
قطر	(4 758)	(1 933)	2 598	5 632	7 041	..	..
الكويت	(26 808)	5 073	12 518	5 352	4 815	10 789	16 629
المملكة العربية السعودية	(26 810)	(6 581)	10 131	10 434	7 763	25 146	46 893
المجموع الفرعي، بلدان مجلس التعاون الخليجي	(53 787)	(1 723)	33 696	27 227	20 160	38 510	75 884

المصدر: حسابات أجريت استناداً إلى مصادر عديدة وردت في النص.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً (تدفقات داخلية).

علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.

(*) أرقام تقديرية.

الجدول 9- نسبة رأس المال الهارب من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا

البلد	1991	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	17.1	(6.2)	(6.2)	6.5	2.6	5.8	3.4
الجمهورية العربية السورية	22.5	6.4	0.1	1.5	4.9	4.5	(0.6)
عُمان	(6.7)	(6.3)	16.6	6.7	(2.9)	0.9	2.2
لبنان	69.0	(7.9)	10.4	9.8	1.5	(23.1)	9.7
مصر	(2.2)	(1.2)	(0.4)	0.8	1.7	3.7	4.8
اليمن	(5.6)	(2.9)	(13.3)	(1.1)	0.2	(3.6)	(1.2)
المجموع الفرعي	(1.8)	(1.8)	1.7	2.7	1.5	(0.1)	3.7
الإمارات العربية المتحدة	8.5	(1.9)	7.7	5.3	(2.1)	2.9	11.8
البحرين	37.6	43.6	37.9	27.8	25.2	..	..
قطر	(69.1)	(23.7)	14.6	31.7	35.7	..	..
الكويت	(247.6)	18.7	33.2	15.3	12.6	23.4	29.8
المملكة العربية السعودية	(20.4)	(4.6)	5.4	5.7	4.1	11.7	18.7
المجموع الفرعي	(28.7)	(0.8)	10.5	8.7	6.1	10.1	16.8

المصدر: حسابات أجريت استناداً إلى مصادر عديدة وردت في النص.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.

علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

ارتفاع أسعار النفط منذ عامي 2002 و2003، أدى إلى تضخم فاتورة النفط في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ومنها الأردن ولبنان، مما سبب صعوبات على صعيد الحساب الجاري. كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تفاقم الفقر في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ومنها الأردن ومصر واليمن، ولا سيما بعد أن عمدت الحكومات إلى إلغاء دعم المنتجات النفطية التي يستخدمها الفقراء.

وتبين الجداول الواردة فيما يلي العوامل التي تسبب هروب رأس المال. فقد أدت الطفرة النفطية إلى تحقيق فائض كبير في الحساب الجاري للبلدان المصدرة للنفط، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية (انظر الجدول 10). فالواقع أن معظم بلدان الإسكوا تسجل فوائض في الحساب الجاري منذ عام 2000، ومنها مصر، وباستثناء لبنان حيث كان الحساب الجاري في حالة عجز مزمّن منذ عام 1990. والجدير بالذكر أن

الجدول 10- الحساب الجاري في بلدان الإسكوا بالأسعار الجارية

(بملايين الدولارات)

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	(654)	(257)	59	(5)	538	1 179	(18)
الإمارات العربية المتحدة	7 942	2 178	12 218	6 590	3 045	7 148	10 645
البحرين	70	237	846	239	(35)	219	442
الجمهورية العربية السورية	1 748	207	1 024	1 199	1 639	1 071	(3)
عُمان	1 099	(818)	3 089	1 854	1 333	863	433
قطر	(742)	(2 224)	3 205	4 152	3 824	5 754	7 552
الكويت	3 720	5 016	14 671	8 328	4 250	9 414	17 323
لبنان	(1 098)	(1 071)	(2 852)	(3 278)	(2 855)	(3 020)	(3 953)
مصر	(2 593)	387	(1 163)	(33)	614	1 943	3 418
المملكة العربية السعودية	(4 153)	(5 325)	14 336	9 366	11 889	28 085	51 993
اليمن	(293)	125	1 265	507	535	(8)	255

المصدر: IMF, World Economic Outlook Database, September 2006.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

القسم الأكبر من هذا الاستثمار يتجه إلى قطاع البناء والقطاع المالي. ويجري وضع خطط عديدة للاستثمار في الهياكل الأساسية وصناعة النفط في المستقبل القريب. ومن هذه الخطط بناء وحدات سكنية في جزيرة الريم في أبو ظبي، وتنمية الواجهة البحرية في دبي، وتنمية منطقة رأس الخور، وبناء معمل للألمنيوم في الطويلة، وتوسيع مطار أبو ظبي، وبناء شبكة قطارات تحت الأرض في دبي(22). ولا يُعرف بعد كم من هذه الخطط سيتحقق فعلاً. وحتى الآن، أدت حركة الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة إلى تشييد أبنية سكنية ضخمة وفنادق فخمة، فنشأت مدن جديدة على ساحل الخليج. ومن الواضح أن الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما دبي، تأمل في أن تصبح مركزاً سياحياً وتجارياً دولياً، ومقراً سكنياً للوافدين من غرب وجنوب آسيا. ومع أنه لا زال من المبكر الحكم على نجاح هذه الاستراتيجية، لا شك في أن ازدهار قطاع البناء قد فتح مجالاً جديداً لأنشطة القطاع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وفي مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر وفائض الحساب الجاري، سجلت بلدان الإسكوا تراكماً كبيراً في الاحتياطي. ويبين الجدول 11 أن بلدان الإسكوا اتجهت، كما في سائر البلدان النامية، في الأعوام الأخيرة، إلى تكوين احتياطي قوي. والواقع أن تكوين الاحتياطي مدعش بشكل خاص في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية ولبنان، وكذلك اليمن. فبينما تملك البلدان النامية احتياطياً تعادل قيمته قيمة الواردات على مدى ثلاثة أشهر، تملك بلدان الإسكوا تلك احتياطياً تتجاوز قيمته قيمة الواردات على مدى سنة كاملة. وبما أن الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي يُحفظ بالصكوك الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية، تتحمل هذه البلدان تكاليف كبيرة نظراً إلى تدني معدلات العائد على دين

وقد استفاد الحساب الجاري أيضاً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ كانت ظاهرة جديدة على بلدان الإسكوا، التي لم تشملها هذه التدفقات أثناء الطفرة العالمية السابقة في الفترة 1996-1997. وبعد عام 2003، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة إلى مصر، على أثر تحرير النظام المالي والسير في عملية الخصخصة التي شجعت عمليات الدمج والشراء. وبين عامي 2005 و2006، تسارع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما تسارع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان على أثر بدء حركة إعادة البناء واستمر حتى جولة الاضطرابات السياسية الأخيرة. ويبدو أن جزءاً كبيراً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولا سيما إلى الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر، كان مصدره بلدان مجلس التعاون الخليجي. لكن قياس حجم هذه التدفقات يبقى صعباً في ظل عدم وضوح الكثير من الأدلة.

أما الجهات الرئيسية المستفيدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فهي البلدان المصدرة للنفط نفسها، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، وبقدر أقل الكويت. كما أن هذه البلدان هي المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من منطقة الإسكوا إلى البلدان المتقدمة. ويشكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين سمة هامة من سمات الطفرة النفطية الحالية، ووسيلة لقياس درجة اندماج البلدان المعنية في الاقتصاد العالمي من خلال قطاعات غير استخراج النفط. ويُرجح أن تكون المملكة العربية السعودية من الجهات الرئيسية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لحسابات الأونكتاد.

وتُعتبر الإمارات العربية المتحدة، وبدرجة أقل بـكثير البحرين وقطر، تتلقى تدفقات مالية كبيرة بغرض الاستثمار من الخارج. وتشير تقارير شركات الأوراق المالية إلى أن

تسجل أكبر قدر من الاحتياطي، يحتمل أن تتعرض لمخاطر كبيرة في ظل حدوث مزيد من التراجع في قيمة الدولار.

الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالدين المحلي. غير أن بلدان الإسكوا، ولا سيما المملكة العربية السعودية، التي

الجدول 11- تغير الاحتياطي في بلدان الإسكوا بالسعر الحالي للدولار (بملايين الدولارات)

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	(34)	283	671	(267)	942	1 249	81
الإمارات العربية المتحدة	756	815	2 841	625	1 099	(268)	3 442
البحرين	275	111	193	120	52	64	165
الجمهورية العربية السورية	460	10	563	686	759	338	375
عمان	857	186	(392)	(14)	728	420	..
قطر	9	(122)	(147)	155	255	1 379	462
الكويت	1 378	69	2 219	2 820	(521)	(1 442)	718
لبنان	326	681	(1 978)	(911)	2 841	5 963	(594)
مصر	2 565	2 709	(1 405)	(187)	478	528	735
المملكة العربية السعودية	(139)	1 260	2 516	(1 980)	3 319	2 352	4 766
اليمن	255	364	1 428	758	756	580	679

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي من: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006؛ بيانات الجمهورية العربية السورية مستمدة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد (1996، 2001، 2003، 2006) ومن الملحق الإحصائي لصندوق النقد الدولي، 2006.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.
علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.

الجدول 12- صافي الأخطاء والإسقاطات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	1.8	(5.0)	3.4	0.4	(1.7)	2.6	4.1
الإمارات العربية المتحدة	(19.6)	25.7	(8.2)	2.7	14.4	(7.2)	0.8
البحرين	0.9	0.2	(0.9)	0.1	(0.7)	1.7	4.1
الجمهورية العربية السورية	(4.1)	2.8	(2.5)	(2.8)	(4.1)	(2.4)	(2.7)
عمان	..	..	..	..	..	..	..
قطر	(28.4)	(18.9)	(2.2)	(7.8)	(4.9)	(1.3)	(2.0)
الكويت	..	..	..	..	..	..	..
لبنان	0.7	0.5	0.6	(1.2)	2.2	(16.0)	(7.2)
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.9	(0.1)
المملكة العربية السعودية	(6.3)	1.5	3.1	(1.2)	0.4	1.3	0.4
اليمن	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: IMF, International Financial Statistics, February 2007.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.
علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

هاء- تقديرات مجموع تدفقات الموارد

يشكل مجموع تدفقات الموارد (الذي يشمل تدفقات الدين طويل الأجل والاستثمار الأجنبي المباشر والحافظات والمنح الرسمية)، ومجموع التحويلات (الذي هو حصيلة طرح الفائدة على الدين طويل الأجل ومجموع تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع تدفقات الموارد)، والمجموع الإجمالي لتدفقات الموارد (الذي هو

ويستخلص من هذا التحليل أن تزايد تدفقات رأس المال على الصعيد العالمي والطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الخمسة الماضية، قد أدباً إلى تحقيق فوائض في الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط، وإلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان، وتقليص الديون، ورفع مستوى الاحتياطي. وإذا أخذ مجموع هذه التدفقات في الاعتبار، فإنه يشير إلى أن كميات كبيرة من رأس المال تخرج من بلدان الإسكوا المصدرة للنفط وكذلك من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ولإضفاء مزيد من الدقة على هذه التقديرات، من المفيد حساب صافي الأخطاء والإسقاطات في ميزان المدفوعات، الذي هو العنصر الرئيسي في طريقة "أموال المضاربة". ومن مواطن الضعف في هذه الطريقة أن تقارير المملكة العربية السعودية تضع صافي الأخطاء والإسقاطات في مستوى الصفر مما يجعل كل إحصاءاتها الخاصة بميزان المدفوعات موضع شك. كما إن طرق تقديم البيانات عن ميزان المدفوعات تتغير باستمرار في بلدان الإسكوا، ولا سيما في مصر. وبالتالي ينبغي النظر إلى البيانات عن حساب صافي الأخطاء والإسقاطات بحذر. وفي البلدان المصدرة للنفط التي هي أكبر مصدر لهروب رأس المال، لا تتوفر بيانات عن صافي الأخطاء والإسقاطات في حالة الإمارات العربية المتحدة وقطر، وتقدر هذه البيانات بصفر في حالة المملكة العربية السعودية، وتشير إلى دخول رأس المال في حالة الكويت. وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تتفاوت البيانات عن صافي الأخطاء والإسقاطات ولا تتبع أنماطاً واضحة.

الرسمية من 89.1 في المائة من مجموع التدفقات في عام 1990 إلى 28.3 في المائة من مجموع التدفقات في عام 1999. ولم تبلغ التدفقات الخاصة حداً يكفي لملء الفراغ الناتج من تراجع التدفقات الرسمية. ويتضح من هذه الأرقام أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لم تنجح في جذب الكثير من التدفقات الرأسمالية الخاصة المتزايدة بسرعة على الصعيد العالمي. ولعل السبب في ذلك هو انخفاض معدلات النمو بالنسبة إلى ما سجلته بلدان شرق وجنوب آسيا، وخضوع البيئة الاقتصادية لضوابط مشددة في بلدان الإسكوا. وقد رشخ عدم التمكن من جذب رأس المال الخاص ضعف الاستثمار الذي بدأ خلال التسعينات في تلك البلدان. غير أن بلدان الإسكوا كانت بوجه عام بمنأى عن أسوأ عواقب الأزمات المالية التي حدثت في أواخر التسعينات عندما تحول مسار تدفقات رأس المال، ولا سيما في آسيا.

وبدأ التحسن في مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام 2000، عندما بدأت أسعار النفط بالارتفاع. وبقيت هذه الموارد تتدفق باطراد حتى عام 2003، عندما هبطت فجأة بسبب حرب الخليج الثانية. وهكذا ارتفع مجموع تدفقات الموارد من 4.5 مليار دولار في عام 1999 إلى 5.9 مليار دولار في عام 2004. ويُشار إلى أن السبب الرئيسي لهذا الانتعاش هو ازدياد التدفقات من رأس المال الخاص. ويتبين من الجدول 14 أن التدفقات الرسمية استمرت في التراجع، إذ انخفضت من 1.3 مليار دولار في عام 1999 إلى مليار دولار في عام 2004، ويُستثنى من ذلك عام 2003 حيث سجلت هذه التدفقات ارتفاعاً حاداً، وذلك أيضاً بسبب حرب الخليج الثانية. وفي عام 2004، استقرت التدفقات الرسمية على نسبة لا تتجاوز 17.1 في المائة من مجموع التدفقات مقابل 28.3 في المائة في عام 1999. وتبين هذه الأرقام تزايد حجم رأس المال الخاص في المعاملات الدولية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وتدلّ على حدوث تحول جذري في الاقتصادات منذ مطلع التسعينات. وقد كان لتزايد الانفتاح وارتفاع أسعار النفط أثر في تشجيع تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. غير أن الاستثمار المحلي ظلّ منخفضاً، ولم تتضح بعد فوائد الانفتاح على تدفقات رأس المال العالمية.

حصيلة جمع التحويلات والمنح للتعاون الفني مع مجموع تدفقات الموارد)، عناصر رئيسية لقياس تحويلات الموارد. وفي حساب الدين القصير الأجل الذي هو عنصر هام بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، يجري قياس مجموع خدمة الدين، الذي يضم مدفوعات خدمة الدين الطويل الأجل والقصير الأجل بما في ذلك الفائدة واستهلاك الدين.

وليس من الهين تكوين سلسلة البيانات المناسبة لتقدير مجموع تدفقات الموارد في بلدان الإسكوا المصدرة للنفط وذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فبيانات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً متاحة من البنك الدولي، بينما ينبغي تجميع بيانات البلدان المصدرة للنفط من إحصاءات ميزان المدفوعات التي ترد في تقارير صندوق النقد الدولي. وهناك فوارق كبيرة في عملية الإبلاغ، بما في ذلك الأبواب المستخدمة في كل بلد، مما يزيد المهمة تعقيداً ويفسح المجال للاستسباب في مواضع عديدة. ولذلك يجب تناول الأرقام الواردة في هذا الجزء بحذر، فهي مفيدة لإعطاء صورة تقديرية عن الاتجاهات السائدة، وليس لتحديد حجم التدفقات بدقة. ففي حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يمكن تقسيم تدفقات الموارد إلى قسمين، الموارد الرسمية والموارد الخاصة، لكن هذا التقسيم غير ممكن في حالة البلدان المصدرة للنفط. ومع ذلك فمن الطبيعي افتراض وجود بعض التشابه على هذا الصعيد بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والبلدان المصدرة للنفط.

ويتضمن الجدولان 13 و14 الأرقام الرئيسية بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويتضح من الجدول 13 أن مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً قد تراجع كثيراً طوال التسعينات، إذ انخفض من 6.4 مليار دولار في عام 1990 إلى 4.5 مليار دولار في عام 1999. وبلغ هذا التراجع أشده في مصر. أما في لبنان، فتراجعت نهاية الحرب الأهلية مع انتعاش سريع في تدفقات رأس المال إلى هذا البلد. أما سبب هبوط مجموع تدفقات الموارد إلى بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فليس خفياً. ويتبين من الجدول 14 أن تدفقات الموارد الرسمية انخفضت من 5.7 مليار دولار في عام 1990 إلى 1.3 مليار دولار في عام 1999. وبلغ هذا التراجع أشده في مصر، حيث انخفض هذا النوع من التدفقات من 4.5 مليار دولار في عام 1990 إلى 0.3 مليار دولار في عام 1999. وانخفضت نسبة التدفقات

الجدول 13- مجموع تدفقات الموارد إلى بعض بلدان الإسكوا في أعوام مختارة (بملايين الدولارات)

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	1 159.0	512.5	952.9	565.5	426.3	804.9	786.4
الجمهورية العربية السورية	(259.5)	341.9	226.3	74.2	78.2	78.3	208.1
عمان	(212.3)	115.1	154.1	(212.6)	(1 148.9)	(174.9)	9.5

3 006.3	1 078.0	4 939.1	2 939.5	1 869.7	882.8	203.2	لبنان
1 571.4	(578.6)	333.9	2 007.6	1 955.3	1 352.7	5 182.9	مصر
359.9	98.5	282.9	273.8	223.4	(72.7)	332.6	اليمن
5 941.6	1 306.2	4 911.7	5 647.9	5 381.8	3 132.3	6 405.9	المجموع

المصدر: World Bank, Global Development Finance, April 2006.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

الجدول 14- تدفقات الموارد من مصادر رسمية إلى بعض بلدان الإسكوا في أعوام مختارة (بملايين الدولارات)

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	906.7	700.5	324.0	660.1	449.0	917.9	302.1
الجمهورية العربية السورية	(250.8)	247.3	(39.7)	(34.4)	(35.4)	(77.7)	(62.7)
عمان	45.4	83.9	59.3	311.6	(49.6)	(5.9)	(92.4)
لبنان	190.5	164.5	184.9	187.2	140.2	687.4	134.0
مصر	4 514.6	1 066.1	336.6	(56.1)	(98.8)	(217.3)	520.1
اليمن	302.6	147.1	217.7	125.5	168.9	187.5	216.3
المجموع	5 708.9	2 409.4	1 082.9	1 193.8	574.5	1 491.9	1 017.5
نسبة التدفقات من المصادر الرسمية إلى المجموع	K89.1	K76.9	K20.1	K21.1	K11.7	K114.2	K17.1

المصدر: World Bank, Global Development Finance, April 2006.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

لتمويل حرب الخليج الأولى)، والقرارات المتصلة بالحفاظات. ومع ذلك يبدو واضحاً أن بلدان الإسكوا المصدرة للنفط لم يكن لها دور بارز في تزايد تدفقات رأس المال العالمية في التسعينات.

وعندما بدأت أسعار النفط ترتفع بعد عام 2000، تحول مجموع تدفقات الموارد إلى الاتجاه السالب مع ارتفاع الموارد الخارجة من 21.5 مليار دولار في عام 2000 إلى 33.6 مليار دولار في عام 2004 (انظر الجدول 15). ولا شك في أن الموارد الخارجة قد ازدادت أيضاً في عامي 2005 و2006. وكانت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تشكلان المصدر الرئيسي للموارد الخارجة. ويؤكد الجدول 15 الاعتقاد السائد بين المراقبين عن البلدان المصدرة للنفط، وهو أن الريع النفطية أنتجت تدفقات صافية لرأس المال إلى خارج المنطقة.

أما في البلدان المصدرة للنفط، أي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية التي أمكن جمع بيانات عنها، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. ويتبين من الجدول 15 أن مجموع تدفقات الموارد كان متقلباً يتراوح بين إيجابي وسلبي، ويعكس أثر التغيرات في أسعار النفط وكذلك أسعار الأصول الضخمة المحفوظة في الخارج. أما السبب الرئيسي لهذا التقلب، فهو التغير في التدفقات الواردة إلى المملكة العربية السعودية والخارجة منها. ونظراً إلى صعوبة الحصول على بيانات موثوقة عن المملكة العربية السعودية، لا بدّ من توخي الحذر في تفسير البيانات المتوفرة. ولذلك ما من معالم واضحة تحدد مسار تدفقات الموارد إلى البلدان المصدرة للنفط في التسعينات، مع أن البحرين سجلت دخولا للموارد خلال تلك الفترة نظراً إلى دورها كمركز تجاري في المنطقة. أما في سائر البلدان، فتقلبت التدفقات بين إيجابية وسلبية، وذلك وفقاً للأحداث الجيوسياسية (مثل رأس المال العائد من الخارج

الجدول 15- مجموع تدفقات الموارد في بلدان الإسكوا (بملايين الدولارات)

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	1 159.0	512.5	952.9	565.5	426.3	804.9	786.4
الجمهورية العربية السورية	(259.5)	341.9	226.3	74.2	78.2	78.3	208.1
عمان	(212.3)	115.1	154.1	(212.6)	(1 148.9)	(174.9)	9.5
لبنان	203.2	882.8	1 869.7	2 939.5	4 939.1	1 078.0	3 006.3
مصر	5 182.9	1 352.7	1 955.3	2 007.6	333.9	(578.6)	1 571.4

359.9	98.5	282.9	273.8	223.4	(72.7)	332.6	اليمن
5 941.6	1 306.2	4 911.7	5 647.9	5 381.8	3 132.3	6 405.9	المجموع الفرعي، البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(8 400) 1 313	(7 800) 1 324	(7 300) 407	(4 100) (87)	(9 700) 653	.. 148	.. (259)	الإمارات العربية المتحدة البحرين
.. 466 (26 989)	.. 623 (19 325)	.. 113 3 180	.. (320) (7 706)	.. (49) (12 411)	.. 747 1 254	.. 537 ..	قطر الكويت المملكة العربية السعودية
(33 609)	(25 177)	(3 600)	(12 213)	(21 507)	2 149	278	المجموع الفرعي، البلدان المصدرة للنفط
(27 667.8)	(23 871.3)	1 311.6	(6 565.1)	(16 125.6)	5 281.1	6 684.2	مجموع بلدان الإسكوا

المصدر: World Bank, Global Development Finance, April 2006; IMF Balance of payments Annual Report, 2007.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً (تدفقات خارجة). علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.

واو- عناصر مجموع تدفقات الموارد

يمكن تكوين صورة أوضح بتفحص عناصر تدفقات الموارد، وهي الدين الطويل الأجل وأسهم الحافطات. وليس من السهل دائماً الحصول على بيانات حول الدين الطويل الأجل لبلدان الإسكوا، وبالتالي ليس من السهل تكوين سلسلة كافية من البيانات. ويتضمن الجدول 16 خلاصة لبعض التقديرات.

في حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، بقي الدين الخارجي الطويل الأجل مستقراً على حوالى 60 مليار دولار بين عامي 1994 و2000، ثم ارتفع إلى 71 مليار دولار في عام 2004. غير أن للبنان الحصة الكبرى من هذه الزيادة، إذ ارتفع دينه الخارجي من 0.8 مليار دولار في عام 1994 إلى 18.2 مليار دولار في عام 2004، لتغطية نفقات عملية إعادة البناء بعد الحرب الأهلية. وفي المقابل، توصلت البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة، إما إلى تخفيض دينها الخارجي الطويل الأجل أو إلى إبقائه مستقراً. ويبدو ذلك واضحاً في حالة مصر التي تمكنت من التحكم بدينها الخارجي عقب موجة إعفاءات في مطلع التسعينات تراكفت مع اندلاع حرب الخليج الأولى. وباختصار، اتبعت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مساراً إزاء الدين الخارجي الطويل الأجل يشبه المسار الذي اتبعته البلدان النامية الأخرى، أي إما تسديده وإما إبقاؤه مستقراً.

وفي حالة البلدان المصدرة للنفط، اتبع الدين الطويل الأجل نمطاً شبيهاً بنمط سائر البلدان النامية. فقد تسبب ركود أو انخفاض مستويات الدين في كامل المنطقة منذ عام 2000 في مجموع سالب لتدفقات الموارد خلال تلك الفترة. وكان الدين الطويل الأجل دائماً جزءاً بسيطاً من التدفقات الخارجية. وفي أواخر التسعينات، تراكمت مبالغ كبيرة من الدين الطويل الأجل على تلك البلدان، إذ ارتفع دينها من 18 مليار دولار في عام 1996 إلى 40 مليار دولار في عام

2000. وعندما بدأت أسعار النفط ترتفع، بدأت تلك البلدان بتخفيض دينها الطويل الأجل، بحيث بلغت قيمته 33 مليار دولار في عام 2002، ويرجح أن يكون قد انخفض أيضاً منذ ذلك العام. وهذا الحجم من الدين لا يرجح أن يشكل عبئاً على اقتصادات البلدان المصدرة للنفط في المستقبل القريب.

ويتخذ مجموع الدين (الطويل الأجل والقصير الأجل) صورة مختلفة في المنطقة. ففي عام 1998، ارتفع مجموع الدين بحدّة إلى 169 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع الدين الطويل الأجل على البلدان المصدرة للنفط. ومنذ ذلك الحين، سجل مجموع الدين تراجعاً طفيفاً فبلغ 145.1 مليار دولار في عام 2004. وهذا المسار يشبه إلى حد بعيد مسار الدين الطويل الأجل. ولكن الحجم النسبي للدين القصير الأجل كان مختلفاً بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والبلدان المصدرة للنفط. ويتبين من الجدول 17 أن نسبة الدين القصير الأجل قد انخفضت من مجموع الدين في المجموعتين. ففي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، انخفضت نسبة هذا الدين من 24.9 في المائة من مجموع الدين في عام 1990 إلى حوالى 16 في المائة في فترة التسعينات، وبقيت عند هذا المستوى تقريباً حتى عام 2004. وفي البلدان المصدرة للنفط، كان الدين القصير الأجل يشكل دائماً نسبة أكبر بكثير من الدين الطويل الأجل في مجموع الدين، وذلك لضرورة تمويل تجارة النفط. غير أن الدين القصير الأجل يبقى في حالة تناقص من مجموع دين هذه البلدان. فقد انخفضت نسبة الدين القصير الأجل في البلدان المصدرة للنفط من 71.9 في المائة من مجموع الدين في عام 1990 إلى حوالى 45 في المائة في فترة التسعينات، وبقيت على هذا المستوى حتى عام 2004. ونظراً إلى تراكم الاحتياطي لدى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والبلدان المصدرة للنفط يُستبعد أن يكون الدين القصير الأجل سبباً لمشاكل اقتصادية في المستقبل القريب لبلدان الإسكوا، باستثناء الجمهورية العربية السورية وعمان.

**الجدول 16- الدين الطويل الأجل في بلدان الإسكوا
(بالأسعار الحالية، بملايين الدولارات)**

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	7 201.8	6 624.2	6 182.8	6 632.3	7 071.7	7 172.6	7 233.6
الجمهورية العربية السورية	15 107.5	16 853.3	15 929.8	15 809.2	15 848.7	15 847.6	15 742.4
عُمان	2 400.2	5 235.1	5 265.8	4 755.3	3 520.2	2 719.3	2 565.3
لبنان	357.6	1 600.5	7 315.4	9 788.4	14 530.1	15 474.2	18 205.9
مصر	28 438.7	31 023.2	25 082.8	25 960.5	26 533.4	27 581.4	27 352.7
اليمن	5 160.4	5 527.9	4 059.2	4 276.8	4 497.4	4 744.5	4 799.3
المجموع الفرعي، البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	53 506	61 336	59 777	62 946	67 504	68 795	71 100
الإمارات العربية المتحدة	1 902.5	3 170.0	6 116.1	6 845.3	6 063.2	..	..
البحرين	1 269.3	2 462.8	1 205.3	936.6	1 151.7	..	..
قطر	311.3	4 811.1	8 482.6	7 463.9	7 595.1	..	..
الكويت	522.5	6 172.0	2 563.6	3 153.1	5 490.4	..	..
المملكة العربية السعودية	2 473.6	5 786.9	21 512.0	16 583.8	12 826.2	..	..
المجموع الفرعي، البلدان المصدرة للنفط	6.479	22 403	39 880	34 983	33 127	..	..
مجموع بلدان الإسكوا	59 985	83 739	99 656	97 928	100 631	..	..

المصدر: MDEs: World Bank, Global Development Finance April 2006; oil exporters: OECD, External Debt Series.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.

الجدول 17- نسبة الدين القصير الأجل من الدين الخارجي لبلدان الإسكوا

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	12.4	10.2	9.7	6.2	6.8	8.9	7.4
الجمهورية العربية السورية	12.5	21.3	26.4	25.9	26.2	26.5	26.8
عُمان	12.3	9.4	19.8	21.0	25.2	31.4	33.7
لبنان	79.9	46.0	25.8	21.4	14.9	16.8	17.9
مصر	13.5	7.1	14.1	11.5	11.6	12.1	9.7
اليمن	18.8	11.1	13.8	8.6	6.5	4.3	5.7
متوسط البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	24.9	17.5	18.2	15.8	15.2	16.7	16.9
الإمارات العربية المتحدة	83.6	70.7	59.1	61.6	64.3	..	..
البحرين	20.7	15.3	25.0	40.0	28.1	..	..
قطر	77.3	26.2	19.0	21.8	18.8	..	..
الكويت	93.7	38.2	71.1	69.1	57.9	..	..
المملكة العربية السعودية	84.0	66.7	44.7	53.1	57.9	..	..
متوسط البلدان المصدرة للنفط	71.9	43.4	43.8	49.1	45	..	..

المصدر: MDEs: World Bank, Global Development Finance, April 2006, oil exporters: OECD, External Debt Series.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.

وتشكل عمليات الدمج والشراء النشاط الرئيسي لسوق الأوراق المالية في بلدان الإسكوا، وذلك نتيجة لسياسات الخصخصة التي اعتمدت في أواسط التسعينات. أما من حيث القيمة النقدية، فتبقى حصيلة هذا النشاط ضئيلة ولا تحدث أثراً حاسماً على مجموع تدفقات الموارد. ولا يُرجح أن تكون أسواق الأوراق المالية مصدراً لتأمين الأموال اللازمة للاستثمار، وبالتالي دعامة للتنمية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويختلف الوضع بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، حيث ازدهرت أسواق الأوراق المالية منذ أن بدأت أسعار النفط ارتفاعها. وكان

وفي الاستقرار النسبي لمستويات الدين الطويل الأجل أو تراجعها دليل على أن مجموع تدفقات الموارد إلى بلدان الإسكوا تتحوّل من تدفقات من مصادر رسمية إلى تدفقات من مصادر خاصة. وتشمل التدفقات الخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر وأسهم الحافظات. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو العنصر الرئيسي في التدفقات الخاصة، بينما لا تزال أسهم الحافظات تشكل جزءاً يسيراً من مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، على الرغم من تطوّر أسواق رأس المال في بلدان عديدة، مما يعكس تزايد عمق الأنظمة المالية في المنطقة وتطوّرها.

بين 7 و 8 مليارات دولار حتى عام 2000. غير أن هذه التحويلات بدأت تزداد بعد ذلك لتصل إلى 10.5 مليارات دولار في عام 2004. والجدير بالذكر أن التحويلات تجاوزت مجموع تدفقات الموارد طوال تلك الفترة، مما يؤكد أن هذه التحويلات هي المصدر الأهم للأموال الدولية التي تدخل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وتختلف البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فيما بينها على صعيد التحويلات. فحجم هذه التحويلات تراجع في مصر، حيث انخفض من 6.1 مليارات دولار في عام 1992 إلى 3.3 مليارات دولار في عام 2004، مع أن مجموع هذه التحويلات بقي أعلى من مجموع تدفقات الموارد إلى مصر. ولا تزال هذه التحويلات مصدراً رئيسياً للأموال في اليمن، مع أنها لم تتجاوز الحد الأقصى الذي بلغته في التسعينات، وهو 1.5 مليار دولار. أما في لبنان، فكان حجم التحويلات دائماً كبيراً، وقد ازداد في الأعوام الأخيرة بحيث بلغ 2.7 من مليارات الدولارات في عام 2004. أما التغير الأبرز في مسار التحويلات فحدث في الأردن والجمهورية العربية السورية حيث سجلت أعداد العمال المهاجرين زيادة كبيرة في الأعوام الأخيرة. ويبيّن الجدول 19 أن معظم المهاجرين من الأردن والجمهورية العربية السورية يتجهون إلى البلدان العربية الأخرى، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط. ويتسم الوضع في لبنان ومصر بشيء من التوازن حيث يأتي أكثر من نصف التحويلات من بلدان غير عربية. غير أن الروابط التي ترسخها الهجرة بين بلدان الإسكوا، وبالتالي القنوات التي ينتقل عبرها أثر الطفرة النفطية، قد تغير كثيراً في الأعوام الخمسة عشر الماضية.

لهذا الازدهار أثر على أسواق الأوراق المالية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بعد عام 2004، وشهدت هذه الأسواق حالات هبوط واسعة النطاق في عام 2006. ولا يمكن إجراء مقارنة تحليلية بسبب ندرة البيانات. ولم يبلغ حجم هذه الأسواق بعد حداً يحوّلها أن تكون مصدراً لتمويل الاستثمار في بلدان الإسكوا.

خلاصة القول هي أن مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً قد انخفضت خلال الفترة 1990-2000، بينما اتسم مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان المصدرة للنفط بالتقلب. وبعد بدء الطفرة النفطية، أصبح تدفق الموارد سالياً، إذ انخفضت التدفقات إلى البلدان المصدرة للنفط. وتحوّلت تركيبة التدفقات بحيث أصبح العنصر الخاص يطغى فيها على العنصر الرسمي. وكانت بلدان الإسكوا تحاول السيطرة على دينها الطويل الأجل بينما تتلقى مبالغ متناقصة من المنح الرسمية. وبقيت أسهم الحافظات تشكل جزءاً يسيراً من مجموع تدفقات الموارد.

زاي- إجمالي تدفقات الموارد وصافي التحويلات

هناك عنصران لا يدخلان في حساب مجموع تدفقات الموارد ولكن أثرهما كبير على بلدان الإسكوا. وهذان العنصران هما التحويلات ومنح التعاون الفني. وقد شكلت التحويلات دائماً جزءاً كبيراً من تدفقات الموارد الدولية في بلدان الإسكوا. فالبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تضمّ فائضاً من الأيدي العاملة، والبلدان المصدرة للنفط تستقبل العمال المهاجرين. ويبيّن الجدول 18 أن تحويلات العمال هي مصدر رئيسي للأموال الخارجية المتدفقة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مع أن حجم هذه الأموال غير ثابت. وهكذا ازداد حجم التحويلات الداخلة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من 8.5 مليارات دولار في عام 1990 إلى 10.2 مليارات دولار في 1993، ثم تراجع واستقر عند مستوى يتراوح

الجدول 18- تحويلات العمال وتعويضات الموظفين (بملايين الدولارات)

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	499	1 441	1 845	2 011	2 135	2 201	2 287
الجمهورية العربية السورية	385	339	180	170	135	889	855
عمان	39	39	39	39	39	39	40
لبنان	1 818	1 225	1 582	2 307	2 500	2 700	2 700
مصر	4 284	3 226	2 852	2 911	2 893	2 961	3 341
اليمن	1 498	1 080	1 288	1 295	1 294	1 270	1 283
المجموع الفرعي للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	8 523	7 350	7 786	8 733	8 996	10 060	10 506
الإمارات العربية المتحدة	(2 424)	(3 242)	(3 676)	(3 910)	(4 139)	(4 389)	(4 648)
البحرين	(332)	(500)	(1 013)	(1 287)	(872)	(1 082)	(1 120)

قطر	(1 132)	(1 071)	(1 354)	(1 506)	(1 483)	(1 594)	(2 176)
الكويت	(769.6)	(1 354)	(1 734)	(1 785)	(1 926)	(2 144)	(2 403)
المملكة العربية السعودية	(11 221)	(16 594)	(15 390)	(15 120)	(15 854)	(14 783)	(13 555)
المجموع الفرعي للبلدان	(15 879)	(22 760)	(23 167)	(23 608)	(24 273)	(23 992)	(23 902)
المصدرة للنفط	(7 356)	(15 410)	(15 381)	(14 875)	(15 277)	(13 932)	(13 396)
مجموع بلدان الإسكوا							

المصدر: World Bank, *Global Development Finance*, April 2006; Gulf countries: IMF, *Balance of Payments Annual Report*, 2007; United Arab Emirates and Qatar: AMF, 2006.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً (تدفقات خارجة).

الجدول 19- توزع التحويلات حسب المنطقة أو المنشأ لعام 2004 (بالنسبة المئوية)

البلد	البلدان العربية	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	مناطق أخرى
الأردن	85	5	7	3
الجمهورية العربية السورية	65	5	10	20
لبنان	45	10	25	20
مصر	45	11	32	12

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الجدول 3/10، 2006.

المنح تجاوزت بكثير مجموع تدفقات الموارد للفترة نفسها. والواضح أن ذلك ليس سوى نتيجة لاستمرار الاضطراب الجيوسياسي في المنطقة، والذي يؤدي إلى زيادة النفقات العسكرية بفعل الحروب.

وتضاف التحويلات ومنح التعاون الفني إلى مجموع تدفقات الموارد لتقدير إجمالي تدفقات الموارد. ولا يبدو الاتجاه العام لإجمالي تدفقات الموارد (انظر الجدول 21) مختلفاً عن الاتجاه العام لمجموع تدفقات الموارد. وبذلك تبقى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في عداد البلدان المتلقية لتدفقات الموارد وكذلك للتحويلات ولو بأحجام أكبر. وهذا يوضح أهمية التحويلات بالنسبة إلى الاقتصادات المحلية. ويبدو إجمالي تدفقات الموارد سالباً في البلدان المنتجة للنفط بعد التحويلات. فهذه البلدان هي مصدر رئيسي للأموال التي تدخل إلى بلدان أخرى أعضاء في الإسكوا، وكذلك إلى بلدان في جنوب وجنوب شرق آسيا.

أما البلدان المصدرة للنفط فهي في عداد البلدان التي تستقبل العمال المهاجرين من البلدان العربية وكذلك من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا. وتعتمد اقتصادات هذه البلدان على الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة القادمة من الخارج، ويتضح ذلك من التحويلات الضخمة التي يجريها هؤلاء العمال. وقد ازداد حجم التحويلات من البلدان المصدرة للنفط من 15.8 مليار دولار في عام 1990 إلى 24 مليار دولار في عام 1994، ثم تراجع ليصل إلى 21.4 مليار دولار في عام 1999. وتشير آخر التقديرات إلى أن هذه التحويلات عادت وارتفعت بحيث بلغت قيمتها 24 مليار دولار. وبينما سجلت التحويلات زيادة واضحة من الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، شهدت التحويلات من المملكة العربية السعودية انخفاضاً.

وتشكل منح التعاون الفني، التي تشمل الصفقات العسكرية، عنصراً من عناصر التدفقات الدولية. ويبين الجدول 20 أن تدفقات هذه المنح إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كانت متقلبة، ولم تتخذ مساراً واضحاً منذ عام 1990. فقد انخفضت هذه المنح بعد أن بلغت ذروتها الأخيرة في عام 2002. غير أن مجموع هذه

الجدول 20- المنح لأغراض التعاون الفني لمجموعة من بلدان الإسكوا (بملايين الدولارات)

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	676	1 597	1 204	1 332	1 561	1 147	1 092
الجمهورية العربية السورية	311	825	421	454	509	942	707
عمان	130	173	154	105	53	55	88

1 106	1 015	781	630	554	943	389	لبنان
2 015	5 574	7 831	7 330	4 724	7 439	8 116	مصر
525	540	567	568	509	648	1 063	اليمن
5 533	9 272	11 302	10 418	7 565	11 625	10 684	المجموع

المصدر: World Bank, Global Development Finance, April 2006.

الجدول 21- إجمالي تدفقات الموارد إلى بلدان الإسكوا (بملايين الدولارات)

2004	2003	2002	2001	2000	1995	1990	البلد
4 165.6	4 152.4	4 122.5	3 908.8	4 002.2	3 550.8	2 333.7	الأردن
1 770.5	1 909.5	721.9	697.9	827.3	1 505.5	436.6	الجمهورية العربية السورية
137.2	(80.9)	(1 057.4)	(69.1)	346.7	326.8	(43.8)	عُمان
6 812.2	4 792.5	8 220.4	5 876.4	4 006.1	3 051.0	2 410.1	لبنان
6 927.2	7 956.7	11 057.8	12 248.5	9 530.8	12 018.0	17 582.9	مصر
2 167.6	1 908.0	2 144.1	2 136.9	2 020.0	1 655.4	2 893.4	اليمن
21 980.3	20 638.2	25 209.4	24 799.3	20 733.2	22 107.5	25 612.9	المجموع الفرعي للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(13 048)	(12 189)	(11 439)	(8 010)	(13 376)	(3 242)	(2 424)	الإمارات العربية المتحدة
193	241	(465)	(1 374)	(360)	(352)	(591)	البحرين
(2 176)	(1 594)	(1 483)	(1 506)	(1 354)	(1 071)	(1 132)	قطر
(1 937)	(1 520)	(1 813)	(2 105)	(1 783)	(606)	(232)	الكويت
(40 544)	(34 108)	(12 673)	(22 825)	(27 801)	(15 340)	(11 221)	المملكة العربية السعودية
(57 511)	(49 170)	(27 873)	(35 820)	(44 674)	(20 612)	(15 601)	المجموع الفرعي للبلدان المصدرة للنفط
(35 530.9)	(28 531.7)	(2 663.3)	(11 021.2)	(23 941.3)	1 495.9	10 012.1	مجموع بلدان الإسكوا

المصدر: World Bank, Global Development Finance, April 2006; IMF, Balance of Payments Annual Report, 2007.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً (تدفقات خارجة).

الحسبان. ويتضح من الجدول 24 أيضاً أن المصادر الخاصة لا تبدو على قدر كبير من الأهمية عندما تحسب تحويلات الأرباح. ويتضح ذلك خصوصاً في حالة عُمان واليمن حيث يسجل صافي التحويلات رقماً سالباً. ولم يؤدّ الانفتاح على تدفقات رأس المال الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى رفع مستوى الاستثمار في بلدان الإسكوا، إنما أدى هذا الانفتاح إلى تحويل مبالغ صافية من أقل بلدان المنطقة نمواً إلى الخارج.

وإذا طُرحت مبالغ الفائدة المسددة على الدين الطويل الأجل وتحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع تدفقات الموارد، يمكن الحصول على المجموع الصافي للتحويلات، الذي هو تقدير للتمويل الخارجي المتاح لبلدان الإسكوا. والبيانات اللازمة لحساب هذا المجموع متوفرة فقط عن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويبين الجدولان 22 و23 تراجع أهمية المصادر الرسمية للأموال الخارجية عندما تؤخذ مبالغ الفائدة المسددة في

الجدول 22- صافي التحويلات الرسمية إلى مجموعة مختارة من بلدان الإسكوا (بملايين الدولارات)

2004	2003	2002	2001	2000	1995	1990	البلد
169	791	311	489	166	585	784	الأردن
(111)	(132)	(84)	(98)	(141)	189	(283)	الجمهورية العربية السورية
(145)	(61)	(102)	266	27	55	31	عُمان
55	626	101	159	140	146	181	لبنان
(20)	(765)	(666)	(631)	(236)	(55)	3 795	مصر
155	137	122	77	173	122	279	اليمن
102	596	(317)	264	128	1 041	4 788	المجموع

المصدر: World Bank, Global Development Finance, April 2006.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

**الجدول 23- صافي التحويلات الخاصة إلى مجموعة مختارة من بلدان الإسكوا
(بملايين الدولارات)**

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	65	(282)	547	(144)	(59)	(146)	471
الجمهورية العربية السورية	(18)	93	266	108	113	156	271
عُمان	(811)	(796)	(1 001)	(1 764)	(2 498)	(1 884)	(1 417)
لبنان	11	684	1 268	2 134	3 875	(825)	1 707
مصر	367	(72)	1 480	1 922	182	(498)	915
اليمن	(259)	(654)	(850)	(652)	(726)	(1 034)	(1 146)
المجموع	(644)	(1 027)	1 710	1 604	888	(4 230)	800

المصدر: World Bank, Global Development Finance, April 2006.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

**الجدول 24- مجموع التحويلات الصافية ونسبها
(بملايين الدولارات)**

العام	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004
المجموع	4 144	14	1 839	1 867	571	(3 634)	903
التحويلات الرسمية	K115.5	K7 285.4	K7.0	K14.1	(K55.6)	(K16.4)	K11.4
نسبة التحويلات الرسمية إلى التحويلات الخاصة	(7.4)	(1.0)	0.1	0.2	(0.4)	(0.1)	0.1

المصدر: World Bank, Global Development Finance, April 2006.

ملاحظة: علامة القوسين () تعني رقماً سالباً.

حاء- الخلاصة وخيارات السياسة العامة

اتَّبعَت نسبة المجموع الصافي لتدفقات رأس من الناتج المحلي الإجمالي مساراً واضحاً إلى حد ما، فهي تنخفض وترتفع وفقاً لحركة أسعار النفط. وخلال العقود الثلاثة الماضية، تجاوز حجم المدخرات حجم الاستثمارات في المنطقة، وقد وُجِهَت هذه الموارد إلى الخارج بينما كانت لازمة للتنمية في المنطقة. أما في هذه الفترة، فتبدو التدفقات المالية أكثر تقلباً وتعرض المنطقة لصدمات متكررة بفعل حركة التبادل التجاري. ولذلك لا يُستغرب أن يظل النمو متقلباً وبطيئاً لا يسمح برفع مستوى المعيشة وزيادة المدخرات المحلية. وعلى الرغم من موجة النمو الحالية، بقي متوسط معدل نمو الدخل الفردي، الذي هو المقياس الرئيسي للتنمية، قرابة الصفر في المائة طوال الفترة الممتدة بين عامي 1971 و2005. وليس لهذا النمو أثر يذكر على توليد فرص العمل ولا يترافق مع تقليص البطالة التي تُعد معدلاتها الأعلى في المنطقة من أي منطقة أخرى من العالم. ويتطلب الانتقال باقتصادات المنطقة من مسار النمو المتقلب والبطيء إلى مسار النمو المستدام الذي يركز على الحقوق، ويؤدي إلى تقليص البطالة، وتخفيف حدة الفقر، ضخ مبالغ كبيرة من الأموال في هذه

الاقتصادات لإعطاء دفعة قوية للعرض والطلب على حد سواء. ولتحقيق ذلك، من الضروري التوفيق بين الاستثمار المادي والاستثمار البشري. ولذلك لا بد من اتباع نهج متعدد المراحل يشمل استيعاب التمويل من المصادر الرسمية العربية وإعادة توزيعه، واعتماد سياسات تقرّ بالحاجة إلى وجود حوافز تتناسب مع السوق، وتعزيز دور الدولة وبناء المؤسسات بما يخدم الاستراتيجيات التي تركز على الإنتاج.

وبينما حققت بعض بلدان الإسكوا تقدماً في تعبئة الموارد المحلية من خلال ما أجرته من إصلاحات على صعيد المؤسسات والسياسات العامة، لا تزال مجالات ذات أولوية تشكو من نقص في الموارد، وهي الصحة والتعليم، وتخفيف حدة الفقر، والتنمية الريفية، والهيكل الأساسية ضمن المنطقة. وبإستطاعة القطاع الخاص أن يضطلع بدور هام من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية ومن خلال نقل رأس المال والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة. وتحقيقاً لذلك، ينبغي توجيه أنشطة القطاع الخاص نحو الاستثمار المنتج بدلاً من التركيز على المضاربة في أسواق لا تخضع لضوابط كافية سعيًا إلى الربح السريع. وإذا أرادت حكومات بلدان الإسكوا البحث

(أ) الضريبة على الأصول الأجنبية، وميزتها رفع تكاليف الفرص الضائعة الناتجة من امتلاك الأصول الأجنبية، فتدفع المستثمرين إلى التحول نحو الأصول المحلية؛

(ب) ضريبة الحد الأدنى التي تفرض على تدفقات رأس المال الخارجة وتخصص لتمويل التنمية ومكافحة الفقر؛

(ج) الضريبة على أرباح رأس المال، وهي عبارة عن ضريبة تصاعدية يفرض حد أعلى منها على أرباح رأس المال السريعة.

ويمكن اعتماد هذه التدابير لتخفيف الأضرار المحتملة الناجمة عن المضاربة بالعملة، وتقلبات أسعار الصرف، وحماية بلدان الإسكوا من العدوى المالية. ويمكن استخدام الإيرادات المحققة من هذا الهيكل الضريبي الذي يأتي لصالح الفقراء في تمويل تنمية المناطق الفقيرة. وفي هذا الصدد ينبغي تحسين النظام المالي للمنطقة، على قاعدة الاعتراف بأهمية التفاعل بين الإجراءات المحلية والتعاون الدولي على صعيد السياسة العامة. ومن الضروري أن تركز الإصلاحات النقدية والمالية والضريبية في المنطقة على تعزيز الاستقرار النقدي مع التركيز على خلق فرص العمل بدل التركيز على مكافحة التضخم. ومن الضروري ترسيخ النظام الضريبي وتقويته، ليس فقط ليكون أداة لتثبيت الاستقرار في الأجل القصير، بل ليكون أيضاً أداة لدعم التنمية في الأجل الطويل. فالعوائد التي يأتي بها الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية في الأجل الطويل هي الطريق نحو تحقيق نمو اقتصادي سليم ومطرد وتنمية اقتصادية ثابتة ومستدامة.

عن طرق لحماية أسواقها من تدفقات رأس المال المتقلبة والقصيرة الأجل، فبوسعها أن ترجع إلى الأدبيات التي تتضمن مجموعة واسعة من دراسات الحالة عن جدوى هذه الطرق وكيفية تطبيقها⁽²³⁾. والسياسة الضريبية هي إحدى الخيارات التي يمكن اعتمادها. فهناك ثلاثة أنواع من الضرائب يمكنها التخفيف من حدة تقلب التدفقات⁽²⁴⁾. وهذه الأنواع هي:

(23) Eatwell and Taylor (2002), Godley (1999), Grabel (1996), Kindleberger (2000), Ocampo and Taylor (1998), Taylor (1988, 1990, 1991b, 1993 and 2004) and Taylor and O'Connell (1985).

(24) تعتبر التدفقات متقلبة إذ تنتقل من الاتجاه الإيجابي إلى الاتجاه السلبي أو بالعكس في فترة قصيرة، كثيراً ما تكون بين سنة وأخرى. انظر مثلاً الجدول 15.

الإطار 5- التضخم والتنمية

لا ينبغي أن يُعتبر التضخم عائقاً أمام الإسراع في تحقيق الخطة الإنمائية، لأن التضخم في المنطقة ناتج بالدرجة الأولى من الاستيراد. فتراجع الدولار، واستيراد السلع بعملات غير الدولار، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، كلها عوامل أسهمت في تعريض المنطقة أكثر فأكثر للتضخم الناجم عن الاستيراد. ويمكن الاستعاضة عن الاعتماد على الواردات في الأجل الطويل بالتخلي عن ربط العملات المحلية بالدولار والتركيز على القطاعات المحلية الاستراتيجية.

وعندما يكون مصدر التضخم محلياً لا ينبغي أن يقيد النفقات الاستراتيجية. فالنمو غير المتوازن هو حالة من حالات التنمية، ويترافق بطبيعته مع التضخم، وارتفاع الأسعار يمكن أن يكون مؤشراً سلبياً على ضرورة زيادة العرض. وبإستطاعة الحكومة تخفيف حدة التضخم وتشجيع مبادرات القطاع الخاص في بعض القطاعات لتسهيل التصحيح الانتقالي وتجنب جموح الأسعار. والتضخم ليس مؤشراً على ضرورة تخفيض النفقات الضريبية، ولا سيما في البلدان التي تشكو من نقص مزمّن في استغلال هذا المورد. ومن الضروري رفع مستويات الطلب بوجه عام وتنشيط الاستثمار العام وتعزيزه في مواضع معينة لجذب الاستثمار الخاص واستعادة الموارد إلى المنطقة والحد من خروج رأس المال. ويتطلب النمو المطرد في القاعدة الإنتاجية الاستمرار في تأمين خدمات الرعاية لعدد متزايد من السكان.

وفي ظل توسيع قاعدة التنمية، تستطيع بلدان الإسكوا أن تعزز دورها في قطاعات رائدة تولّد الدخل بالتركيز على أنشطة ذات قيمة مضافة في القطاعات الابتكارية والمتقدمة تكنولوجياً، بينما يمكن الاعتماد على قطاعات أخرى لاستيعاب عدد متزايد من عاطلين عن العمل، تكون عادة في مجال الخدمات. ومع أن بلدان عديدة أعضاء في الإسكوا تعمل على تنويع اقتصاداتها، فهي لم تتمكن من زيادة الإنتاجية، إذ إن نمو الإنتاجية في المنطقة ككل لا يتجاوز واحد في المائة سنوياً. والجدير بالذكر أن نمو الإنتاجية لا يزال سالباً حتى في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي التي حققت أسرع معدلات في النمو.

ولذلك لا بدّ من إحداث تغيير هيكلي لتحقيق النمو المستدام. وهذا التغيير يتطلب من الحكومات اتخاذ تدابير لتمكين الصناعات الابتكارية من الازدهار في الاقتصادات المعتمدة على القطاع الخاص. وبالنسبة إلى البلدان التي تعاني من صعوبات مالية، قد لا يكون بالإمكان اعتماد سياسات مالية توسعية في ظروف السوق الحالية. وفي هذه الحالة يمكن أن يستغل القطاع العام فرص النمو من غير نفقات ضخمة من خلال تشجيع تنفيذ الاتفاقات التجارية الثنائية التي تهدف إلى تحقيق التكامل الإقليمي، والتطوير الصناعي، وبناء قطاعات تنمو بشكل ديناميكي.

وفي ضعف القدرة الصناعية لبلدان الإسكوا وضعف التكامل الصناعي الإقليمي دليل على أن قلة من بلدان الإسكوا ستتمكن من زيادة الإنتاجية بالاعتماد على القطاع الخاص لإجراء استثمارات دون التقيد بالبرامج الإنمائية الوطنية. فبرامج الائتمان التي تضعها الحكومات، وتوزيع القروض، وضمانات التصدير، وغيرها من تدابير الحماية يمكن أن تساعد القطاعات ذات الإنتاجية العالية على مواجهة المنافسة العالمية. ومن شأن أي استراتيجية من هذا القبيل، إذا نجحت أن تؤدي، في الأجل الطويل، إلى الحد من خروج رأس المال من المنطقة وتعزيز فرص الاستثمار فيها.

لذوبان مكاسب الطفرة النفطية الحالية. ولذلك، يُستحسن الأخذ بالتوصيات التالية على صعيد السياسة العامة لإعادة صياغة السياسة المالية بحيث تكون أداة لمكافحة الفقر. وهذه التوصيات هي:

(أ) تخفيف الضوابط المالية والحفاظ على سلامة المالية العامة من خلال اعتماد إصلاحات ضريبية لتوسيع القاعدة الضريبية وتعميقها، وذلك بتطبيق الضريبة الافتراضية على تدفقات ومكاسب رأس المال، وبالتالي توجيهها إلى المجموعات المعوزة. وفي الوقت نفسه ينبغي اعتماد سياسات فعالة لإدارة الديون تهدف إلى ضبط المديونية العامة، بحيث يمكن تعزيز آفاق التنمية والنمو في الأجل الطويل، مما يساعد على تغطية العجز في الأجل القصير، ولا سيما تسديد الدين الخارجي وخدمته؛

وتسهل السياسة والضوابط المالية، إذا استخدمت لدعم سياسة المالية العامة والسياسة الاجتماعية التوسعية، في تحقيق التنمية المرتكزة على الحقوق والنمو الهادف للإنصاف. فالسياسة المالية في وضعها الحالي تنقسم بنوع من التحيز ضد الفقراء، لأنها تسمح للأثرياء بتحويل رأس المال الوطني إلى عملات أجنبية وإرساله إلى الخارج، مما يقلص الموارد المتاحة للاستثمار المحلي. والأسواق المالية في منطقة الإسكوا غير متطورة بما يكفي على صعيد الوساطة المالية، لكن حرية نقل رأس المال دخولاً إلى بلد معين أو خروجاً منه أصبحت ذات أهمية أكبر في الآونة الأخيرة. وبعد مضي ثلاثة أعوام فقط على الطفرة النفطية الأولى، بدأ الاحتياطي يتهوى، ولجأت حكومات بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى الاقتراض من المصارف الخاصة بفائدة مرتفعة لسدّ العجز. وفي ظل زيادة انفتاح حساب رأس المال، قد يستغرق الأمر أقل من ثلاثة أعوام

على العوامل الخارجية الإيجابية في السوق عوضاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى إلى الحصول على الموارد. وينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لوضع الأطر التنظيمية لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية، ولا سيما في مجالات جرت العادة أن تكون حكراً على القطاع العام، مثل الصحة والكهرباء والمياه، وذلك لضمان الإنصاف في تأمين الخدمات للمستفيدين والحد من الأضرار الاجتماعية التي يحتمل أن تنشأ من العمل بأسعار السوق. وينبغي إعطاء الأولوية في تأمين هذه الخدمات لضبط تكاليف الخدمات الموجهة إلى الفقراء.

وقد أدت المخاطر الحقيقية أو المتوقعة في الأجل الطويل واحتمال تدني العائدات على الاستثمار إلى تخفيض معدلات الاستثمار اللازم للنمو وخلق فرص العمل في منطقة الإسكوا. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه من نقص في توفير فرص العمل التي هي الأداة الأساسية في مكافحة الفقر، فسيكون من الصعب تغيير هذا الوضع عندما تبدأ آثاره الاجتماعية الوشيكة تظهر على الأرض، حتى ولو تحققت معدلات نمو مرتفعة. ولذلك يتطلب تحويل منطقة الإسكوا إلى "كتلة إقليمية" في الأجل القصير واعتماد سياسة تصنيع تشجع الاستثمار المادي في المنشآت والتجهيزات. أما في الأجل الطويل فمن الضروري التركيز على عناصر التكامل بين رأس المال المادي ورأس المال البشري وعلى مساهمة عنصر المعرفة في الاقتصاد.

قد يكون صحيحاً أن استراتيجية شاملة لتكوين رأس المال الإقليمي في جميع البلدان يمكن أن تكون آلية تسهم في تفشي المخاطر الأمنية المحتملة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الاستراتيجية هي أولوية في حالة الشرق الأوسط أكثر منها في أي مكان آخر. فطوال أكثر من عقدين، شهدت المنطقة وبشكل متواصل، توترات وتقلبات في معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاعاً في معدلات البطالة. وإضافة إلى تعزيز الحوار على الصعيد الإقليمي لتشجيع الاستثمار، تحتاج منطقة الإسكوا إلى تنسيق يهدف إلى توسيع خيارات السياسة العامة، ودعم تطوير النظم الإحصائية على الصعيد الإقليمي لتعزيز ثقافة الارتكاز على الأدلة في وضع السياسات ورصدها.

(ب) تنفيذ إصلاحات إدارية جذرية بغرض تطبيق اللامركزية في القطاع العام وإعادة هيكلته وتعزيز كفاءته وفعاليته في تقديم الخدمات العامة، بالاقتران مع زيادة العوائد العامة الناتجة من الضريبة المفروضة على تدفقات رأس المال والأرباح الرأسمالية؛

(ج) المضي في تعزيز نمو أسواق رأس المال وتنويعها لتمكين الدخل من أداء دور فعال في تمويل التنمية والتطوير الصناعي في المنطقة على قدم المساواة مع قطاعات المصارف. ويمكن تعزيز الأسواق المالية وأسواق رأس المال في المنطقة من خلال دعم المؤسسات الاستثمارية (كشركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار) وتحسين الضوابط المالية. فالمصارف لا تشارك بشكل كامل في تمويل الصناعة حالياً خشية من المخاطر، وهنا تستطيع الدولة أن تملأ الفراغ بتأمين هذا النوع من التمويل؛

(د) اعتماد استراتيجيات وسياسات تهدف إلى تعزيز إمكانات الحصول على التمويل للمؤسسات الصناعية الخاصة عن طريق النظام المصرفي المحلي في الأجل القصير، وفي الأجل الطويل عن طريق تعزيز أسواق رأس المال واعتماد خطط التأمين ضد الخسائر التي تنتج من عوامل غير اقتصادية.

وعلى ضوء ما سبق من تشديد على التنمية الصناعية، قد يكون من المفيد التذكير بأن أي مشروع صناعي يتطلب حماية للصناعات الناشئة في المراحل الأولى. ومعظم البلدان الأعضاء في الإسكوا هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وتستلزم الاستفادة من تحرير التجارة إجراء الإصلاحات المؤسسية الضرورية، واعتماد السياسة الصناعية المناسبة، لأن تحرير التجارة لن يأتي بفوائد ما لم تتوفر صناعات محلية تملك القدرة على المنافسة. ويجب أن تشمل الإصلاحات التركيز على جعل السياسة الصناعية أكثر فعالية، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، بالسعي إلى أخذ موقع في السوق وتحقيق الكفاءة، بدل السعي وراء ما تبقى من موارد. ويبقى تأمين الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية اللازمة لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر حجراً أساسياً في هذه العملية، مع التركيز

ثالثاً- استحداث العمالة المرتكزة على الحقوق في منطقة الإسكوا

الرئيسي للبطالة في وجود ظروف يصعب التغلب عليها نشأت من الاعتماد المفرط على الأنشطة الأولية التي تشمل استخراج الموارد الطبيعية، وتحجبها موجات دورية من الانتعاش بفعل قطاع واحد. فالنظام المرتكز على الربح ينتج القليل من فرص العمل ويترك جانباً أعداداً كبيرة قد يصل متوسطها إلى نصف مجموع القوى العاملة، تعيش على أجور زهيدة في القطاع غير المنظم. ولو لم تكن إعادة توزيع الربح تساعد في خلق بعض فرص العمل وفي دعم الأجور الحقيقية، لكان الاقتصاد غير القائم على النفط وتراجع الإنتاجية سيؤديان إلى مزيد من الارتفاع في معدلات البطالة ومزيد من الانخفاض في معدلات الأجور. وتوسيع نطاق العمالة في القطاع العام هو وسيلة من وسائل توزيع الربح، تهدف إلى استقرار البنية الاجتماعية وتحسين حصة العمل الزهيدة، ولا سيما في غياب تأمين شامل للتعويض عن البطالة وسياسات مناسبة لخدمات الرعاية.

ويتناول هذا الفصل قضايا البطالة في منطقة الإسكوا ويعلل عدم توليد ما يكفي من فرص العمل في القطاعات المنتجة، وعدم وجود زيادة في الإنتاجية رغم توطين المعرفة، بكون السياسات المعتمدة حالياً غير كافية لمعالجة ظاهرة البطالة. ويعتبر اتخاذ تدابير فعالة وقوية لإعادة توزيع الربح الأداة الأمثل لتخفيض معدل البطالة المستمرة ريثما تكون هناك سياسة صناعية إقليمية قابلة للاستمرار لدعم الاقتصاد غير النفطي وخلق فرص عمل لائقة.

لم يكن لفورة النمو الاقتصادي بفعل ارتفاع أسعار النفط تأثير يُذكر على معدلات البطالة، ولا سيما بطالة الشباب في منطقة الإسكوا. فهذه المعدلات لا تزال مرتفعة، وتكاد تكون الأعلى بين جميع المناطق في العالم، حتى وفقاً لأكثر المقاييس اعتدالاً. وتقدم الأدبيات تفسيرات مختلفة لمشكلة البطالة في منطقة الإسكوا. وهذه التفسيرات تتنوع بين استعراض وصفي للفوارق الشاسعة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني، وحسابات أكثر تعقيداً لعدم التوافق المفترض بين المعروض من الأيدي العاملة والمطلوب منها في المنطقة بسبب عدم كفاية برامج التعليم والتدريب. ويلتقي النهجان في الرأي القائل بأن تقصير الحكومات قد أسهم في إحداث مجموعة واسعة من الاختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي في المنطقة. وهناك وجهة نظر تعزو ذلك إلى الإفراط في الحماية، وسوء تخصيص الموارد، وفرض قيود على عمليات الأسواق، وكان الأسواق وحدها تستطيع من تلقاء نفسها تصحيح الاختلالات الكبيرة التي تعاني منها أسواق العمل. غير أن أسواق العمل في منطقة الإسكوا ليست على ما تبدو عليه من تصلب. فالأهم أن عملية توليد فرص العمل لا تستطيع أن تجاري المعروض من الأيدي العاملة في منطقة تحقق أكثر من نصف ناتجها المحلي الإجمالي من العائدات النفطية والريوع الجيوسياسية، وتعاني من عدم وجود اقتصادات تركز على عنصر المعرفة وعلى كثافة الأيدي العاملة، ومن ضعف في نمو الإنتاجية. ويكمن السبب

الإطار 6- التنمية المرتكزة على الحقوق

هدف التنمية هو إطلاق إمكانيات الإنسان وتوسيع خياراته. وهي حصيلة عادلة ومتوازنة تجمع بين الحق في الغذاء والمأوى والتعليم والصحة والانتخاب وحرية التعبير. وهي الحق في التخلص من الجوع والعوز، ومن القمع وكل ما يعوق مشاركة الإنسان كاملة في صنع مستقبله^(١).

والتنمية المرتكزة على الحقوق هي عبارة عن عملية نمو اقتصادي، يرافقها زيادة الإنتاج والعمالة، والتحول المؤسسي، والتقدم التكنولوجي في بلد ما، وهي عملية تؤدي باستمرار إلى تعزيز رفاه جميع الشعوب. وإذا كان هذا الرفاه يعني التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته، فلا تكون عملية التنمية التي تؤدي إلى تعزيز هذا الرفاه سوى حق من حقوق الإنسان. ويجب اعتبار تطبيق الحق في التنمية تلبية لسلسلة مطالب يواجهها البشر إلى دولهم أساساً، وكذلك إلى المجتمع بشكل عام، بما في ذلك المجتمع الدولي، للسير في عملية تمكنهم من التمتع بالحقوق والحريات التي تنص عليها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان^(٢).

وقد أصبحت القيمة المتأصلة للحق في التنمية موضع اعتراف وقبول واسعين لدى المجتمع الدولي. فالحق في التنمية "هو حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وفي التمتع بهذه التنمية، التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً"^(٣).

وينطوي حق الإنسان في التنمية على ما يلي:

- (أ) الحق في ممارسة السيادة الكاملة على جميع الموارد الطبيعية، وتقرير المصير، والمشاركة الشعبية في التنمية؛
- (ب) الحق في العمل وتكافؤ الفرص؛
- (ج) الحق في تهيئة ظروف مؤاتية للتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى؛
- (د) السلم والأمن كعنصرين أساسيين لإنجاز الحق في التنمية.

ويُعتبر الفرد الجهة المستفيدة من الحق في التنمية وكذلك من سائر حقوق الإنسان. والحق في التنمية هو حق للأفراد والشعوب. وهو حق يفرض علىفرادى الدول واجب تأمين فرص متساوية وكافية للحصول على الموارد الأساسية، ويفرض على المجتمع الدولي واجب اعتماد سياسات إنمائية عادلة وآليات فعالة للتعاون الدولي. وعندما تعترف الدولة بالحق في التنمية وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العامة منها والخاصة، وتعتمد السياسات الاقتصادية المناسبة، ففي ذلك ما يساعد على سد فجوة الثروة وتعزيز الحق في العمل اللائق والحق في التنمية الشاملة.

(أ) Sen (1999).

(ب) United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (2004).

(ج) Available at: <http://www.unhchr.ch/development>

ألف- لمحة عامة

بلغ معدل النمو السكاني في منطقة الإسكوا 2.9 في المائة سنوياً في الفترة 1950-2000، وهو أعلى معدل للنمو السكاني في العالم في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فخلال هذه الفترة، ازداد عدد سكان بلدان الإسكوا أربع مرات فبلغ 200 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى 240 مليون نسمة بحلول عام 2015⁽²⁵⁾. ويتوقع أن يبقى عدد السكان على هذا النحو من عدم الاستقرار لخمس عقود أخرى⁽²⁶⁾. وخلال الفترة 2000-2005، تراجع معدل النمو السكاني في منطقة الإسكوا إلى 2.5 في المائة، غير أن هذا المعدل ما زال مرتفعاً إذ يضيف إلى مجموع سكان المنطقة خمسة ملايين نسمة سنوياً. ويمكن للضغط السكاني أن يكون مصدراً لمشاكل تنشأ في الأجل القصير على صعيد تقديم خدمات الرعاية. ففي اليمن مثلاً، بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5 في المائة بين عامي 1995 و2003 وهو معدل جيد، غير أن نمو الدخل لم يتجاوز 1.5 في المائة سنوياً بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني في البلد⁽²⁷⁾.

ومن الشواغل التي يطرحها النمو السكاني ما يتعلق بموجات الهجرة الكثيفة التي تشهدها المنطقة، ومنها الهجرة

من الأرياف إلى المدن في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حيث ازدادت نسبة سكان المدن من 30 في المائة في عام 1950 إلى 50 في المائة في عام 1980 و75 في المائة في عام 2005، وهذه النسبة هي أعلى بكثير في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ لا تزال الأرياف في الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن تضم أعداداً كبيرة من السكان⁽²⁸⁾. كما تشهد منطقة الإسكوا موجات واسعة من الهجرة الدولية، ولا سيما من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي القليلة السكان. وإضافة إلى تزايد موجات الهجرة، تزايد مشاركة المرأة في القوى العاملة في معظم البلدان، خاصة منذ التسعينات. ومن أسباب هذه الزيادة التحول الديمغرافي، وتغير المواقف، وتعاضم التطلعات، وكذلك السعي إلى التعويض عن تناقص الدخل الحقيقي للأسرة في المنطقة⁽²⁹⁾. وفي المقابل، ما فتئ معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة يتراجع بسبب عدم توفر فرص العمل المغرية⁽³⁰⁾.

وتحدث هذه الاتجاهات الديمغرافية ضغوطاً كبيرة ومتواصلة على أسواق العمل في منطقة الإسكوا⁽³¹⁾. وخلال الثمانينات والتسعينات، تقاضت هذه الضغوط بفعل

ESCWA (2007b), p. 3 and World Bank (2004), (28) pp. 102-4.

UNDP, op. cit., p. 99 (29)

Gardner, op. cit., p. 4 (30)

World Bank (2007), pp. 28-35 (31)

ESCWA (2007b), p. 3 (25)

Gardner (2003), p. 1 and Karshenas (1994), (26) p. 1.

Ibid. (p. 2) and UNDP (2005), p. 99 (27)

وتقادمه (انظر الجدول 25). كما تراجعت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان ومصر (انظر الجدول 26). وتراجعت العمالة في القطاع العام، ولا سيما في مصر. وبين عامي 1980 و2002، شهدت منطقة الإسكوا نمواً سالباً في الإنتاجية وتراجعاً في نمو الدخل الفردي، مما قلص من إمكانات تحسين الأجور الحقيقية⁽³²⁾. وإضافة إلى ذلك، ضاقت فرص إرسال الأيدي العاملة من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً نتيجة الركود في بلدان مجلس التعاون الخليجي وتزايد الصعوبات أمام الاقتصاد في المحنة البلدان منظمة

الأثار التي أحدثها ركود أسواق النفط والأضرار الناتجة من سياسات التكيف الهيكلي التقليدية. وتشير آخر البيانات المتوفرة عن نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن هذه النسبة تضاعلت مقارنة بما كانت عليه في عام 1990، وذلك في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر والمملكة العربية السعودية، مما أدى إلى التضييق على القطاعات المنتجة، وخاصة الصناعة، وتهالك مخزون رأس المال

الجدول 25- نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

البلد	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	26.0	29.6	21.1	19.4	18.9	20.5	24.2	23.7
الإمارات العربية المتحدة	19.5	28.4	22.1	23.6	23.1	22.6	21.2	22.8
البحرين	18.9	17.3	13.5	13.3	17.3	19.7	21.6	..
الجمهورية العربية السورية	16.5	27.2	17.3	20.3	20.3	23.3	21.2	..
عُمان	12.3	15.0	11.9	12.6	12.8	16.3	17.8	..
قطر	..	30.0	19.5	23.4	29.0	30.2	30.1	33.6
الكويت	18.0	13.6	10.7	14.3	17.1	16.5	17.8	19.7
لبنان	17.8	36.5	20.8	20.5	19.4	19.6	21.7	20.7
مصر	26.9	19.2	18.9	17.7	17.8	16.3	16.4	17.9
المملكة العربية السعودية	19.0	19.4	17.5	18.4	18.1	18.4	16.7	15.0
اليمن	11.9	20.6	18.6	20.9	20.5	23.1	..	..

المصدر: World Development Indicators, November 2007.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات.

الجدول 26- نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

البلد	2000	2005
الأردن	93.7	84.7
البحرين	29.3	29.9
الجمهورية العربية السورية	62.9	60.2
عُمان	19.1	10.8
قطر	59.9	30.5
الكويت	40	13.1
لبنان	144.8	174.6
مصر	82	112.5
المملكة العربية السعودية	96.7	39.6

المصدر: World Development Indicators, November 2007.

(32) ESCWA (2007b), p. 11.

(33) Tzannatos (2002), p. 123.

فرصة عمل في الأعوام العشرين المقبلة، لمجرد التمكن من معالجة الظروف السائدة حالياً في سوق العمل⁽³⁹⁾.

وأسهمت الطفرة النفطية التي بدأت في عام 2002 في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا. والتقارب الذي سجلته معدلات النمو بين مختلف بلدان المنطقة، لم بلغ الفوارق الكبيرة بينها. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثلاً، استقر متوسط معدل النمو عند 7.1 في المائة في تلك الفترة، بينما لم يتجاوز 4.2 في المائة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً⁽⁴⁰⁾. ويختلف أثر الصدمات الناجمة عن النفط على البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وفقاً للأثار المتفاوتة التي تحدثها أسعار النفط بين إيجابية أحياناً على البلدان الصغيرة المصدرة للنفط وسلبية على البلدان المستوردة، وكذلك وفقاً لأنماط هجرة الأيدي العاملة في المنطقة، والسياحة الإقليمية، والمساعدة الإنمائية الخارجية، وأسواق المال والعقارات. واستفادت جميع البلدان بوجه عام من الأثر غير المباشر لارتفاع أسعار النفط (ومنها الأردن) وكذلك من تزايد الربوع (كتزايد عائدات قناة السويس في مصر)⁽⁴¹⁾.

وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي العام، لم يتراجع معدل البطالة في المنطقة أكثر من نقطتين مئويتين في الفترة 2003-2005⁽⁴²⁾. ومن أسباب ذلك ارتفاع كثافة رأس المال في صناعة النفط. وقد أمعن تدني الأثر المضاعف في هذه الصناعة في الحد من قدرة الطفرة النفطية الحالية على توليد فرص العمل. وكان لهذا الوضع أثر بالغ على النساء والشباب في بلدان مجلس التعاون الخليجي وكذلك في البلدان الغنية بالنفط نسبياً من مجموعة الاقتصادات الأكثر تنوعاً، مثل الجمهورية العربية السورية واليمن⁽⁴³⁾.

باء- أسواق العمل في منطقة الإسكوا

تختلف معالم أسواق العمل بين بلدان منطقة الإسكوا. ويركز هذا الجزء على بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تتسم أسواق العمل بمعالم غير عادية نسبياً وحيث تحدد ديناميات النمو مسار أسواق العمل في المنطقة.

ولهذه الأسباب، إضافة إلى الإفراط في الاعتماد على الريع، وتدني الإنتاجية، وعدم التركيز على الاستثمار المنتج، وضعف التكامل الإقليمي، بقي نمو فرص العمل في المنطقة بطيئاً بحيث لا يقوى على استيعاب تزايد مجموع القوى العاملة، وبقيت معدلات البطالة والعمالة الناقصة مرتفعة في مختلف أنحاء المنطقة، ولا سيما بين الشباب. ومن الصعب تقديم إحصاءات موثوقة حول الموضوع، غير أن التقديرات تشير إلى أن معدل البطالة العام في منطقة الإسكوا بلغ 13 في المائة في عام 2008، بينما تراوح معدل بطالة الشباب بين 25 و30 في المائة. وهذه الأرقام هي تقريباً ضعف المتوسط الدولي. أما في العراق وفلسطين اللذين يعانيان من النزاعات، فبلغ معدل البطالة 27 و29 في المائة بالترتيب في عام 2004⁽³⁴⁾. والأسوأ من ذلك أن معدل بطالة الشباب في عام 2005 فاق معدل بطالة الكبار بحوالي 3.6 مرات في الأردن و5.9 مرات في مصر. أما في قطر، فتجاوز معدل بطالة الشباب في عام 2005 معدل بطالة الكبار بنحو 22 مرة⁽³⁵⁾. وإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط نسبة النساء 26.7 في المائة من مجموع القوى العاملة في قطاع الخدمات، و25 في المائة في قطاع الزراعة، و17.9 في المائة في قطاع الصناعة التحويلية. أما المتوسطات العالمية فهي 45 في المائة في قطاع الخدمات، و39.9 في المائة في قطاع الزراعة، و31.2 في المائة في قطاع الصناعة⁽³⁶⁾.

وعلاوة على ذلك، بقيت الأجور الحقيقية في منطقة الإسكوا جامدة طوال معظم فترة العقد الماضيين⁽³⁷⁾. وللمشكلة الأساسية تفسير بسيط على هذا الصعيد. فإذا كان عدد السكان الناشطين اقتصادياً ينمو بنسبة تتراوح بين 5 و6 في المائة سنوياً، والإنتاجية تنمو بنسبة لا تتجاوز 1 إلى 2 في المائة، يكون الاقتصاد بحاجة إلى تحقيق معدل نمو لا يقل عن 6 إلى 8 في المائة سنوياً لمجرد تثبيت سوق العمل. وهذا المعدل هو أعلى بكثير من معدلات النمو التي حققتها منطقة الإسكوا في الماضي القريب. وربما أن هذا المعدل لن يكفي لاستيعاب العاطلين عن العمل بعد فترة اتسمت بسوء الأداء الاقتصادي⁽³⁸⁾. والواقع أن منطقة الإسكوا تحتاج إلى توليد 35 مليون فرصة عمل في الأعوام العشرة المقبلة وحوالي 100 مليون

ESCWA (2007a), pp. 2-3, ESCWA (2007c), (39)
p. 9 and World Bank (2004), p. 1.

ESCWA (2007b), pp. 5-7 (40)

IMF (2006i), p. 71 (41)

ESCWA (2007a), pp. 2-3 (42)

ESCWA (2007b), p. 17 (43)

ESCWA (2007a), pp. 2-5, ESCWA (2007b), (34)
p. 7 and Abrahart, Kaur and Tzannatos (2002), p. 26.

UNDP and League of Arab States (2008), p. 22 (35)

Ibid. (36)

ESCWA (2007b), p. 10 (37)

Karshenas, op. cit., p. 20 (38)

تثبيت استقرار أسواق العمل بفعل تقلبات ربيع النفط التي تضعف قدرة اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي على خلق فرص عمل للعمال من المواطنين، وبالتالي الاستمرار في استقبال العمال الأجانب في قطاع النفط والقطاعات الشديدة الاعتماد عليه.

والقاعدة تقول إن النمو الذي يركز على ربيع النفط لا يتسم بكثافة فرص العمل⁽⁴⁹⁾. والأسوأ من ذلك هو أن الطلب على الأيدي العاملة يتراجع بحدّة مع انخفاض أسعار النفط، وذلك بسبب خفض الإنفاق الحكومي والأثر المضاعف لانخفاض الدخل الوطني نتيجة عوامل خارجية. وفي الوقت ذاته، تزايد عدد الخريجين من المدارس الثانوية والجامعات في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهذا أدى إلى انتشار البطالة في صفوف المواطنين من ذوي الكفاءات، ولا سيما في صفوف النساء والشباب، كما أدى إلى انتشار البطالة المقنعة ولا سيما في القطاع العام. وقد أصبح عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل الذين لا يجدون عملاً لائقاً يبلغ ضعف ما كان عليه منذ ربع قرن، بينما يواصل عدد كبير من الأجانب العمل في هذه الاقتصادات⁽⁵⁰⁾.

وتشهد سوق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي توترات حادة، ليس فقط بسبب أهمية الأجور في دخل الأسر والرفاه الاجتماعي في منطقة الإسكوا. فلهذه التوترات أثر كبير على التكامل الاجتماعي الذي يتوقف في بلدان مجلس التعاون الخليجي على تحويل الربيع النفطي إلى القطاعات غير النفطية في الاقتصاد، ولا سيما من خلال رعاية الدولة والتشغيل في القطاع العام. ومن القطاعات التي تستفيد من تحويل ربيع النفط العمل المتدني الإنتاجية في القطاع العام، ومشاريع الاستثمار الضخمة في قطاعي البناء والعقارات، ومشاريع معينة لتأمين الهياكل الأساسية وصيانتها في الاقتصاد. غير أن هذه الاستثمارات تبقى غير كافية، وتفتقر إلى التنسيق، وتتسم بالتحيز في تقديم الخدمات لصالح قلة من السكان، عوضاً عن تلبية الحاجات الأساسية للكثيرين منهم. كما تبقى هذه الاستثمارات محدودة بسبب تسرب الربيع إلى مختلف أنحاء العالم، ولا سيما عن طريق استيراد السلع الكمية والمعدات العسكرية، وارتفاع معدل الاستثمار في الخارج، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵¹⁾. وهكذا يبقى أثر ربيع النفط على الرفاه في الواقع أقل بكثير مما بالإمكان.

فقد ظلت بلدان مجلس التعاون الخليجي قليلة الكثافة السكانية حتى الثلث الثاني من القرن العشرين. وفي ذلك الوقت، كان الاعتماد المفرط على الربيع النفطي قد أدى إلى نشوء مجموعة من أكثر الاقتصادات تجزؤاً في العالم. ولم يتمكن قطاع النفط، على ارتفاع إنتاجه، من إحداث أثر كبير على فرص العمل، وذلك بسبب ارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج في هذا القطاع. فقطاع الطاقة في قطر مثلاً لا يضم أكثر من 4 في المائة من مجموع القوى العاملة⁽⁴⁴⁾، بينما يزاوئ كثيرون أعمالاً متدنية الإنتاجية وزهيدة الأجر على هامش الاقتصاد النفطي، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

ومنذ أوائل السبعينات، أدى الازدهار إلى ارتفاع مستوى الرفاه في بلدان مجلس التعاون الخليجي، متزامناً مع تسارع معدلات النمو السكاني. وشهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة كبيرة في الطلب على الأيدي العاملة، أدى إلى استقطاب الملايين من العمال غير المهرة من بلدان أقل ثراءً وأكثر سكاناً في منطقة الإسكوا ومناطق أخرى في العالم إضافة إلى أعداد كبيرة من العمال المهرة من أوروبا الغربية⁽⁴⁵⁾. ويعيش حالياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر من عشرة ملايين عامل أجنبي، يزاوئون أعمالاً متدنية الأجر في قطاعي البناء والخدمات⁽⁴⁶⁾. وهذا الرقم هو ضعف ما كان عليه عدد المهاجرين في عام 1985⁽⁴⁷⁾. وفي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي الصغيرة يشكل العمال الأجانب أكثر من 80 في المائة من مجموع السكان، كما في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت⁽⁴⁸⁾.

وفي ظل هذه الضغوط الناجمة عن سرعة النمو السكاني والتحويلات الثقافية التي حدثت في العقدين الأخيرين، وتزايد حركة العمال الوافدين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بفعل رأس المال التجاري المحلي، أصبح من الصعب على اقتصادات تلك البلدان أن تستوعب جميع الوافدين الجدد إلى أسواق العمل فيها. وازدادت صعوبة

(44) UNDP and League of Arab States, op. cit., p. 42.

(45) يشكل العمال المغتربون في بلدان مجلس التعاون الخليجي غالبية القوى العاملة في تلك البلدان، وتتراوح نسبتهم بين 33 في المائة في البحرين وحوالي 90 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ويشغل هؤلاء العمال المغتربون وظائف متنوعة، ومنها الوظائف المتدنية الأجر والتي لا تتطلب مستوى عالياً من التحصيل العلمي والمهارات، وكذلك المهن التي تتطلب معرفة وخبرة تقنية متقدمة. ESCWA (2002), p. 5.

(46) ESCWA (2007c), p. 16.

(47) Tzannatos, op. cit., p. 125-8.

(48) World Bank (2004), p. 59.

(49) ESCWA (2007a), p. 3.

(50) Ibid., p. 3 and Girgis (2002), pp. 95-7.

(51) ESCWA (2007b), p. 11.

فرص عمل، أو عاملون ولكن بدون أجر. وهناك أيضاً أعداد كبيرة من العمال الذين تحولوا من العمل في الأرياف إلى العمل في المدن، كما في الجمهورية العربية السورية ومصر. وقد اتسع نطاق البطالة وازداد عدد الفقراء منذ أواسط الثمانينات بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة، وقلة التنويع الاقتصادي، وتقليص حجم القطاع العام على إثر إصلاحات التكيف الهيكلي. وتزداد أزمة البطالة حدة في اليمن، حيث بلغ المعدل وفقاً لمصادر رسمية 8.4 في المائة في عام 1999. غير أن هذا المعدل يرتفع وفقاً للتعريف الأشمل للبطالة إلى 11.5 في المائة بينما يبلغ معدل بطالة الشباب 18.7 في المائة. وإذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه، فسيحتاج هذا البلد إلى 188 000 فرصة عمل جديدة كل سنة، بينما تقتصر قدرته على توليد 117 000 فرصة عمل فقط. وفي عام 2006، بلغ معدل البطالة 17 في المائة من مجموع القوى العاملة، مع أن ربع القوى العاملة اليمنية تعمل في الخارج. ولا يكفي نمو القطاع الخاص في اليمن لتوليد فرص عمل جديدة. أما العمل في القطاع الخاص، فهو في معظمه إما عمل للحساب الخاص، أو عمل متدني الأجر، أو عمل من غير أجر⁽⁵⁴⁾. وإضافة إلى ذلك، أدى التحول في سياسة بلدان مجلس التعاون الخليجي إزاء الأيدي العاملة اليمنية إلى تفاقم أزمة البطالة في اليمن.

وكانت الهجرة دائماً بمثابة صمام أمان للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فهي تسهم في تصحيح وضع سوق العمل وفي رفاه الأسر، ولا سيما أعداد كبيرة من الأسر الفقيرة التي تعتمد على تحويلات مالية من أقارب وأصدقاء يعملون في الخارج. كما أن تحويلات العمال تسهم بشكل كبير في ميزان المدفوعات في هذه البلدان، ولا سيما في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن (انظر الجداول 7 و8 و9)⁽⁵⁵⁾. وبفعل اللغة المشتركة بين بلدان المنطقة، نشطت الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يتقاضى العمال دخلاً أعلى بخمس مرات مما يتقاضونه في بلدانهم. غير أن حجم هذه الهجرة قد تراجع بفعل تقلب ربيع النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي والتشدد في سياسات العمل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي بعد توسيعه مؤخراً⁽⁵⁶⁾. وضائق أفاق الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضاً بفعل التحول على مستوى السياسة العامة الذي أدى إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال الأردنيين واليمنيين في المملكة العربية السعودية والفلسطينيين في الكويت، والتحول منذ أواخر الثمانينات

وتسببت هذه الثغرات في صعوبات كثيرة واجهتها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي بين أواخر الثمانينات وأوائل القرن الحادي والعشرين عندما انخفضت أسعار النفط. وقد انشغلت مختلف الحكومات بتشغيل المواطنين. وخلال تلك الفترة، لم تلحظ ميزانيات الحكومات توليد فرص عمل في القطاع العام وفقاً للطلب بسبب القيود على المالية العامة. كما أن معظم العاطلين عن العمل في تلك البلدان هم من الشباب المتخرجين من المدارس الثانوية والجامعات في اختصاصات غير مطلوبة. والأهم من ذلك أن أصحاب العمل في القطاع الخاص يفضلون تشغيل عمال أجانب يسهل عليهم تسريحهم. كما يعتقد بعض أصحاب العمل أن العمال المواطنين أكثر كلفة وأقل إنتاجية، ويتمتعون بالأمان الشخصي، ويستقيلون إن لم ترضهم ظروف العمل، ويتطلعون دائماً إلى الانتقال إلى القطاع العام حيث الأجور وظروف العمل أفضل. وهذا الرأي هو أيضاً ما يراه البنك الدولي فيما يلي:

يتضح من تركيبة البطالة أن جزءاً كبيراً منها هو نتيجة لتطلع العمال الذين يملكون درجة معينة من التحصيل العلمي النظامي إلى وظائف هامة، ونتيجة لقلة تقدير القطاع الخاص لهذا التحصيل لأن أنظمة التعليم تركز على إتاحة الوظائف في القطاع العام بدل التركيز على بناء القدرات. ويستمر الوافدون الجدد إلى سوق العمل في البحث عن عمل في القطاع العام على الرغم من تراجع الأجور في هذا القطاع، وذلك بسبب وجود بعض المستحقات الخارجة عن الأجر وتوفر الأمن الوظيفي⁽⁵²⁾.

ختاماً، يمكن القول إن أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي تشوبها ثغرات كثيرة، والمعلومات عن العرض والطلب غير متوفرة في الكثير من الأحيان من ناحيتي العاملين وأصحاب العمل⁽⁵³⁾. وكان ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2002 مجرد غطاء لهذه المشاكل التي لا تحد من إنتاجية الأيدي العاملة فحسب، بل تحد من القدرة على توليد فرص العمل في هذه البلدان. كما أن هذه المشاكل تحدث أثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية في منطقة الإسكوا.

أما أسواق العمل في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فتشبه مثيلاتها في البلدان النامية الأخرى، وتشهد فائضاً من العمال، وهم إما في حالة بطالة أو عمالة ناقصة، أو عاملون في القطاع غير المنظم، أو يائسون من إيجاد

(54) UNDP, op. cit., p. 100.

(55) المصدر نفسه.

(56) Tzannatos, op. cit., pp. 125-8.

(52) World Bank (2004), p. 6 and p. 89.

(53) Girgis, op. cit., pp. 96-100.

جيم- وجهات النظر التقليدية ومقترحات السياسة العامة

يرى المحللون من وجهة النظر التقليدية⁽⁶⁰⁾ أن ملامح أسواق العمل في منطقة الإسكوا قد تأثرت بسياسات الاقتصاد الكلي التي نُفذت منذ الأربعينات، واتضح معالمها مع الطفرة النفطية في السبعينات. فخلال هذه الفترة، كان الاعتماد كبيراً على القطاع العام في توزيع الموارد وتأمين الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والنقل، وتعزيز نشاط الاقتصاد المحلي، واستيعاب أثر تقلبات أسعار النفط. وقد كان استيعاب أثر تقلبات أسعار النفط يتم عن طريق القطاع العام، الذي اعتُبر بمثابة الملاذ الأخير في العمل، وخصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي بلدان أخرى، مثل الجمهورية العربية السورية ومصر، كان العمل في القطاع العام شكلاً بديلاً من أشكال الحماية الاجتماعية. ومع أن هذه الاستراتيجية يمكن تبريرها خلال فترات الاستقرار أو خلال فترات التراجع القصيرة، ومع أنها حققت معدلات نمو مرتفعة في الفترة بين عامي 1965 و1980، لم يكن هذا العقد الاجتماعي⁽⁶¹⁾ بالفعالية المطلوبة في الأجل الطويل، وفي فترات النكبات الحاد، أو فترات التراجع الشديد في أسعار النفط.

ففي الأجل الطويل، يؤدي الاعتماد الشديد على تدخل الدولة إلى سوء توزيع الموارد وارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج وانتشار الأنشطة الساعية إلى الربح واستمرار ضعف الأداء الاقتصادي. وهذه الثغرات تضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل المنتجة، وتضعف مناعته إزاء ضغوط سوق العمل. وهذه العقبات لا يمكن تذليلها بفرض إجراءات لحماية الأنشطة المحلية بواسطة الرسوم وأنواع أخرى من القيود التجارية. والواقع أن الدولة نفسها تفقد القدرة على استيعاب العدد المتزايد من العاطلين عن العمل، فتنشأ أشكال العمالة الناقصة، والعمل في القطاع غير المنظم، وتهميش شريحة واسعة من السكان. وإضافة إلى ذلك، يحول تراجع النشاط الاقتصادي دون دخول أجيال جديدة من الأنشطة الاقتصادية التي تتيح مصادر بديلة لتوليد فرص العمل والثروات⁽⁶²⁾.

وتدل هذه المعلومات، مدعومة بمسوح أخرى عن أسواق العمل، على أن تزايد البطالة يبلغ أشده بين الباحثين عن عمل لأول مرة، وأن البطالة تؤثر أكثر ما تؤثر على

إلى استقدام عمال من جنوب وجنوب شرق آسيا⁽⁵⁷⁾. وتفاقم أثر هذه التحولات بفعل السياسة التي نفذتها المملكة العربية السعودية، وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي، والتي تقضي برفع كلفة استخدام عمال من غير المواطنين بهدف إتاحة الفرص للأعداد المتزايدة من السعوديين التي تنضم إلى صفوف القوى العاملة⁽⁵⁸⁾. وتفاقم الصعوبات التي تواجهها البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بفعل تراجع نشاط القطاع الصناعي بين أواسط الثمانينات وأواخر القرن الماضي.

وأدى النمو السكاني السريع في المنطقة وتوفير العمال الأجانب إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في أسواق عمل بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومع أن موجات هجرة العمال قد تسهم في إضفاء بعض المرونة على أسواق العمل في هذه البلدان، فهي لا تكفي لحل مشكلة البطالة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وذلك بسبب ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وذوي العمالة الناقصة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من جهة، وارتفاع عدد العاملين الوافدين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي من خارج منطقة الإسكوا من جهة أخرى⁽⁵⁹⁾.

ويلاحظ أن المتوفر من المهارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لا يوافق المطلوب في سوق العمل. وخلافاً للاعتقادات التقليدية، لا يقتصر السبب في ذلك على عدم كفاءة التعليم، بل يعزى أيضاً إلى هجرة أعداد كبيرة من المتخرجين كل سنة لعدم العثور على وظيفة في القطاع العام، وإلى فائض في الكفاءات في مجالات لا طلب عليها. وفي المقابل يكثر الطلب على العمال من ذوي المهارات العلمية والتكنولوجية. وفي ظل عدم التوافق بين المطلوب من المهارات والمتوفر منها، وارتفاع أعداد المهاجرين في صفوف القوى العاملة، تبلغ مشاكل العمالة في منطقة الإسكوا من الحدة ما يصعب حله. ويتطلب الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل والأصول في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً توليد المزيد من فرص العمل الجيدة. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا تكفي زيادة العمالة المنتجة، بل من الضروري أيضاً تنويعها والتركيز على قطاعات مجدية اجتماعياً، والانتقال من الاعتماد على المغتربين من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى إعطاء الأفضلية في فرص العمل للمواطنين من بلدان الإسكوا.

Abrahart, Kaur and Tzannatos, op. cit., Gardner (60) (2003) and Tzannatos, op. cit.

.World Bank (2004), p. 2 (61)

.World Bank (2007) (62)

Girgis, op. cit., p. 97 and World Bank (2005a), (57) p. 38.

.ESCWA (2007b), p. 7 (58)

.Girgis, op. cit., p. 95 (59)

العامة. ومن هذه الإصلاحات فتح القطاع الخاص المحلي أمام المنافسة الدولية، وتعزيز المؤسسات التي تدعم الأسواق، وتشجيع الاستثمار الذي يحقق نمواً في الإنتاجية. ويمكن تعظيم الأثر الإيجابي لهذه الشحنة التنافسية على التشغيل من خلال إخضاع سوق العمل لإصلاحات هادفة، منها إضفاء بعض المرونة على أنظمة سوق العمل لتمكين الشركات من الاستجابة بسرعة وثقة لمؤشرات السوق. ودعماً لهذه العملية، من الضروري إجراء تغيير في دور القطاع العام، بحيث يتحول إلى تأمين الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية اللازمة لعمل الأسواق، بدلاً من الاكتفاء بتأمين فرص عمل في القطاع العام وملئها بالميسورين⁽⁶⁴⁾.

دال- نقاط الضعف في المنظور التقليدي

أظهر الجزء السابق أن عملية التكيف الهيكلي، أي الانفتاح، في منطقة الإسكوا قد اصطدمت بتصلب سوق العمل وعدم مرونة الأجور الحقيقية، وأن التشغيل في القطاع العام قد أسهم في إبقاء شرائح محظوظة من القوى العاملة بمنأى عن ضغوط السوق. ومع أن البعض يؤكد أن هذه الثغرات قلصت فرص الاستثمار ونمو الإنتاجية وحدثت من القدرة على توليد فرص العمل في المنطقة، لا يحظى هذا الرأي بدعم الأدلة المتوفرة. فللقضايا الأمنية في المنطقة أثر كبير في تحديد أولويات توزيع الموارد، كثيراً ما تغفله وجهة النظر التقليدية.

ذوي التحصيل العلمي الثانوي. ومن أسباب ذلك سياسات التعليم في العديد من بلدان الإسكوا، وعدم قدرة البلدان على توليد فرص عمل جديدة وكافية لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. كما يعبر هذا الوضع عن ميل الشباب من ذوي التحصيل العلمي وتفضيلهم انتظار فرص العمل في القطاعين العام والمنظم بدلاً من قبولهم أي عرض للعمل، وكذلك عدم قدرة نظام التعليم على تزويد الطلاب بالمهارات التي يحتاجون إليها للعثور على فرص عمل جيدة في القطاع الخاص⁽⁶³⁾.

وفي ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الكلي والقيود المفروضة على الطلب وعدم كفاية معدلات النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي لتوليد قدر كافٍ من فرص العمل الجديدة، قد يكتفي الباحثون عن عمل بفرص العمل لقاء أجر أدنى وفي ظروف عمل مرنة لا ترتب تكاليف على أصحاب العمل عدا الأجر، مثل الضمان الاجتماعي والمساهمة في صناديق التقاعد.

غير أن الاستراتيجية المعتمدة لتصحيح هذا الوضع تعطي حوافز للقطاعات التي تنسم بكثافة الأيدي العاملة وتدني الإنتاجية، التي ربما تتيح مزيداً من فرص العمل ولكن لا تحقق بالضرورة مزيداً من الإنتاج. والتقدم التقني في اقتصاد يشهد قيوداً على الطلب يمكن أن يقلص فرص العمل، إذا أتاح تحقيق الناتج ذاته بعدد أقل من العمال. وفي المقابل إذا كانت القيود في جانب العرض، تأتي نتائج سياسة التقدم التقني أقل ضرراً، إذ تؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الربح من الإنتاج، كما تؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة الإيرادات الضريبية من غير المس بالأجور.

وتتفاوت الأدلة بشأن طبيعة القيود التي يخضع لها النمو في منطقة الإسكوا، وكذلك بشأن القيود التي تخضع لها سوق العمل وأثارها. وليس هناك ما يكفي من الأدلة على أن الأسواق المحلية تتمتع بمرونة تخولها التكيف مع الابتكارات التي تعزز القدرة التنافسية وتحسن فرص العمل. فأجور القطاع الصناعي هي أجور مرنة بوجه عام، وأنظمة العمل لا تعد أكثر تشدداً في منطقة الإسكوا مما هي عليه في بلدان نامية أخرى، مع أن بعض بلدان الإسكوا لا تزال تفرض تكاليف كبيرة على مؤسسات القطاع المنظم. ومن الصعب تقدير أثر تصلب سوق العمل على الاقتصاد الكلي والتشغيل، ولكنه يسهم، بدون شك، في تحسين توزيع الدخل وتحقيق بعض الكفاءة على التكاليف.

ولتجاوز هذه المشاكل وتوليد فرص عمل كافية لمعالجة أزمة البطالة في منطقة الإسكوا، يرى المحللون التقليديون اعتماد إصلاحات طموحة على مستوى السياسة

(64) المصدر نفسه، ص 11.

(63) Gardner, op. cit., p. 4

والمرأة، والعمل في الأرياف وفي المدن، وغيرها من أشكال التجزؤ.

في مصر مثلاً، تختلف أنظمة العمل باختلاف القطاع وتتنوع بين القطاع العام، وقطاع المشاريع العامة، والشركات القابضة، وقطاع الاستثمار. وتمثل علاقات العمل في البلدان التي تضم مناطق حرة شكلاً آخر من أشكال التجزؤ في سوق العمل. ففي بعض الحالات، يجمع العمال بين وظائف في قطاعات مختلفة، ومنها القطاع العام، مما يجعل المرونة والتقسيم في سوق العمل مسألة أكثر تعقيداً⁽⁷⁰⁾.

وليس تعقيدات سوق العمل في منطقة الإسكوا بالأمر المستغرب. فهي تشير إلى أن الإسراع في تحرير سوق العمل، وتحديد التحول إلى الأنماط الليبرالية الحديثة في أنظمة سوق العمل، يمكن أن تترتب عليه تكاليف باهظة، وأن يؤدي إلى عدم الاستقرار، وأن يهدد الرفاه الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، ما من ضمانات بأن الإصلاحات الليبرالية الحديثة ستؤدي إلى رفع إنتاجية العمل ونوعيته. ومع أن إلغاء شبكات الأمان الاجتماعي، مثلاً، يمكن أن يقدم حوافز للتوفيق بين المهارات العلمية والمهارات المطلوبة في سوق العمل في الأجل المتوسط، ليس هناك ما يدل على أن هذا الإجراء سيكون كافياً لتخفيض عبء البطالة والعمالة الناقصة في المنطقة. وحتى لو كان كافياً، لن يكون الرفاه الاجتماعي بمأمن من الآثار السلبية لعملية التكيف الهيكلي. ففي ظل تراجع معدل الاستثمار في المنطقة طوال أعوام عديدة، مثلاً، كان بالإمكان تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية في الأجل القصير من خلال تقليص القوى العاملة. وهذا الإجراء، حتى ولو أتى ببعض الأرباح لعدد محدود من الشركات، يلحق أضراراً جسيمة بعدد كبير من الأسر. فانخفاض الإنتاجية في منطقة الإسكوا يمكن أن يكون عامل خبير لأنه يحمي فرص العمل ودخل الأسر⁽⁷¹⁾. ولا تستطيع عمليات إصلاح السوق معالجة المشاكل الأساسية الناجمة عن قلة القدرة على توليد فرص عمل كافية، أو عدم التوافق بين المهارات المتوفرة والمهارات المطلوبة في سوق العمل. بل من الممكن أن يؤدي المضي في تحرير الأسواق إلى تعميق الشقوق الاجتماعية في المنطقة ما لم يتجاوز نمو الطلب نمو الإنتاجية.

أما أسواق العمل في منطقة الإسكوا، فتتسم هيكلها بالمرونة على ثلاثة مستويات. فحتى في البلدان التي تبدو فيها الأسواق متصلبة، تكمن المرونة في العرض، إذ يمكن استقدام عمال إضافيين من القطاعين الريفي وغير المنظم، ومن صفوف العمال المحبطين أو من الخارج. وهذه هي حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، والفرق أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تصدر الأيدي العاملة وبلدان مجلس التعاون الخليجي تستقدم أعداداً كبيرة من العمال الأجانب.

كما أظهرت اقتصادات بلدان الإسكوا قدراً كبيراً من المرونة على مستوى الاقتصاد الحقيقي في الآونة الأخيرة. وقد تحمّل عمال القطاع المنظم العبء الأكبر من نتائج التكيف الهيكلي في هذه البلدان، من خلال تخفيض أجورهم الحقيقية، وانخفاض معدلات التشغيل، وتخفيض حصة الأجور من القيمة المضافة⁽⁶⁵⁾. فعلى سبيل المثال، انخفضت الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية في الاقتصادات المصدرة للنفط بمعدل النصف في الفترة بين 1986 و1992، ثم بدأت تنتعش ببطء حتى نهاية العقد⁽⁶⁶⁾.

وتصدر القطاع العام في أحيان كثيرة عملية تقليص الأجور الحقيقية وإضفاء المرونة على السياسات الخاصة بالقوى العاملة. فقد كانت الأجور الحقيقية في القطاع العام في كامل المنطقة على جانب كبير من المرونة وأسهمت حركتها في زيادة مرونة الأجور في القطاع الخاص⁽⁶⁷⁾. غير أن العمل في القطاع العام ساعد أيضاً في حماية المداخل وضمن الرفاه الاجتماعي خلال حقبات التراجع الاقتصادي التي تخللت الفترة منذ أواسط الثمانينات حتى أواخر التسعينات. وفي هذا الإطار، أدى القطاع العام، إلى حد ما، دوراً مزدوجاً في تثبيت الاستقرار وتأمين تعويضات البطالة في المنطقة⁽⁶⁸⁾ (انظر الإطار 8). وكان لحالات عدم "المرونة" في أسواق العمل حيث وجدت في منطقة الإسكوا، أثر هام في تثبيت الاستقرار وتوليد فرص العمل خلال فترة التكيف الهيكلي⁽⁶⁹⁾.

ولكن على الرغم من المرونة المشار إليها آنفاً بقيت أسواق العمل في منطقة الإسكوا مجزأة بين القطاعين العام والخاص، والقطاعين المنظم وغير المنظم، وعمل الرجل

(65) El-Mikawy and Posusney (2002), p. 82

(66) World Bank (2004), p. 115

(67) The case of Yemen in UNDP, op. cit.

(68) ESCWA (2007b), p. 2

(69) Ibid., p. 15 and Karshenas, op. cit., p. 51

(70) El-Mikawy and Posusney, op. cit., pp. 82-4

(71) ESCWA (2007b), p. 15

إن توليد فرص العمل هو الرابط الأهم بين النمو والحد من الفقر في منطقة الإسكوا. والضعف المستمر لهذا الرابط هو مؤشر عن اعتلال كبير في الاقتصاد الكلي. ففي منطقة الإسكوا يسهم الاقتصاد الحقيقي بحصة متدنية في الدورة الاقتصادية نسبة إلى الربيع. أما حصة القوى العاملة فهي قليلة أيضاً وهي تتوقف على مدى توزيع الربيع لصالح العمال. وهذه المشاكل في العمالة هي عناصر عدم استقرار سياسي واقتصادي، وبالتالي لا بد من معالجتها من خلال عمل جماعي وبناء تقوم به حكومات الإسكوا. ويضاف إلى ذلك ما يسببه ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة في المنطقة من خسائر في الطاقات البشرية وفرص ضائعة لتعزيز الرفاه الاجتماعي. وتتيح الطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة فرصة فريدة للعمل الحاسم على معالجة مواطن الضعف الاقتصادي. وهذا يجب أن يحصل قبل أن يبلغ تزايد العاطلين عن العمل حداً يخرق النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المنطقة بحيث تصعب معالجته، وذلك قد يهدد الاستقرار السياسي.

وقد أظهر الجزء السابق أن أنماط البطالة والعمالة الناقصة في منطقة الإسكوا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجيات الإنمائية وسياسات التكيف الليبرالية الحديثة. فهذه الاستراتيجيات عززت الهياكل الاجتماعية غير المتساوية بينما خضعت سياسات التكيف القصيرة الأجل لتأثير ندرة العملات الأجنبية (كما في حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً)، ولشواغل أخرى اتسمت بقدر كبير من عدم الكفاءة الاقتصادية. ويؤكد النهج التقليدي أن البطالة في منطقة الإسكوا هي بطالة هيكلية ودورية في آن واحد، وأن هناك عدم توافق بين المعروض من القوى العاملة والمطلوب منها في الأسواق الرئيسية (وهذا واضح في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وهو نتيجة للبطء في التنويع الذي يؤدي إلى تكوين رأس المال من اليد العاملة)، وكذلك البطالة الناجمة عن ضعف الطلب والتقلبات القصيرة الأجل على صعيد الاقتصاد الكلي (74).

ولكن هذا لا يكفي. فالأهم هو العنصر الهيكلي الذي يوضح أن تجدد مشكلة الفقر والبطالة والضعف في المنطقة ناتج من نمط اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي، والاعتماد الشديد على الربيع والتحويلات (الربوع النفطية والجيوسياسية، وإيرادات قناة السويس في مصر، وتحويلات العمال في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً) (75)، والاعتماد الكثيف على الصادرات. وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، يعرّض هذا النمط للاقتصادات الغنية بالنفط لأثر تقلبات أسعار النفط ولأعراض "الداء

وتشوب الإصلاحات التقليدية على مستوى السياسة العامة ثغرات عميقة. فهي تهدف إلى بناء دولة تتولى تأمين بيئة اقتصادية يتساوى فيها الجميع، وإرساء أسس متينة لعمل الأسواق. وهذا هدف غامض ومعقد يُفسح المجال أمام الكثير من التفسيرات، ولا يكفي لدعم النمو الاقتصادي المطرد والمركز على الحقوق. كما إن الإصلاحات التقليدية تركز على النهج القائل بضرورة عمل بلدان الإسكوا على تحويل قاعدتها الاجتماعية إلى حلقة أضيق يكون فيها الدور الأبرز لرواد المشاريع (72). وهذا هدف كبير ويرتكز على تفسير للاقتصاد السياسي لمنطقة الإسكوا لا ينسجم مع هذه المنطقة، ولا يؤدي إلى النتائج الاجتماعية المنشودة. والنهج المعمول به غير متناسق لأنه يركز على الاستقرار القصير الأجل بينما يقوّض أسس النمو الطويل الأجل، إذ يمس بالعوائد التي تنتج من السياسات الاجتماعية المتكاملة (73).

وإزادات الأدلة على عجز برامج التحرر التقليدية عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو السريع في أواخر القرن العشرين، سواء أكان في منطقة الإسكوا أم في مناطق أخرى في العالم. فالتحسن البطيء في رفاه الفقراء في ظل الموارد المتوفرة في المنطقة والموارد التي يمكن توليدها من خلال النمو السريع، هو إدانة شديدة للاقتصادات التقليدية والمجتمع الدولي. فالسوق لا تقوى على معالجة المشاكل الإنمائية الرئيسية، مثل كيفية توفير المزايا التنافسية، وكيفية دعم نمو قطاع الأعمال في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية، وكيفية دعم توليد فرص العمل، وكيفية رصد استخدام الموارد بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المرتكزة على الحقوق، وفي الوقت ذاته تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات وكفالة الاستدامة البيئية.

والاستناد إلى مبدأ الانقسام غير الموجود بين الدول والأسواق في التحليل هو غير كافٍ وغير صحيح في الوقت ذاته. فهو يوحي بأن معظم المشاكل المتجذرة في التنمية الاقتصادية يمكن حلها بمجرد انحسار دور الدولة وإخضاع الاقتصاد لما يُعرف بالقوى العالمية. ويغفل هذا المفهوم أن قرارات القطاع الخاص يمكن أن تكون مكلفة ومخلة بالاستقرار، وأن دور القطاع العام أساسي لتثبيت الاقتصاد وتوجيهه نحو الوجهة المنشودة اجتماعياً. كما يتسم هذا المفهوم بالمبالغة في تقدير قدرة بلدان الإسكوا على مقاومة أضرار الصدمات بسرعة وبطريقة فعالة.

هاء- البحث عن بدائل

(72) Hinnebusch (2001), p. 116

(73) Fine and Stoneman (1996) and McKinley (2001).

(74) Girgis op. cit., p. 96

(75) ESCWA (2006)

المساواة، إلى هياكل تحقق المساواة وترتكز على الحقوق. وهذا الموضوع يتناوله الجزء التالي.

واو- مبادئ التنمية المرتكزة على الحقوق

النمو الاقتصادي هو شرط لازم ولكنه غير كافٍ للحد من الفقر، لأن الفقراء هم بحاجة إلى فرص للعمل اللائق لتتيح لهم الحصول على حصة أكبر من فوائد النمو. وفي هذا السياق، يركز هذا الجزء على الاستراتيجيات الاقتصادية التي تركز على الحقوق بغية التوصل إلى رسم ملامح استراتيجية إنمائية تعزز توليد فرص العمل في منطقة الإسكوا.

فالاستراتيجيات الاقتصادية التي تركز على الحقوق هي استراتيجيات تبنى على ثلاثة مبادئ⁽⁷⁸⁾. المبدأ الأول هو أن نقشي الفقر أحد المشاكل الكبيرة التي تواجهها بلدان الإسكوا، ويتعين أن يكون القضاء عليه من أولويات الحكومات⁽⁷⁹⁾. ويوحى النهج التقليدي بأن هذا الفقر هو نتيجة للإقصاء الاجتماعي، الذي يعني إبقاء شرائح واسعة خارج عمليات السوق الحرة، عن طريق فرض قيود تعسفية على حرية التبادل، ويُقاس بعدم القدرة على تخطي مستويات إنفاق محددة مثلاً بدولار واحد أو دولارين في اليوم. ويضع هذا الرأي الأسواق في موقع "مصدر الثروات"، ويصور "الاندماج في الأسواق" على أنه أداة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وهذه النظرة التقليدية غير كافية، وربما غير صحيحة، لأنها لا تعطي المفهوم الصحيح لظاهرة الفقر ولا توضح مصادره وآليات انتشاره عبر الحقب الزمنية وعبر بلدان المنطقة. ففي اقتصادات السوق التي تشهد حاداً أدنى من التعقيد، ليس الإقصاء من الأسواق المحلية أو الدولية سبباً للفقر بل نتيجة له. ففي هذه الاقتصادات، يكون الفقر نتيجة لاندماج فئات اقتصادية معينة في النمط السائد لعملية التجدد الاقتصادي والاجتماعي⁽⁸⁰⁾. فأنماط الاندماج الاقتصادي والاجتماعي هذه هي التي تفرض على الفقراء أنظمة عمل قائمة على الاستغلال، وانخفاض الأجور، وضعف إنتاج السلع الأساسية، وعدم توفر البيئة الآمنة للعمل الخاص، وأنماط مهنية من العمل مثل عمل الأطفال. وهذه الأنظمة تؤدي إلى تدني الإنتاجية وانخفاض الدخل، وتدهور ظروف المعيشة.

(78) ESCWA (2006).

(79) هذا الهدف ليس هدفاً هاماً بحد ذاته فحسب، بل هو من الأهداف التي كرستها الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الحق في التنمية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ESCWA (2007c), pp. 12-15.

(80) Bracking (2004) and Bush (2004).

الهولندي⁽⁷⁶⁾، ولتسرب الموارد عن طريق إخراج المخرات وارتفاع نفقات الدفاع وهروب رأس المال. فبين عامي 1971 و2001، تراكم لدى البلدان الغنية بالنفط فائض في الادخار على الاستثمار قدره 890 مليون دولار بأسعار عام 2000 الجارية.

أما مواطن الضعف في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فتعزى إلى مواطن الخلل الناجمة عن الاعتماد على الواردات وانخفاض القيمة المضافة للإنتاج، وعدم كفاية تنوع الصادرات، وتقلب تحويلات العمال، وازدياد عبء الإنفاق على الدفاع. ويبرر ضعف تنوع القاعدة الاقتصادية وما ينجم عنها من حالات عدم المساواة بعوامل أيديولوجية قوية. ومن هذه العوامل القيمة الموروثة عن أنظمة سابقة لا تحبذ المساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁽⁷⁷⁾. وقد أسهم إرسال عدد كبير من العمال من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في تعميق الفجوة بين أسواق العمل في المنطقة، كما أسهم في انتشار الفقر في المجموعتين. فبينما أسهم فارق الأجور بين المواطنين وغير المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي في تعميق جذور الفقر في تلك الاقتصادات والحد من إمكانات التنوع الاقتصادي وتطوير الأسواق المحلية، أسهم إرسال العمال من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والتحويلات التي يرسلونها إلى تلك البلدان وكذلك المساعدات، في تثبيت استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي لنظم في السياسة العامة تقتفر إلى الإنصاف.

وخلفت هذه القوى مجتمعة اتجاهات قوية نحو تواصل حلقة البطالة والفقر وعدم المساواة. ومن هذه الاتجاهات العمليات المؤسسية التي تعمق الفوارق الثقافية والاجتماعية بهدف ضمان الملكية الحصرية لربوع النفط والنقل والزراعة وغيرها. ففي الماضي كان التوجه أن تعود هذه الملكية للأوساط العسكرية والتقنية، ولكن رواد المشاريع الأثرياء كانوا أيضاً من المستفيدين الرئيسيين في ظل "الانفتاح". ومن هذه المؤسسات والعمليات التي تسهم في استمرار الفقر وعدم المساواة هياكل سوق العمل، والنظام الضريبي، وحقوق الملكية، وقوانين الميراث، والقصور في النظم العامة للصحة والتعليم، والآليات الإدارية. وهذه الملامح الهيكلية تبين أن اقتصادات عديدة في منطقة الإسكوا لم تتمكن بعد من تحقيق الرفاه لصالح الفقراء على الرغم من النية الحسنة التي تبديها أنظمة سياسية عديدة تجاه هذه الفئة الاجتماعية. ومن المنطلق ذاته، تحاول حكومات بلدان الإسكوا تجنب مهمة تحويل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنتج عدم

(76) ESCWA (2007d).

(77) Tuma (2000), p. 5.

طريق أسرع من أي مزيج من سياسات أخرى للقضاء على الفقر والحرمان المادي، لأنها تنطوي على قيم الإنصاف الاقتصادي، وعلى إمكانات المساهمة في تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان⁽⁸³⁾. وفي هذا النهج، لا ينبغي أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتحكم بالتضخم، وزيادة الاستثمار، وخفض الدين العام وغيرها من المقاييس التقليدية "للنجاح" الاقتصادي أهم أهداف السياسة الحكومية. بل ينبغي أن يُنظر إليها كأدوات للقضاء على الفقر الجماعي، وتحقيق تنمية بشرية تتسم بالأمن والاستدامة والإنصاف وتمكين الإنسان.

المبدأ الثالث هو أن السعي المباشر لتوزيع الدخل وتحقيق الرفاه الاجتماعي هو السبيل الأفضل. وهذا التحسين لا ينبغي أن يكون هامشياً أو معتمداً على الآثار غير المباشرة، بل يتعين أن يتم عن طريق مجموعة واسعة من التدابير الهادفة إلى تحسين التوزيع وتحقيق الرفاه. فتغيير أنماط توزيع الدخل والثروة في منطقة الإسكوا (مثلاً) من خلال تعميم التعليم الأساسي والتدريب، واعتماد نظام للمعاشات التقاعدية وغيرها من المستحقات التي تمول من الضريبة التصاعدية) يمكن أن يساعد في التحقيق المتزامن لأهداف عديدة تركز على الحقوق في بلدان المنطقة. غير أن هذا التحول في التوزيع لا يمكن تحقيقه إلا بتدخل من السياسة العامة لأن "التجربة تدل... على أن توزيع حجم الدخل يبقى شبه ثابت ما لم يحدث تغيير جذري على مستوى المؤسسات والقوى السياسية"⁽⁸⁴⁾. وإضافة إلى توزيع الدخل بعد تحقيقه، من الضروري تغيير عملية توليد الدخل عبر مختلف بلدان الإسكوا حتى يكون الفقراء أكبر المستفيدين منها. ومن التغييرات الممكنة اعتماد أدوات السياسة الصناعية لدعم الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية، ووضع برامج طموحة لتوليد فرص العمل، وكذلك تأمين حوافز لزيادة أجور العاملين ذوي المهارات المتدنية⁽⁸⁵⁾. فهذه النتائج تتماشى مع العهود الدولية الملزمة، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص في المادة الثالثة والعشرين منه على ما يلي:

(أ) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة ومرضية كما إن له حق الحماية من البطالة؛

والنهج الذي يركز على الحقوق لا يساعد في توضيح مفهوم الفقر فقط، بل يساعد أيضاً في وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة اللازمة لمعالجة انتشار الفقر في منطقة الإسكوا. وهذا النهج يوضح أن تعريف الفقر لا يمكن أن يقتصر على عدم القدرة على الوصول إلى مستوى معين من الدخل، بل إن تدني الدخل هو من آثار التفاوت المتأصل في النظام الاقتصادي في بلدان المنطقة. كما يوضح هذا النهج أن الأسواق يمكن أن تكون سبباً للفقر ومصدراً للثروة على حد سواء، لكونها دائماً آلية لممارسة النفوذ الاقتصادي والسياسي. فالأسواق لا تكون أبداً حيادية، وتتطلب دائماً رعاية وتنظيماً ومراقبة من دولة ديمقراطية. ولا بد من الاعتراف بأن الفقر ليس ظاهرة عابرة في بلدان منطقة الإسكوا، بل هو ظاهرة عميقة الجذور في البنية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة. والقضاء على الفقر يتطلب إصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية يكون الهدف منها القضاء على حالات عدم المساواة التي هي السبب الرئيسي في انتشار الفقر وسط جيوب تمتلك الثروة. ومن هذه الحالات تغاضي القانون عن عدم المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والبشرية والتحكم فيها، وممارسة النفوذ السياسي في بلدان الإسكوا.

ويستخلص من ذلك أن مشاكل الفقر وعدم المساواة المتجذرة في المنطقة تتطلب حلاً سياسياً أكثر منه اقتصادياً. وفي ظل هذه القيود، يمكن لسياسة الاقتصاد الكلي المرتكزة على الحقوق أن تسهم في العملية المعقدة والمثيرة للجدل المتمثلة في تصحيح أوجه عدم المساواة والقضاء على أعراض الفقر في المنطقة. فهذه المشاكل تبلغ حداً من الإلحاح ما يصعب حله مع الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي. وما لم تول الحكومات أولوية مطلقة للقضاء على الفقر، فسيفقد هذا الهدف بعيد المنال، على الرغم مما يترتب عليه من تكاليف اقتصادية وبشرية.

المبدأ الثاني هو أن النمو الذي يركز على الحقوق يجب أن يأتي بالفائدة على الفقراء أكثر من الأغنياء، لأن النمو يكون مرتكزاً على الحقوق عندما يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر النسبي والمطلق على حد سواء⁽⁸¹⁾. ففي إطار يركز على الحقوق، لا يكون الهدف من اختيار السياسات الاقتصادية تحقيق الحد الأقصى من النمو، وبالتالي لا يكون الإنصاف أداة لتحقيق النمو السريع. ومع أن النمو المرتفع يسهل تحقيق النتائج المرتكزة على الحقوق، فإن نوعية النمو الاقتصادي لا تقل أهمية عن معدله على هذه الصعيد⁽⁸²⁾. والسياسات التي تركز على الحقوق هي

النمو على الفقر في الأجل الطويل. انظر: Dagdeviren et al. (2002), p. 391.

(83) Doraid (2002), ESCWA (2006) and Sengupta (2004).

(84) Rao (2002), p. 7.

(85) Amsden (1997, 2001), Chang and Grabel (2004), McKinley (2003), Osmani (2001) and Pasha (2002).

(81) McKinley (2003) and Weeks (2003).

(82) يساعد النمو الاقتصادي دائماً في تخفيف حدة الفقر إلا في عدد قليل من الحالات. وهذا يكاد لا يكفي، فالمهم هو تعزيز أثر

(ب) لكل فرد دون تمييز الحق في أجر متساو للعمل؛

(ج) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية؛

(د) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته.

ويمكن أن يكون لأدوات سياسة الاقتصاد الكلي مساهمة كبيرة في الحد من تفشي الفقر وتحقيق النتائج الإنمائية المتفق عليها دولياً والمرتكزة على الحقوق. وينبغي أن يركز الهدف الأساسي لسياسة الحكومات في بلدان الإسكوا على تحقيق نمو سريع ومستدام يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر إلى أقصى حد، أي نمو مستدام يترافق مع ارتفاع في نسبة القضاء على الفقر. فتعزيز أثر النمو في تخفيف حدة الفقر لا يقل أهمية عن رفع معدل النمو، لأن الاتجاهات التي سادت مؤخراً على صعيد الفقر، والمؤشرات الاجتماعية، والعمالة، كلها تدل على أن الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية لا يمكن أن تتحقق عن طريق النمو فحسب، حتى لو تجاوز معدل النمو المعدلات التي سجلها في الماضي القريب. فتتحقيق هذه الأهداف يكون عبر عنصرين أساسيين، هما النمو السريع وإعادة التوزيع، اللذين يتطلبان إعطاء دور للقطاع العام والتركيز على الاستثمار العام.

ويشكل استقرار الاقتصاد الكلي عنصراً هاماً في تحقيق النتائج المرتكزة على الحقوق، ومنها النمو السريع وإعادة التوزيع وتغيير هياكل الاقتصاد. ومن أدنى متطلبات هذا الاستقرار تحقيق نوع من التوازن في المالية العامة وميزان المدفوعات، وتخفيف حدة التضخم وتقلبات الاقتصاد الكلي. وهذه ليست أهدافاً بحد ذاتها بقدر ما هي سياسات لتحقيق الاستقرار يمكن أن تساعد في مواجهة العوائق التي تحول دون التوصل إلى الأهداف المرتكزة على الحقوق. أما أثر هذه العوائق فيمكن أن يكون إما مباشراً، حيث يؤدي التضخم مثلاً إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، ويؤدي هروب رأس المال إلى عدم استقرار في سعر الصرف، وتؤدي أزمة ميزان المدفوعات إلى الحد من الواردات الأساسية؛ أو غير مباشر حيث تؤدي توقعات عدم الاستقرار إلى إضعاف الدعم لسياسات الحكومة.

وبهدف احتواء نطاق هذه العوامل المخلة بالاستقرار إلى أقصى حد، لا ينبغي وضع حدود مسبقة لسياسة الحكومة على صعيد الاقتصاد الكلي. فمع أن الأهداف المرتكزة على الحقوق ينبغي أن توصف بالتفصيل وأن تتحقق في فترة زمنية محددة، يتوقف الوضع الأمثل للسياسة العامة إزاء استقرار الاقتصاد الكلي على خصائص كل بلد.

فمن الضروري العمل على تحقيق الاستقرار باعتباره أداة هامة. غير أن وضع قائمة قيود جزافية على عمل الحكومة، مثل تحديد المستوى الأقصى للعجز المالي، ومعدلات التضخم، وسعر الصرف، يمكن أن يجرّد الأهداف المرتكزة على الحقوق من قيمتها، وأن يفرض قيوداً اصطناعية على برامج الحكومات، وأن يقوّض تنفيذ السياسة العامة، لأنه يدل على أن التزام الحكومة بالسياسات المرتكزة على الحقوق هو التزام مشروط. والأفضل أن تقرر الحكومة كيفية تصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي وفقاً لكل حالة على حدة، وذلك بغية الحد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف التوزيع. وهذا لا يعني نفي أهمية الاستقرار بل يعني اعترافاً بأن تحقيقه لا يمكن أن يكون من غير تكاليف. فالحفاظ على الاستقرار لا ينبغي أن يصبح هدفاً بحد ذاته، لئلا يكون مجرد مبرر لتقييد برامج الحكومة المرتكزة على الحقوق. ومن جهة أخرى ينبغي أن يكون توزيع التكاليف المترتبة على تحقيق الاستقرار داعماً للنتائج المرتكزة على الحقوق، وليس مقوّضاً لها.

تستمد بلدان الإسكوا، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، قسماً كبيراً من الدخل الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر من الربيع النفطي الذي يساهم أيضاً في الدورة الاقتصادية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وقد كان هذا الربيع يتركز في مجالات، بحيث دفع بالاستهلاك إلى الإفراط، وعزز المضاربة في الاستثمار، والفساد السياسي(86)، كما ساهم في ارتفاع معدلات تسرب الموارد من المنطقة، حيث نقل قسم كبير منها إلى أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال الواردات وهروب رأس المال. فوجود هذه التشوّهات والقيود، يتطلب خلق فرص العمل اللائق للجميع والقضاء على أسوأ أشكال الفقر في منطقة الإسكوا إحداث تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية. فالإصلاحات ضرورية لمعالجة مواطن انعدام المساواة القائمة حالياً، ودعم التنوع الاقتصادي، وتوسيع نطاق الأسواق المحلية، وتسهيل الانتقال إلى النمو الذي يركز على كثافة اليد العاملة.

وقبل إجراء أي تغييرات في الاستراتيجية الإنمائية في منطقة الإسكوا، لا بدّ من الاعتراف بالجهود الدولية المرتبطة بالحق في التنمية(87)، وتطبيقها من خلال موانئ

(86) "إن قسماً كبيراً من الدخل في منطقة الإسكوا ناتج عن الربيع النفطي الذي يدعم استهلاك السلع الكمية والذي لا يعاد استثمار أرباحه في الجانب الإنتاجي من الاقتصادات الوطنية، إما خوفاً من المخاطر أو بسبب الاقتتار إلى القدرة الاستيعابية المحلية أو للسينين معاً. كما أنه يدل على وجود أسباب عميقة مرتبطة بطبيعة عملية التراكم التي تقطع الوساطة بين التوسع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية". ESCWA (2007c), p. 15.

(87) "يتعارض ارتفاع البطالة [في منطقة الإسكوا] تعارضاً فادحاً مع الحق في العمل الذي تنصّ عليه شرعة حقوق الإنسان

إنمائية تركز على الحقوق وتصمم وفقاً لخصائص كل بلد من بلدان المنطقة.

كما إن النهج المرتكز على الحقوق يتطلب استراتيجية صناعية منسقة تركز على إعادة توزيع المداخل والأصول بطريقة تعزز الطلب الفعلي. ويمكن أن يكون ذلك بالتنوع الاقتصادي، وترسيخ سلاسل القيمة الرئيسية عبر إرساء الروابط بالاتجاهين الأمامي والخلفي من أجل زيادة الاكتفاء الذاتي في المنطقة، وتوليد فرص العمل، وتنويع الصادرات. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية تأمين الهياكل والخدمات الأساسية (كالسكن والمياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء والنقل) عن طريق شركات محلية، وبناء قدرات الصناعة التحويلية، وتعزيز الإنتاج الزراعي ذات القيمة المضافة العالية، وتطوير البنية التحتية للسياسة في المنطقة.

وهذه الاستراتيجية المرتكزة على الحقوق يمكن أن تؤدي بطبيعتها إلى تعزيز النمو الاقتصادي، في حال التمكن من إنتاج السلع الاستهلاكية محلياً. فالأجراء ينفقون معظم دخلهم، بينما تتوقف مساهمة المستثمرين في تغذية الطلب في الاقتصاد على ثقتهم وتطلعاتهم. فإذا كان

أداء الاقتصاد دون المستوى، فيُرجح أن يبقى تجاوب المستثمر ضعيفاً. ولذلك يرتبط ارتفاع الطلب والربحية، واحتمال الاستثمار، في الغالب بارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية الناتج من قوة حصة الأجور في الاقتصاد ولكن ذلك يتوقف على توسيع قاعدة الإنتاج في المنطقة(88). ويؤثر النمو السريع تأثيراً مباشراً على مستويات الفقر المطلق، باستحداثه أنشطة جديدة مدرة للدخل، ويعزز الطلب على المواد الغذائية والأولية التي ينتجها الفقراء. ويزيد النمو أيضاً توفر السلع والخدمات وفرص العمل، كما ينعش الأسواق، ومردود المبيعات وإمكانيات الاستهلاك. وكذلك يمكن للنمو أن يسهم مساهمة غير مباشرة في تخفيف حدة الفقر، من خلال تحفيز التطوير المالي وتوليد المدخرات بهدف دعم الاستثمار والتوسع في منح القروض للمستهلكين. وإذا اتخذ النمو الوجهة المناسبة فمن شأنه أن يحسن وضع الفقراء، إذ يمكنه مثلاً أن يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية من خلال ما يحدثه من ندرة في اليد العاملة، وما يغذيه من برامج اجتماعية قائمة على إعادة توزيع الدخل، وما يؤمنه من تمويل لتوفير السلع العامة، وهو يحد بالتالي من حالات الفقر الأساسي أو الفقر "الذي تولده السوق"(89).

ويتطلب دفع عجلة النمو في المنطقة زيادة كبيرة في الاستثمار العام والخاص. ويستلزم ذلك تمويلاً من مصادر متنوعة، منها عائدات النفط، وزيادة الضرائب على المداخل غير النفطية، وخفض الاحتياطي الدولي. وتتطلب حالة اليمن، البلد الوحيد من بلدان الإسكوا الذي يعدّ من أقلّ البلدان نمواً، تخفيف الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية(90). ويستدعي الإسراع في عملية النمو كذلك تحديث النظم التعليمية ونظم العمل في المنطقة. ومن المفترض أن يؤدي التحول إلى استراتيجية إنمائية تركز على الحقوق إلى زيادة ملموسة في عدد فرص العمل ذات الإنتاجية العالية وفي حصتها في منطقة الإسكوا (انظر الإطار 7).

(88) Taylor (2004), pp. 124-172 on wage-led versus profit-led growth.

(89) ينتج الفقر عن تدني مستويات الدخل والإنتاجية في بلد ما، وهو ينخفض كلما حقق الاقتصاد نمواً ("الموجة العارمة ترفع كل المراكب"). أما الفقر الذي يولده السوق فناتج عن النقص في الأصول المنتجة (أو الافتقار إلى إمكانيات الحصول عليها).

(90) UNDP, op. cit.

والأهداف المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر التي جاءت في إعلان مؤتمر قمة الألفية". ESCWA (2007a), p. 4.

الإطار 7- أبعاد هامة في مشكلة البطالة في منطقة الإسكوا

معظم العاطلين عن العمل في منطقة الإسكوا هم من الباحثين عن عمل لأول مرة، ومعظم هؤلاء من الشباب. ففي الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، كان معظم الباحثين عن عمل من سكان المناطق الريفية، كان بينهم أيضاً من سكان المناطق الحضرية الذين يفتقرون إلى التحصيل العلمي وإلى المهارات. ومن الأبعاد الهامة لمشكلة البطالة أيضاً طول المدة التي يمضيها الأشخاص بحثاً عن عمل. ففي نهاية التسعينات كان متوسط فترة البطالة 36 شهراً في مصر و35 شهراً في الأردن. و"صفوف العاطلين عن العمل" تطول مع مرور الوقت، و"جنور البطالة" تزداد عمقاً يوماً بعد يوم.

ازدواجية أسواق العمل والأجور في البلدان الأعضاء في الإسكوا

سجل التفاوت في الأجور والمداخل في منطقة الإسكوا اتساعاً ملحوظاً منذ منتصف الثمانينات. وتظهر البيانات المتوفرة أن "الفجوة المتزايدة في الأجور" لا تعبر عن "الفوارق في الإنتاجية" (أو الاستثمار في رأس المال البشري)، بقدر ما ترتبط بفرض الحصول على وظائف ومراكز مرتفعة الرواتب من خلال الروابط الأسرية والعوامل المؤسسية (مثل حظوة "رأس المال الرمزي" على طريقة بورديو)، مما يعمق الانقسام في سوق العمل.

ومن جهة أخرى، يواجه العمال المنخفضو الأجر خطر فقدان وظائفهم أكثر من أولئك العاملين في سوق العمل الأولية. فمع ارتفاع تجدد الوظائف وانعدام الانتظام في الأجور، تقع شريحة كبيرة من القوة العاملة في منطقة الإسكوا ضمن سوق العمل الثانوية، حيث الدخل متدن وغير منتظم، والحماية الاجتماعية ضعيفة. ولعل هذا يبرر تركيز النقاش حول العمالة في منطقة الإسكوا على انعدام الأمن في العمل بقدر ما يركز على انعدام المساواة في الدخل.

وقد أدى تحول العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا في التسعينات إلى مسار جديد للتنمية، قائم على التحرر الاقتصادي وعلى تعزيز الاندماج في السوق العالمية، إلى بروز تحديات جديدة في سوق العمل، وذلك نتيجة لارتفاع معدلات إلغاء وظائف واستحداث وظائف جديدة. وأدى ذلك إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن وعمل شريحة كبيرة من القوة العاملة في منطقة الإسكوا في القطاع غير المنظم. وبنتيجة ذلك، يميل العاملون في أنشطة غير تجارية، من الذين لا يتمتعون بحماية وذوي المهارات المحدودة أكثر فأكثر نحو القبول بوظائف مؤقتة ذات مداخل متدنية وغير مستقرة. فمن الضروري معالجة هذه التناقضات الاجتماعية والاقتصادية لأنها تقوض استقرار الاقتصاد الكلي في منطقة الإسكوا.

استراتيجية إنمائية للمستقبل تركز على كثافة اليد العاملة

كان النقص في فرص العمل في الاقتصادات التي شملتها عملية التحرر في منطقة الإسكوا مؤخراً، مصدراً لتحديات جديدة يواجهها واضعو السياسات على صعيد التشغيل، غير أن أي استراتيجية إنمائية لمنطقة الإسكوا في المستقبل ينبغي أن تهدف أولاً إلى تحقيق مزيد من الإنصاف في توزيع الإيرادات في ظل التفاوت الكبير على صعيد الدخل، وتتضمن تركيزاً على الاستثمار في القطاع العام. فقد أظهرت نتائج المسح لعام 2004 أن الاستثمار العام يسهم في جذب الاستثمار الخاص، ولا سيما عندما يتركز في قطاعات تؤمن عناصر خارجية إيجابية تضمن للاستثمار الخاص مزيداً من الأرباح على المدى الطويل. ومن التوصيات التي يمكن الأخذ بها على صعيد السياسة العامة اعتماد استراتيجية "ثنائية النهج" تستند إلى:

- المزيج الأمثل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص؛
- وجود صناعات ذات تقنيات حديثة إلى جانب مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تعتمد على كثافة اليد العاملة؛
- اتخاذ تدابير لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أداء دور أكبر في خلق فرص عمل جديدة، وذلك عملاً باستراتيجية تركز على كثافة اليد العاملة. وتؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو ومعدلات خلق فرص العمل على المدى المتوسط.

زاي- التشغيل والفقر

لتخفيف حدة الفقر، تظلّ محدودة بطبيعتها ويمكن أن تنطوي على توترات سياسية حادة. ولذلك تبقى القدرة على العمل المورد المجدي الوحيد الذي يملكه الفقراء. وحتى عندما تؤدي الاستراتيجية الإنمائية إلى وضع الأصول المنتجة، كالأراضي والآليات، في متناول الفقراء، يتوقف تخفيف حدة الفقر عموماً على إتاحة مزيد من الفرص للفقراء ليتمكنوا من القيام بأنشطة منتجة ومدة للدخل.

يُفترض أن يكون النمو الاقتصادي السريع والمطرّد أساساً تعتمد عليه أي استراتيجية إنمائية مرتكزة على الحقوق⁽⁹¹⁾. فإعادة توزيع الدخل المتوفر، وإن كانت فعالة

(91) يستند هذا الجزء بمعظمه إلى (Khan و Osmani (2002)

ناحية اختبار التقنية داخل القطاعات، في قطاع النفط خير مثال على هذه الحالة.

ويؤدي النمو عموماً إلى تعزيز فرص العمل، وتحقيق انخفاض في معدلات البطالة وارتفاع في عائدات العمل. ولا يمكن أن تتحسن العمالة في ظل اقتصاد راكد، إلا إذا خفضت عائدات العمل أو ارتفع معدل العمالة الناقصة، وكلتا الحالتين لا تخدمان صالح الفقراء. فوحده النمو المطرد في الاقتصاد الحقيقي، المدعوم بإعادة توزيع الربح، على نحو يزيد حصة القوة العاملة في منطقة الإسكوا، قادر على تمكين الفقراء من زيادة مداخيلهم من خلال تحسين إمكانات الحصول على الوظائف وفرص العمل المنتجة.

حاء- إصلاحات سوق العمل والنمو المرتكز على الحقوق

تظهر التجارب أنَّ التوقعات المتفائلة بدور "إصلاحات" سوق العمل وفعالية حوافز السوق في خلق فرص العمل، لم تصدق في الكثير من الأحيان. فالواقع أن معدلات البطالة استقرت في الأرقام العشرية لأعوام عديدة، وكادت لا تتأثر إيجاباً بالارتفاع الذي سجلته أسعار النفط مؤخراً. ومع أنَّ هذا الارتفاع قد أدى إلى تحسن في الركائز الاقتصادية، يبقى في واقع البطالة دليل على عناصر في السياسات المنتهجة حالياً في المنطقة تشكو من خلل أساسي⁽⁹²⁾. فهذه السياسات التقليدية، وإن كانت تحفز النمو في قطاعات معينة، تعجز عن معالجة مواطن انعدام المساواة التي تسبب الفقر حتى عندما يكون الاقتصاد في حالة انتعاش.

وإصلاحات سوق العمل التي تنطلق من الاستراتيجية الإنمائية الجديدة المرتكزة على الحقوق لا تشدد على مبادئ "التحرر" أو "المرونة" بحد ذاتها، لأنها غير فعالة ومكلفة ومصدر للشقاق الاجتماعي. بل ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات هو إرساء الحق في العمل اللائق كما تحدده منظمة العمل الدولية:

العمل اللائق يجسد تطلعات الأفراد في حياتهم العملية، تطلعاتهم إلى الحصول على الفرص وجني الدخل؛ تطلعاتهم إلى إحقاق حقوقهم، وإسماع صوتهم وتقدير جهودهم. العمل اللائق يجسد تطلع الأفراد إلى الاستقرار الأسري والتنمية الذاتية؛ إلى العدل والمساواة بين الجنسين ... فالعمل اللائق يختصر أربعة أهداف استراتيجية

ويعاني الفقراء عموماً من العمالة الناقصة ومن تدني العائد على العمل (أي من النقص في فرص العمل ونوعية الفرص المتاحة). والعمالة الناقصة يمكن أن تكون إما مكتوفة (في حالة الذين لا يجنون ما يكفي لتجاوز خط الفقر لأنهم لا يزالون عمالاً بدوام كامل) أو مقتنعة (في حالة الذين يزالون عمالاً بدوام كامل، ولكن بكثافة متدنية وفي إطار مؤسسي يسهل تقاسم العمل والدخل). ويمكن أن يعزى تدني عائد العمل إلى ثلاثة أسباب مختلفة من حيث التحليل، أولها المنافسة مع الوافدين المحتملين إلى سوق العمل بأجور متدنية بسبب الفائض في اليد العاملة داخل الاقتصاد؛ وثانيها تدني الإنتاجية بسبب ضعف المهارات أو قلة التكنولوجيات أو عدم كفاية العوامل التكميلية؛ وثالثها الاتجاهات السلبية لمعدلات التبادل التجاري بسبب انخفاض أسعار المنتجات أو ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، بما في ذلك ارتفاع تكاليف الائتمان.

وتساهم معالجة أسباب الفقر المختلفة في مساعدة الفقراء في إيجاد فرص عمل تدّر عليهم مزيداً من الدخل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتخاذ تدابير اقتصادية من ناحية العرض والطلب. فمن ناحية العرض، هناك عوامل طويلة الأجل تؤثر على نمو القوى العاملة، وهناك عوامل قصيرة وطويلة الأجل تؤثر على المعروض من القوى العاملة في مجال معين. ومن ناحية الطلب، هناك عوامل قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل. أما العوامل القصيرة الأجل فتتربط بالدورة الاقتصادية، وتتناولها النظرية الكينزية التقليدية. وعلى المدى الطويل، يتحدد الدخل المحتمل للفقراء وفقاً لمعدل نمو الاقتصاد، ومرونة التشغيل نسبة إلى نمو الناتج ونوعية العمل. ولا يقصد بنوعية العمل العائد على العمل فحسب، بل تشمل مجموعة من الصفات التي تندرج ضمن مفهوم معايير "العمل اللائق" التي حددها منظمة العمل الدولية كالحماية من الصرف الجائر، ومعايير الصحة والسلامة في العمل، وطول يوم العمل وقدره العمال على التنظيم والتفاوض جماعياً مع أرباب العمل، ومدى مشاركتهم في عمليات صنع القرار.

ويتوقف مدى ازدياد فرص العمل مقابل كل نقطة مئوية إضافية من النمو على توزع هذا النمو على مختلف القطاعات (أي مدى تركزه في القطاعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة) واختيار التقنية (أي مدى اعتماد التكنولوجيا على كثافة اليد العاملة) ومعدلات التبادل التجاري (أي كون معدلات التبادل التجاري الداخلي والخارجي، لصالح القطاعات التي تركز على كثافة اليد العاملة). ومن الأسباب الرئيسية لعجز النمو الاقتصادي عن تحقيق مساهمة فعلية في تخفيف حدة الفقر في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا، هو عجز النمو عن تعزيز كثافة اليد العاملة، سواء أكان من ناحية تكوين الناتج أم من

نسبة القوى العاملة من المواطنين، وبالتالي إلى الحد من ازدواجية أسواق العمل في هذه البلدان. والسبيل إلى ذلك هو في تحسين مهارات المواطنين وإنتاجيتهم، بحيث يتمكنون من منافسة العمال الأجانب ذوي المهارات العالية، وذلك رغم ارتفاع الحد الأدنى لأجور العمال المحليين⁽⁹⁶⁾. ويختلف الحال في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حيث تكثر مشاكل البطالة والعمالة الناقصة وغير المنتجة، وتندر الموارد المتاحة لمعالجتها.

فرع مستويات التشغيل والأجور هو عنصر لتحسين الرفاه للجميع، غير أنّ زيادة الأجور لا يمكن أن تتجاوز نمو الإنتاجية بكثير وفترات طويلة نظراً إلى الآثار التي يُحتمل أن يخلّفها ذلك على الربحية والاستثمار، وعلى الميزان المالي (في حالة موظفي القطاع العام). وما من حلّ جاهز لهذه المشكلة، بل ينبغي إجراء مفاوضات دورية للتوصل إلى حلول محدّدة وقصيرة الأجل لكل حالة أو قطاع على حدة. وفي بعض القطاعات، تنخفض كلفة الوحدة مع ازدياد حجم المبيعات، الأمر الذي يسمح بزيادة سخية نسبياً في الأجور؛ وفي قطاعات أخرى، تبقى كلفة الوحدة ثابتة أو حتى تزيد، في حين تمّول قطاعات أخرى من الضرائب العامة. فما من حلّ مثالي لجميع القطاعات الاقتصادية، إنّما ينبغي تحديد مهلة قصوى لتحسين الأجور وتحقيق الإنصاف من خلال النمو المطرد في الإنتاجية، والمفاوضات المركزية الثلاثية التي يشارك فيها العمال وأرباب العمل والحكومة، سعياً إلى تحقيق توازن بين زيادة الأجور ونمو الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي. فالانتماء الموجّه، وحوافز التصدير والتشغيل، وسياسات الاستيراد، وتدخل القطاع العام، والمفاوضات حول الأنظمة هي بعض من الأدوات المتاحة من أجل دعم تحقيق النتائج المرتكزة على الحقوق.

وإذا حصلت الزيادة في متوسط الأجور تدريجياً وبالتزامن مع خفض حصة المنطقة من الواردات، فيستفيد العمال المنخفضو الأجور، وأيضاً الشركات الأكثر إنتاجاً، لا سيما في القطاعات القائمة على كثافة رأس المال. فهذه الشركات تستأثر بالأرباح التي ترتبط بحصة أكبر من السوق بحيث تزيد الإنتاجية بينما يتكبّد منافسوها الأقل فعالية الخسائر. فحوافز التصدير والانتماء الموجّه والحماية الانتقائية للواردات سوف تدعم تكييف القطاعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة مع نظام السياسات العامة الجديد، وتقدّم في الوقت نفسه مجالاً بديلاً للربحية والنمو. وأخيراً، ينبغي استعمال الأموال العامة لإعادة تدريب العمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بسبب إفلاس الشركات غير الفعالة أو انخفاض عدد الوظائف المتدنية الأجور، وذلك لتمكينهم من إيجاد فرص عمل أكثر إنتاجية وأفضل

هي: المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية؛ وفرص العمل والدخل؛ والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي؛ والحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي. وهذه الأهداف تصح على جميع العاملين، نساءً ورجالاً، سواء أكانوا يعملون في القطاع المنظم أم القطاع غير المنظم، لقاء أجر أم للحساب الخاص، في الحقول أم في المصانع والمكاتب، في المنزل أم في المجتمع... فالعمل اللائق هو ركيزة أساسية في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة العادلة والشاملة⁽⁹³⁾.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهود تقودها الدولة لتخفيف حدة الفقر من خلال خلق فرص للعمل في القطاع العام ولو بأجور وإنتاجية متدنية، كبرامج "الملاذ الأخير للعمل". وأمّا السبيل الوحيد إلى تحقيق استراتيجية إنمائية مرتكزة على الحقوق فهو في خلق فرص عمل للفقراء، وخاصة الشباب منهم، تسهم في إرساء الحق في التنمية في منطقة الإسكوا.

ولا تهدف هذه السياسة إلى توليد فرص العمل داخل المنطقة وحسب، بل تهدف إلى الحد من تسرّب الأجور والاستهلاك، وإلى دعم تنمية قطاعي الصناعة والخدمات في المنطقة. وينبغي أن يستند هذا التحوّل في بنية أسواق العمل في المنطقة إلى أنظمة وحوافز تشجّع الشركات على استخدام العمال الشباب، واعتماد برامج للتقاعد المبكر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق تكافؤ الفرص⁽⁹⁴⁾. وينبغي كذلك تسهيل منح القروض وتوفير الدعم المؤسسي لأصحاب المشاريع الجدد، ولا سيما تبسيط إجراءات تسجيل الشركات الجديدة⁽⁹⁵⁾. وينبغي في هذا الإطار تنظيم العاملين من خارج بلدان الإسكوا، واستيعابهم في وظائف لائقة تكون منتجة وأساسية ولا يمكن ملأها بعمال من المنطقة.

طاء- برامج التشغيل في منطقة الإسكوا

وعلى الرغم من خطورة مشكلة البطالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يبدو أن هذه البلدان تمتلك الوقت والموارد الكافية لكي تنجز تحوّلها إلى استراتيجية إنمائية ترتكز على الحقوق، وتهدف إلى تخفيف البطالة، وزيادة

(93) يمكن الحصول على معلومات إضافية حول مفهوم العمل اللائق من زيارة الموقع التالي: http://www.ilo.org/global/About_the_IL0/Mainpillars/WhatIsDecentWork/lang-en/index.htm.

(94) Abrahart, Kaur and Tzannatos, op. cit., p. 26.

(95) ESCWA (2007a), p. 3.

(96) Girgis, op. cit., p. 102.

منتجة أو رفع إنتاجية اليد العاملة مع مرور الوقت(99). وتظهر التقييمات التجريبية أن احتمالات حصول المشاركين في برامج الأشغال العامة على عمل غير مدعوم بإعانة هي ضئيلة، وهم يجنون عموماً أقل مما يجنيه أقرانهم في مجموعات أخرى. ويستبعد أن تحسّن هذه البرامج ظروف العمل أو أجور العمال الشباب. فأكثر برامج الأشغال العامة نجاحاً هي تلك التي تُنفذ في ظل ظروف مؤاتية على صعيد الاقتصاد الكلي.

ويصح الوضع نفسه على برامج سوق العمل الناشطة، فتأثيرها وجدواها الاقتصادية لا يعتمدان على تصميمها وحسب، بل على الإطار الاقتصادي العام حيث يجري تطبيقها. فتدريب العاطلين عن العمل منذ مدة طويلة مثلاً مفيد عندما يكون الاقتصاد في تحسّن (بوجود برامج تدريبية في العمل منظمة ضمن نطاق وتوجّه محدّدين ومدرّة لأفضل العائدات). فبرامج تدريب العمال الشباب لا تحدث أثراً إيجابياً كبيراً على آفاق عملهم أو أجورهم ما بعد التدريب. والتدريب لا يمكن أن يعوّض إخفاق نظام التعليم. فبرامج تنمية المؤسسات الصغرى تقبل بها عادة شريحة صغيرة فقط من العاطلين عن العمل، وتترتب عليها آثار كبيرة تتعلق بالجمود والتنقل. ومعدل فشل هذه المؤسسات التجارية مرتفع جداً. وكما هو الحال بالنسبة إلى تدريب العاطلين عن العمل منذ مدة طويلة، فإنّ الفرص كبيرة لنجاح المساعدة التي تستهدف فئات معيّنة (مثل النساء والمسنين). ويرجّح أخيراً ألا يكون لبرامج دعم الأجور أثر إيجابي، حيث تترتب عليها تأثيرات كبيرة تتعلق بالجمود والاستبدال من العمل، ونواتج هذه البرامج على أجور للمشاركين وعملهم هي أيضاً سلبية عموماً لدى النظر فيها إزاء مجموعة مستخدمة للمقارنة. وأخيراً، تتوقف فعالية المساعدة في البحث عن عمل وجدواها الاقتصادي على حسن التصميم والتنفيذ(100).

أجراً في أماكن أخرى. فهذه السياسات المتوسطة الأجل تساعد على رفع الإنتاجية، وزيادة مرونة سوق العمل، وخفض البطالة الهيكلية، وفي الوقت نفسه خلق حوافز للتصدير ولنمو الإنتاجية الطويلة الأجل داخل الاقتصاد.

ويمكن تنظيم العاملين الوافدين من خارج المنطقة في وظائف لائقة للعمال الأجانب في مختلف أنحاء المنطقة، وبخاصة وظائف تكون منتجة وأساسية، ولا يمكن ملؤها بعمال من المنطقة. ويمكن أن تستفيد أنظمة أسواق العمل في المنطقة من تجربة البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تضمن حق العمال في المنطقة في البحث عن عمل في أي مكان ضمن هذه المنطقة، وتقوم في الوقت ذاته بحصر توافد عمال آخرين في المجالات التي تحتاج إلى عمال. وهذه السياسة لا تهدف إلى توليد فرص العمل داخل منطقة الإسكوا وحسب، بل تحدّ من تسرّب الأجور والاستهلاك، وتساعد على دعم تنمية قطاعي الصناعة والخدمات في المنطقة. وينبغي أن يستند هذا التحول في أسواق العمل في المنطقة إلى أنظمة وحوافز تشجع الشركات أعلى استخدام العمال الشباب، واعتماد برامج للتقاعد المبكر، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق تكافؤ الفرص(97). وينبغي كذلك تسهيل منح القروض وتوفير الدعم المؤسسي لأصحاب المشاريع الجدد، ولا سيما تبسيط إجراءات تسجيل الشركات الجديدة(98).

ويمكن أن تقدّم برامج الأشغال العامة أفعالاً مؤقتة بأجر منخفض لفئات العمال المحرومة نسبياً، ولا سيما منهم أولئك الذين يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة، أو يفقدون إلى المهارات أو هم من ذوي المهارات المحدودة. ويمكن أن تستهدف هذه البرامج العمال من كبار السن، أو النساء أو الشباب أو العاطلين عن العمل منذ مدة طويلة في مناطق منكوبة، وأن تتضمن برنامجاً مؤقتاً لشبكة أمان. وبلاستناد إلى أماكن انتشار هؤلاء العمال، يمكن أن تزود هذه البرامج المجتمعات المحلية الفقيرة بالحاجات الأساسية أو بالبنى التحتية. ويسهل تنظيم برامج الأشغال العامة نسبياً لأنّ العمال يختارون بأنفسهم: فنظراً إلى طبيعة فرص التشغيل ومكانها ومعدل الأجور، لا يبحث العمال الذين لديهم مصادر دخل بديلة عن فرص عمل في إطار هذه البرامج في القطاع العام. ويمكن أن توفر هذه البرامج أيضاً فرص عمل مرنة (كالدفع بحسب المهمة أو الشغل بالقطعة أو المقاول)، تتماشى مع الدوامات المرنة.

وهذه البرامج، وإن كانت تتميز بنواح إيجابية تجعلها مفيدة، خاصة في أوقات الحاجة، تبقى محدودة لأسباب عديدة. فهي لا تنطوي على حافز لتوزيع العمال بطريقة

(99) Tzannatos, op. cit., pp. 146-8

Abrahart, Kaur and Tzannatos, op. cit., (100) pp. 36-39.

(97) Abrahart, Kaur and Tzannatos, op. cit., p. 26

(98) ESCWA (2007a), p. 3

الإطار 8- الملاذ الأخير للعمل

يشكل الربع نصف دخل المنطقة تقريباً، وحصة الاقتصاد الإنتاجي والعمل صغيرة نسبياً بحيث لا تكفي لتحقيق نمو في الإنتاجية وزيادة في فرص العمل ما تتناسب مع نمو القوة العاملة، ويمكن لتدابير إعادة توزيع الدخل أن تساعد على إيجاد مخرج لأمزق البطالة إلى أن تتحقق زيادة في فرص العمل المنتجة تتناسب مع نمو القوة العاملة. ولذلك، يمكن أن يساعد تحرك الحكومة على تحقيق استقرار في الاقتصادات الرأسمالية عبر مجموعة متنوعة من القنوات تشمل المبادرات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، والبرامج الخاصة بتوليد فرص العمل، والمفاوضات مع الشركاء الاجتماعيين (لا سيما أرباب العمل والنقابات العمالية). وقد اقترح هيمان مينسكي^(١) في حالات شبيهة بما تشهده منطقة الإسكوا، أن تؤدي الحكومات دور الملاذ الأخير للعمل. وفي هذه الحالة، تحدد الحكومة معداً للأجور لجذب كل من يريد الحصول على عمل في إطار الدولة. وللعاملة الناقصة في القطاع العام الكثير من خصائص هذا النهج.

وقدّم مينسكي^(٢) هذا الاقتراح على صعيد السياسة العامة لكي "تحلّ نفقات القطاع العام المولدة للموارد محلّ العديد من المدفوعات والمستحقات المحوّلة، والتي أصبحت تشكل جزءاً أساسياً من الإنفاق غير العسكري" في الاقتصادات المتقدّمة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال "إضفاء الكثير من المرونة على الطلب على اليد العاملة، بحيث لا يتوقف على توقعات الربح في الأعمال التجارية على المديين الطويل والقصير". ويشير تحليل كينيس إلى وجوب توليد هذا الطلب بإيعاز من الحكومة.

وتستند فكرة برامج "الملاذ الأخير للعمل" إلى أسس بسيطة للغاية، غير أنّ التفاصيل مهمة في حال العمل على تدابير مماثلة للمنطقة. فإذا كان مستوى الأجور، تحديداً، شديد الانخفاض في هذه البرامج الحكومية، فقد تعجز هذه الأخيرة عن القضاء على البطالة والفقر. أما إذا كان شديد الارتفاع فقد تكون هذه البرامج مرتفعة الكلفة وقد تتسبّب في إبعاد العمال عن القطاع الخاص، وربما تؤدي إلى سوء في توزيع الموارد. ويمكن كذلك أن تؤدي الأجور المضمنة إلى حصول تضخّم في الطلب أم في الأجور (في حين توقع مينسكي أن تؤدي الأجور المضمنة إلى ترسيخ توقعات الأجر الإسمي في القطاع الخاص فتساعد على تثبيت توقعات التضخّم). ويمكن أيضاً أن يؤدي السعي إلى التشغيل الكامل إلى تثبيت توازن الضغوط التجارية، وبخاصة في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة نظراً إلى تأثير الاستهلاك الإضافي على واردات البلد. ويرجّح تحقيق هذه النتيجة إذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية. وخلاصة القول، إنّ البرامج التوسعية، وبرامج الملاذ الأخير للعمل تحديداً، قد تؤدي إلى التضخّم والعجز في الحساب الجاري، غير أنّ وجود البطالة يبرّر العمل بهذه البرامج. ومن منظور غير مباشر، يمكن أن تساعد السياسات من قبيل برامج الملاذ الأخير للعمل في مواجهة قيود سياسية معينة لأن هذه البرامج تعزز قدرات التفاوض لدى العمال المنظمين. وبعد القضاء على خطر البطالة، يمكن أن يتراجع الانضباط في مكان العمل ومعه إنتاجية اليد العاملة، وإن كان مدى هذا التراجع في الواقع رهناً بالإطار المؤسسي.

ولا تحدث برامج الملاذ الأخير للعمل بالضرورة أثراً في زيادة التضخم إذا كانت الأجور المضمنة مثبتة عند معدل قريب من الحد الأدنى المعمول به. وفي هذه الحالة، إذا حصلت زيادة استثنائية في الأسعار في إطار عملية التكيف مع البيئة السياسية الجديدة فلن يتبعها بالضرورة ارتفاع في التضخم. وتطرح هذه النتيجة تساؤلات، وخاصة في الاقتصادات الصغيرة. فسيطلب الموظفون الجدد في القطاع العام سلعا وخدمات من نتائج القطاع الخاص، إضافة إلى السلع المستوردة، وقد ترفع المؤسسات التجارية الأسعار للتعويض عن ارتفاع تكاليف الأجور أو للاستفادة من الزيادة في الطلب. وسيؤدي هذا الأمر إلى تعزيز قدرات العمال على التفاوض، مما قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار في الاقتصاد، يتوقف على طبيعة المنافسة الخارجية وحدتها، ومدى تخفيض قيمة سعر الصرف، واستجابة الأسواق المالية، وخاصة إذا كان الاقتصاد معروفاً بانعدام الاستقرار فيه.

ويعتمد نجاح برنامج الملاذ الأخير للعمل على دقة تصميمه، وهو لا يقتصر على مستوى الأجور المضمنة، والاعتراف بالحاجة إلى تكيف سعر الصرف من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، بل يشمل منح العاملين الجدد في الحكومة أيضاً فرص عمل منتجة و/أو برامج تدريبية مفيدة اجتماعياً. ويجب أن يجري توزيع العمال الجدد على أساس كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد وأن يهدف إلى رفع إنتاجية اليد العاملة على المدى القصير، وإلا تضيق المواهب ويدفع الاقتصاد مع الوقت ثمناً باهظاً للقضاء على البطالة. فالزيادة في إنتاجية اليد العاملة ينبغي أن تكون عموماً أسرع من تكاليف الأجور لكل وحدة، بهدف التمكن من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، واستحداث موارد للتوزيع، وضبط ضغوط التضخم. وإذا كانت الزيادة في فرص العمل متزامنة مع الزيادة في الإنتاجية يمكن أن يقوم القطاع المهيمن، وإن كان هذا الأمر غير مضمون على الإطلاق، بتخفيض توقعاته بشأن الربح للوحدة نظراً إلى تحسّن أوضاع السوق.

ويستند إنجاز هذه النتائج الإيجابية إلى الدعم الذي تقدّمه السياسة الانتمائية الملائمة التي تشمل اتخاذ المبادرات الحكومية وتقديم الحوافز للمؤسسات المالية الخاصة الممتلئة. ويعزز تدفق الموارد باتجاه أنشطة معينة القدرات والإنتاجية ويساعد على ضبط الضغوط التضخمية الناجمة عن السياسات الحكومية التوسعية. وأخيراً، من الضروري النظر في آثار تخفيض قيمة العملة على الأجور الحقيقية. فقد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى توليد التضخم وخفض القدرة الشرائية لدى العمال. ويترتب على ذلك آثار تؤدي إلى تراجع في توزيع الدخل، وإلى خفض قيمة المضاعف، وقد ينخفض حتى مستوى التشغيل المحلي، إلا إذا حقق صافي الصادرات زيادة كافية (وهذا رهن بشرط مارشل-ليرنر). ويمكن تفادي هذه النتائج السلبية، ولو جزئياً، عبر خفض تعويض للضرائب على الأجور، الأمر الذي يحفظ الأجور الحقيقية وتأثير المضاعف رغم تخفيض قيمة عملة البلد أو البلدان المعنية. وفي خيار بديل، يمكن منح المنتجين المحليين إعانات مباشرة أم غير مباشرة علماً أنّ هؤلاء قد يكونون مقيدون بالقواعد التي تفرضها منظمة التجارة العالمية.

(أ) Minsky (1986), p. 300.

(ب) Ibid., p. 151.

باء- خلاصة

يُستخلص من هذا الفصل أن الاستراتيجية الإنمائية المرتكزة على الحقوق تتطلب تنسيقاً وثيقاً بين أنشطة القطاعين الخاص والعام والأنظمة التي ترعاها الدولة لتوزيع الموارد بين القطاعات وفي توقيت معين (بما في ذلك التدفقات الدولية لرأس المال)، من خلال السياسات الصناعية والمالية التي تعزز النمو. فهذه السياسات، وكذلك التحوّل الاستراتيجي الذي تدعّمه، ضرورية لبلوغ الأهداف الصعبة المتعلقة بتوليد فرص العمل التي تحتاج إليها بلدان الإسكوا حالياً. ولا يمكن معالجة التحديات الناجمة عن تأصل البطالة والفقر وتركز السلطة في المنطقة بفعالية عن طريق السياسات التقليدية المنتشرة في المنطقة حالياً. فلا بدّ من التحوّل بمفهوم هذه السياسات نحو استراتيجيات إنمائية تركز على الحقوق والعمل على خلق فرص عمل لائقة لغالبية السكان في منطقة الإسكوا.

لا شكّ في أنّ الربط بين السياسة العامة وأثرها على التنمية هو عنصر مهم لا غنى عنه في تحقيق النتيجة المثلى منها. غير أنّ أمن المنطقة هو شرط أساسي للتنمية. فمن المعروف لدى الجميع أنّ النزاعات أو احتمالات نشوبها تعوق مسار التنمية المنشود وتضرّ به. ولذلك لا بدّ من

اعتماد ميثاق أممي جديد للمنطقة يكون جزءاً أصيلاً من استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، يتضمّن مفهوم الأمن البشري الأمن القومي الذي يشمل حماية حق سكان المنطقة في تقرير مصيرهم، لا سيما في فلسطين؛ والأمن الديمقراطي الذي يضمن عبر حماية حقوق المواطنة للسكان وإرساء المساءلة الديمقراطية في بلدان الإسكوا؛ والأمن الاقتصادي ويشمل الحق في العمل اللائق والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، الذي ينبغي تعزيزه من خلال التنظيم الإقليمي والتكامل الاقتصادي. وهذه التدابير الأمنية مجتمعة تسهّل الانتقال إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية المرتكزة على الحقوق المقترحة لمنطقة الإسكوا.

وينبغي أن تعتبر الحقوق التي تدعو لها الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة "رزمة" شاملة وأن يكون تطبيق "رزمة الحقوق" هذه وترسيخها الهدف الرئيسي للاستراتيجية المرتكزة على الحقوق في منطقة الإسكوا. فبعد عقود شهدت نتائج مخيبة للأمال في التنمية، وإنجازات محدودة إرساء أسس الديمقراطية وتحسين الرفاه، حان الوقت لاستعراض التجربة، واستخلاص الدروس والنظر في استراتيجية إنمائية بديلة للمنطقة.

رابعاً- لمحة عن السياسات الاجتماعية المتكاملة

20 في المائة من مجموع السكان في العراق، و40 في المائة من سكان الريف، ونصف السكان في اليمين(104).

وأحرزت البلدان الأعضاء في الإسكوا كذلك تقدماً مماثلاً في مجالي التعليم ومحو الأمية. فالإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت على وشك تحقيق الهدف المعني بتعميم التعليم الابتدائي، حيث بلغ صافي معدل القيد 97 في المائة أو أكثر. وتمكنت معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا من سد الفجوة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي، حيث حقق أكثر من ثلث هذه البلدان التكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي في عام 2005(105). وتدلّ المؤشرات على اتجاه مماثل في مرحلة التعليم الثانوي. وفي الفترة نفسها، ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار، ولكن بفوارق كبيرة داخل المنطقة وبين الجنسين. "ففي عام 2005، شكلت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة 90 في المائة أو أكثر من السكان الذين هم في سن الخامسة عشرة وما فوق في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وفلسطين وقطر ولبنان، في حين بقي أكثر من ربع الكبار في مصر ومن النصف تقريباً في اليمن في عداد غير الملمين بالقراءة والكتابة، وبالتالي تسجل الأمية لدى النساء أعلى المعدلات في مصر واليمن حيث لا تتعدى نسبة اللواتي يجدن القراءة والكتابة 60 في المائة في مصر، و34.6 في المائة في اليمن"(106).

باء- التأخر في التنمية البشرية

على الرغم من المكاسب التي حققتها المنطقة على صعيد التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، والثروة التي تتمتع بها أجزاء عديدة منها، لا يزال عبء الحرمان البشري كبيراً. وقد تناولت أعداد سابقة من تقرير التنمية الإنسانية العربية التحديات التي تواجهها المنطقة على صعيد التنمية وانعكاساتها على المستقبل(107). فالتقرير الأول أشار إلى أن العجز في التنمية البشرية يعود إلى عجز في ثلاثة مجالات رئيسية هي: "عجز في الحرية"، "عجز في تمكين المرأة"، "عجز في قدرات

ألف- الإنجازات في منطقة الإسكوا

شهدت منطقة الإسكوا طوال العقود الخمسة الماضية إنجازات غير مسبقة على صعيد التنمية البشرية. فالإحصاءات الاجتماعية الوطنية تشير إلى تقدم كبير أحرزته المنطقة في الصحة والتعليم والتغذية ومستوى المعيشة. غير أن المتوسط الكلي لمؤشرات التقدم يخفي فوارق كبيرة داخل البلدان وفيما بينها.

وخلال الأعوام الخمسة عشر، أي بين عامي 1990 و2005، انخفض معدل وفيات الرضع في جميع بلدان الإسكوا، لكنّ الفوارق بين فرادى البلدان تبقى كبيرة. ففي عام 2005، تراوح معدل وفيات الرضع بين حد أقصى قدره 77.2 وفاة لكل 1 000 من المواليد أحياء في اليمن وحد أدنى قدره 7.7 وفاة لكل 1 000 من المواليد أحياء في الإمارات العربية المتحدة(101). وخلال الفترة نفسها، انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع بلدان المنطقة أيضاً. ففي عام 2005، سجلت الإمارات العربية المتحدة والكويت أدنى معدل لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث بلغ 10.3 وفاة لكل 1 000 من الذكور و9.4 لكل 1 000 من الإناث في الإمارات العربية المتحدة، و10.4 لكل 1 000 من الذكور و9.4 لكل 1 000 من الإناث في الكويت، بينما سجل اليمن أعلى معدل، حيث بلغ 92.9 وفاة لكل 1 000 من الذكور و91.7 لكل 1 000 من الإناث(102). أما المؤشر الصحي الآخر، وهو متوسط العمر المتوقع عند الولادة، فُسجل تحسناً أيضاً خلال الفترة نفسها في جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا باستثناء العراق حيث انخفض هذا المتوسط بين عامي 1990 و2006 من 63 سنة إلى 54.9 سنة للرجال ومن 62 إلى 61.6 سنة للنساء، وذلك بسبب النزاع المستمر(103).

وتجاوزت نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب في عام 2005، 90 في المائة في ثمانية بلدان من مجموع البلدان الأعضاء في الإسكوا. غير أن أكثر من نصف السكان في فلسطين ومصر واليمن لا يزالون محرومين من خدمات الصرف الصحي المحسنة. وتبلغ نسبة الذين لا يحظون بخدمات مياه الشرب المحسنة

(104) Ibid., p. 7

(105) Ibid., p. 19

(106) Ibid., p. 22

(107) UNDP and Arab Fund for Economic and Social Development (2002, 2003 and 2005).

(101) ESCWA (2007e), p. 8

(102) Ibid., p. 10

(103) Ibid., p. 12

الإنسان ومعارفه". وقد سلط التقرير المذكور الضوء على المشاكل الملحة التالية(108):

- (أ) ارتفاع معدلات الأمية؛
- (ب) تدهور نوعية التعليم؛
- (ج) بطء البحث العلمي والتطوير التقني؛
- (د) ضعف القاعدة الإنتاجية والقدرة التنافسية؛
- (•) توسع رقعة الفقر؛
- (و) ارتفاع معدلات البطالة.

وفي أنحاء عديدة من المنطقة، يتزايد عدم الارتياح حيال التوجّه الذي رُسم للتنمية الاقتصادية في الأعوام الأخيرة. فقد أدى انعدام الأمن الاقتصادي، وما يسببه من انعدام المساواة، وتقليص الخدمات الاجتماعية إلى الوقوع في حلقة مفرغة من الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي وانعدام الاستقرار السياسي، حيث المجتمعات المحلية الأشد فقراً وحرماناً هي الأقل قدرة على تحمل الصدمات الناجمة عن الأزمات المالية والكوارث الطبيعية والنزاعات الأهلية. فقد أثار ارتفاع ثمن السلع الغذائية، مؤخراً موجة استياء عارمة. ففي الأشهر القليلة الماضية، ارتفع سعر الخبز أكثر من النصف في مصر، وقضى حوالى عشرة أشخاص في صدامات ضمن صفوف صفوف الخبز الطويلة(109). وقد أظهرت الاضطرابات التي أثّرت حول موضوع المواد الغذائية في مصر وفي أماكن أخرى الطبيعة الهشة لمصادر معيشة الفقراء والمحرومين.

ويأتي ضعف شرائح واسعة من السكان في ظل استمرار التمسك بمبدأ أن النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للأمن الاجتماعي والازدهار. فقد توقّعت حكومات المنطقة أن يؤدي الاندماج في الاقتصاد العالمي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة والحد من الاضطرابات الاجتماعية، وترسيخ الاستقرار السياسي والاقتصادي العام. ولكن الواقع الذي تعيشه بلدان عديدة في منطقة الإسكوا يدلّ على أن النتيجة اختلفت عن التوقع، فالنمو الاقتصادي وحده لم يحقق منافع اجتماعية واضحة ومنهجية. فعبء الفقر والبطالة لا يزال يثقل كاهل العديد من بلدان المنطقة، والخدمات الاجتماعية الأساسية (كالخدمات الصحية والتعليمية) لا تزال غير متكافئة وغير كافية لتلبية الاحتياجات، والفوارق في المؤشرات الاجتماعية والصحية لا تزال تتسع(110). وحتى البلدان التي تتمتع بالازدهار الاقتصادي وتشهد ارتفاعاً في

مستويات المعيشة لديها مخاوف مشروعة من تأجج التوترات الاجتماعية والاقتصادية الخامة، بحيث تسمح للإيديولوجيات الأصولية بالانتشار(111). وقد ورد في تقرير الإسكوا الصادر في عام 2005 حول التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ما يلي(112):

من غير المرجّح أن تنجح المنطقة العربية بأسرها في القضاء على الفقر والجوع، ولا سيما بلدانها الأقل نمواً. وعلى الرغم من التقدم البسيط الذي أحرز اعتباراً من عام 1990، بقيت في عام 2002 نسبة حوالى 20 في المائة من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي خارج المدارس، وكانت 44 مليون فتاة يتجاوز عمرهن 15 سنة لا يملكن إماماً بالقراءة أو الكتابة. ومع أن المساواة بين الجنسين في الالتحاق بمختلف مستويات التعليم قد تحسنت عموماً، لم تؤد المكاسب التي تحققت في التعليم إلى تمكين المرأة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في المنطقة، وبقيت معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية بين أدنى المعدلات في العالم.

جيم- تغيير مفهوم "النمو أولاً"

اعتبرت النظريات التي تؤيد نهج "النمو أولاً" أن الاقتصاد الدينامي والمستدام و"المربح" وحده قادر على دفع العجلة نحو إرساء نظام اجتماعي وسياسي منصف. ولكن التجارب من مختلف أنحاء العالم لم تثبت حتى اليوم أن نهج "النمو أولاً" قادر على بناء مجتمعات مستقرة وتوليد فوائد إنمائية منصفة ومتساوية بين الجنسين وصديقة للبيئة. فقد حاولت البلدان الأعضاء في الإسكوا، كما العديد من البلدان الأخرى في العالم، الاعتماد على النمو الاقتصادي باعتباره محركاً رئيسياً للتغيير ويولد فوائد اجتماعية. وأنتت تحديات العولمة وشروط سياسات التكيف الهيكلي لتعزز هذا المفهوم. وإزاء هذا التشديد على مفهوم النمو أولاً، ركّزت السياسات والبرامج الاجتماعية في الكثير من الأحيان على إلحاق المواضيع الاجتماعية بالمواضيع الاقتصادية أو تصميم الخطط الاجتماعية المرافقة لها (من شبكات أمان وخدمات اجتماعية متخصصة وغيرها من الخدمات التي تقدمها وزارات متخصصة في قطاعات محددة) من دون إعادة النظر في المفاهيم الأساسية لوضع السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. فعندما حاولت مصر مثلاً

(108) UNDP and Arab Fund for Economic and Social Development (2002), p. v.

(109) BBC News online: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7477441.stm.

(110) ESCWA (2003)

(111) ESCWA (2008)

(112) ESCWA (2005), p. 2

تعالج أعراض الفقر غير أنّها لا تحسّن بالضرورة الإمكانات المتاحة للفقراء لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الكامل.

وتعرّف أدبيات التنمية الاجتماعية السياسة الاجتماعية بأنها مجموعة من التدخلات الهادفة إلى تحقيق تغييرات في الرفاه الاجتماعي والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية عبر توسيع الخيارات والفرص المتاحة للناس في عملية التنمية. وهي تعالج في الوقت نفسه، إلى جانب قضايا الإنصاف والاحتواء والحقوق، جميع أوجه الإنتاج وإعادة الإنتاج والحماية وإعادة التوزيع على الصعيد الاجتماعي⁽¹¹⁶⁾. وتحقق السياسة الاجتماعية التكامل والترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بحيث تكون كلاً متماسكاً.

وفيما يلي تعريف السياسة الاجتماعية، كما ورد في أحد تقارير الإسكوا⁽¹¹⁷⁾:

نهج ثابت وشامل يتطلب التزاماً أخلاقياً، ويعمل ضمن أطر نظامية ومؤسسية على التدقيق في آثار أي سياسة من السياسات العامة على الإنصاف الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وذلك في المجالات الاقتصادية والمالية والبيئية وغيرها من المجالات. ويسعى هذا النهج منذ البداية إلى تطبيق الآثار السلبية التي يمكن أن تلحقها أي سياسة بمجموعات أو فئات معينة وإلى ضبطها. ويعالج نهج السياسة الاجتماعية ضرورات النمو الاقتصادي بطريقة تساعد الأفراد والمجتمعات المحلية على تخطيط حياتها وتنظيمها عن طريق وضع سياسات عامة مرتكزة على الإنصاف وإعادة التوزيع.

وتعزز السياسة الاجتماعية النمو الاقتصادي من خلال معالجة الهياكل والظروف الاجتماعية التي قد تحول دون حصول الجميع على الحق الأساسي في الاحتواء والمشاركة كمواطنين متساويين في المجتمع. وتُعنى السياسات الاجتماعية بتلبية احتياجات الفقراء والضعفاء وتضمن حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية التي

تطبيق سياسات التكيف الهيكلي شهدت تفككاً في اقتصاداتها التقليدية، وهي لذلك لا تزال تواجه ارتفاعاً مقلقاً في أعداد العاطلين عن العمل والفقراء⁽¹¹³⁾. وأظهر مسح أجري في الأردن مؤخراً حول مداخل الأسر ونفقاتها أنّ المسار الذي تسلكه التنمية الاقتصادية حالياً لم يحقق النتائج المرجوة، وأنّ الفجوات الاقتصادية الأخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء في البلد تدعو إلى القلق. فبين عامي 2002 و2004، حصلت زيادة كبيرة في حصة الأغنياء من الدخل بينما بقيت حصة الفقراء على حالها⁽¹¹⁴⁾.

أما بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط فطُبقت نهج "النمو أولاً" بدرجات متفاوتة وحققت بالتالي نتائج متفاوتة. فالإمارات العربية المتحدة استعملت مواردها النفطية الكبيرة لبناء اقتصاداتها فأصبحت دبي اليوم مركزاً هاماً للأعمال والتجارة الحرة. واستطاعت من خلال ما حقته من نجاح في النمو الاقتصادي أن تحقق لشعبها الرخاء، لكن فوائد هذا النمو لم تأت على الجميع بالتساوي. والإمارات العربية المتحدة تعتمد بشدة على العمال المهاجرين (عمال البناء والخدمة المنزلية، وغيرهم) الذين يعيشون على هامش المجتمع ولا يتمتعون أحياناً بحماية ورعاية اجتماعية كافية.

وليست منطقة الإسكوا المنطقة الوحيدة في العالم التي اعتمدت سياسات نهج "النمو أولاً". ففي آسيا وأمريكا اللاتينية وفي أماكن أخرى، بلدان عديدة نفذت سياسات مماثلة، وتبين لها لاحقاً أن النمو والاستقرار الاقتصاديين غير كافيين لبلوغ الحدّ الذي يؤدي إلى إرساء أسس المواطنة المتساوية لمختلف الفئات الاجتماعية. فالأبحاث والمعلومات المرتكزة على الأدلة من مختلف بلدان العالم (بما فيها فنلندا وبلدان آسيوية وأوروبية عديدة) تشير أكثر فأكثر إلى ضرورة التفكير في اعتماد نهج "النمو المنصف"⁽¹¹⁵⁾.

دال- دور السياسات الاجتماعية

ويشكّل غياب سياسة اجتماعية واضحة عاملاً رئيسياً من العوامل التي تعوق التنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة. فقد ركّزت معظم السياسات الاجتماعية حتى اليوم على التخفيف من حدة الفقر من خلال شبكات الأمان والبرامج الاجتماعية بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية التي تولّد الفقر والاقصاء. فهذه التدخلات القصيرة الأجل قد

See United Nations Research Institute for (116) Social Development (UNRISD) project on financing social policy, available at: [http://www.unrisd.org/unrisd/website/projects.nsf/\(httpProjectsForProgrammeAreaen\)/5D06F96FA42129E0C12571D30037DC6?OpenDocument](http://www.unrisd.org/unrisd/website/projects.nsf/(httpProjectsForProgrammeAreaen)/5D06F96FA42129E0C12571D30037DC6?OpenDocument).

.ESCWA (2008) (117)

.ESCWA (2008) (113)

.Al-Darawi (2007) (114)

.Wiman, R. et al. (2007) (115)

الإنسان. ومن ركائز السياسة الاجتماعية الحق في التنمية، حيث التنمية البشرية والإنصاف هما، بحد ذاتهما، من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. فيحق لشعوب العالم المشاركة على قدم المساواة في ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمساهمة فيها والتمتع بها. فعوضاً عن لغة التخفيف من حدة الفقر ورفع المداخل (مثل وضع حد أدنى للأجر)، نتحدث السياسة الاجتماعية بلغة الإنصاف وحقوق الإنسان ضمن العناصر اللازمة لتحقيق "حد أدنى من العيش اللائق".

تعزز صحتهم ورفاههم، وبالتالي قدرتهم على العمل والمساهمة في المجتمع. كما تعنى السياسة الاجتماعية بآتاحة فرص متكافئة للجميع ومشاركتهم في المجتمع والاقتصاد. وتُعنى السياسة الاجتماعية كذلك بتفعيل الأنظمة والآليات المؤسسية الضرورية لإزالة أي حواجز تعوق تحقيق الاحتواء والمشاركة. وهكذا تكون السياسة الاجتماعية عبارة عن نهج للتنمية البشرية يسعى إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة للإنسان ويضعه في صلب الجهود الإنمائية.

وتتوافق السياسة الاجتماعية أيضاً مع الالتزام بحقوق الإنسان التي يحددها الإعلان العالمي لحقوق

خامساً- خلاصة: سياسات الاقتصاد الكلي المرتكزة على الحقوق لمنطقة الإسكوا

تنوعاً من خلال تحسين فاتورة النفط (بزيادة الصادرات أو خفض الواردات)، أو تؤدي إلى ازدياد حجم تحويلات العمال المهاجرين من تلك البلدان إلى بلدان أكثر ازدهاراً في مجموعة مجلس التعاون الخليجي، فتحدث آثاراً متشابهة في المجموعتين وإن بدرجات مختلفة. وهكذا تكون السياسات المعروضة فيما يلي صالحة لبلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

تعادل الإيرادات غير المتوقعة من العملات الأجنبية التحويلات الخاصة من دون مقابل (والمحتمل استمرارها) من الموارد الأجنبية. وبما أن الإيرادات غير المتوقعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجملة عناصر منها تدفقات رأس المال الأجنبي، فينبغي أن يكون تأثيرها على الاقتصاد الكلي مماثلاً للأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات حافطات الأوراق المالية، والمساعدات الإنمائية الخارجية. وعلى صعيد ميزان المدفوعات، يمكن امتصاص الإيرادات غير المتوقعة عن طريق تراكم الاحتياطي، أو الواردات، أو تدفقات رأس المال خارجاً. وإذا أدت هذه التحويلات من الموارد الأجنبية إلى ارتفاع الطلب على الواردات، فسيُسبب ذلك حتماً زيادة حقيقية في سعر الصرف (وإن كان نمطها رهناً بنظام سعر الصرف الذي يعتمد عليه البلد). ولا تطرح هذه الزيادة مشكلة، ما لم تعرقل نمو الصادرات أو تنويعها، أو تؤدّ إلى إفراط في التركيز على النشاط الاقتصادي في قطاع الموارد المزدهر أو حوله، مما قد ينعكس في إضعاف الاقتصاد الكلي. أما السبيل إلى الحؤول دون حدوث نتائج سلبية فيمكن في التعويض عن تأثير أي زيادة حقيقية في سعر الصرف على المنافسة الدولية من خلال اعتماد سياسات عامة تشجّع الإنتاجية وتوخي الحذر في إدارة توطين الموارد في الداخل(118).

ويخفف تحويل الموارد الأجنبية من حدة القيود على ميزان المدفوعات والقيود المالية في آن، مما يسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتحسين الرفاه المحلي. ولكن هذه الإيرادات، إذا أُسيئت إدارتها، يمكن أن تسبب التضخم، وتزعزع استقرار حركة سعر الصرف. وتعتمد نتائج هذه الإيرادات بشدة على مجموعة السياسات التي تنتهجها الحكومات في المنطقة. ف للسياسات العامة أثر بالغ لأن الجزء الأكبر من الإيرادات غير المتوقعة يأتي عبر قنوات عامة، كالضرائب على الاحتكارات النفطية التي

تتيح الطفرة النفطية فرصة للبلدان الأعضاء في الإسكوا لتبتعد بسياساتها الاقتصادية عن منحى البرامج التقليدية وتوجه بها إلى ميثاق جديد يركز على الحقوق. وهذا الميثاق يتيح لهذه البلدان توجيه الموارد المكونة من الطفرة النفطية بهدف التوصل إلى نموذج بديل للنمو الاقتصادي المستدام، يكون شاملاً وديمقراطياً، ويتمس بالقدرة على توليد فرص العمل والتوزيع التدريجي للدخل. ويتناول هذا الفصل خمسة جوانب من الاقتصاد الكلي في الاستراتيجيات الإنمائية المرتكزة على الحقوق وهي: الاستثمار والنمو؛ وقضايا السياسة المالية والاستثمار العام؛ والسياسة النقدية والسياسة المالية؛ وسياسة ميزان المدفوعات؛ والتكامل الإقليمي؛ وذلك بعد استعراض لقضايا السياسة المرتكزة على الحقوق في ظل طفرة تغذيها الموارد.

وتهدف المقترحات الواردة فيما يلي بشأن السياسة إلى تدعيم الميزان الداخلي والميزان الخارجي في بلدان الإسكوا (مثل خفض التضخم، وتعزيز القدرة على تحمل الدين المحلي، وتثبيت سعر الصرف، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والحد من الاعتماد على الدولار) وحماية المنطقة من الصدمات الخارجية الضارة. كما تهدف هذه المقترحات إلى تزويد السلطات المحلية بصلاحيات على صعيد السياسة العامة، وتعزيز تنسيق السياسات بين القطاعات، وربط استقرار الاقتصاد الكلي بالأهداف المرتكزة على الحقوق، بغية تحقيق الازدهار الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة غالبية السكان في البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويتطلب السعي إلى بلوغ هذه الأهداف إفساح المجال أمام دول المنطقة لتختار أولوياتها وتحدد أكثر الأدوات المناسبة لكل حالة. ولا شك في أن هذه العملية هي عملية طويلة ومكلفة، ولكنها، إذا نجحت، تهيب الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستقرة والمرتكزة على الحقوق في منطقة الإسكوا.

ألف- السياسات المرتكزة على الحقوق والطفرة النفطية

تقدّم الطفرة النفطية الحالية للبلدان الأعضاء في الإسكوا فرصة فريدة لتذليل ثلاثة قيود تكبل النمو، وذلك من توفر العملات الأجنبية، وتوفر المدخرات المحلية، وتعزيز استدامة الميزانية الحكومية. ويمكن أن يكون أثر الفوائض في تذليل هذه القيود في بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر فعالية منه في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ولكن الطفرة النفطية، إذ تسهم في تخفيف القيود على ميزان المدفوعات في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر

تمتلكها الدولة، وبالتالي يكون للحكومات تأثير حاسم على انعكاسات هذه الإيرادات على الاقتصاد الكلي.

وتتطلب زيادة الاستثمار، وتوليد فرص العمل، واستخدام القدرات، ودعم نمو الإنتاجية، وتنويع الصادرات تمويلاً إضافياً يمتصّ حيزاً كبيراً من أثر الطفرة النفطية. فإذا كانت السياسات الصناعية حكيمة، يمكن أن تساعد في تذليل العقبات التي تسبب عادة التضخم، وتحول الأسعار النسبية نحو السلع والخدمات غير التجارية، وتؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي. وبتنسيق السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف على الصعيد الإقليمي، تكتسب البلدان القدرة على "إنفاق" الإيرادات غير المتوقعة من المذخرات في تمويل برامج عامة أوسع نطاقاً، و"استيعاب" الإيرادات غير المتوقعة في زيادة الواردات من الموارد الحقيقية(119).

باء- الاستثمار والنمو

النمو السريع هو شرط ضروري ولكنه غير كافٍ لنجاح الاستراتيجية الإنمائية المرتكزة على الحقوق(120). فالنمو الذي يساهم عادة في تخفيف حدة الفقر يمكن أن يكون أيضاً سبباً في زيادة الفقر لأنه كثيراً ما يترافق مع مشاريع للتنمية الريفية تؤدي إلى نزاع ملكية أعداد كبيرة من صغار الفلاحين والعاملين في الأرياف، وتغيرات تكنولوجية تفقد العاملين في المدن مهاراتهم وتؤدي إلى إلغاء الوظائف، وتغيرات بيئية تقوض مصادر العيش عند الفقراء وتضعف قدراتهم الإنتاجية(121). وفي غياب دعم الدولة، قد يعجز العديد من العمال عن إيجاد أصول إنتاجية بديلة أو وظائف بأجر مماثل لما فقدوه، وقد لا يتمكنون من الحصول على التدريب من جديد للبحث عن فرص عمل أفضل في مجالات أخرى. وأما من يعملون للحساب الشخصي، فقد يجدون أنفسهم أمام آفاق مسدودة لما يواجهونه من صعوبة في الحصول على القروض والوصول إلى الأسواق.

ويُستخلص من العلاقة المعقدة بين النمو والفقر أن الاستراتيجيات الإنمائية المرتكزة على الحقوق ينبغي أن تدعم النمو، أي أن تكون أكثر توسعاً مما يسمح به المفهوم التقليدي، وتؤدي إلى تراكم سريع في رأس المال في ظل تعبئة الموارد المحلية والاستخدام الفعال للأموال الخارجية(122). غير أن ارتفاع معدلات النمو لا يكفي بحد ذاته. فإذا كان للنمو أن يحقق الأثر المنشود على توزيع

الموارد وتخفيف حدة الفقر، ينبغي له أن يتركز في مجالين متكاملين. أولاً القطاعات التي تأتي بفائدة مباشرة على الفقراء، ولا سيما من خلال توليد الدخل، وتأمين فرص العمل اللانق للفقراء، وإنتاج السلع والخدمات التي يستفيد منها الفقراء. ثانياً تعزيز الاستثمار. فمن المعروف أنّ الاستثمار هو القوة المحركة للنمو، وبالتالي، تشكل زيادة معدلات الاستثمار شرطاً أساسياً لتحقيق النمو المطرد وتوليد فرص العمل في منطقة الإسكوا. أما بتدني معدلات الاستثمار فتزداد تعقيداً مهمة إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاعات المرتكزة على الحقوق. ومن أن يشكل التلاعب بأسعار الفائدة حلاً لهذه المشكلة، إذ لا دليل على أنّ التغييرات الهامشية في أسعار الفائدة توفر ولو جزءاً من الحل المطلوب لهذه المشكلة(123).

ويمكن تقديم الحوافز للقطاعات المعتمدة على كثافة اليد العاملة والتي تنتج سلعا غير تجارية، كالزراعات الصغيرة المتنوعة، واعتماد المبادئ السليمة لحفظ المياه، وصيد الأسماك وقطاع البناء، وورشات التصليح وغيرها من قطاعات الخدمات(124). فهذه القطاعات تملك إمكانات قوية لتوليد فرص العمل، حيث تسمح بتدريب الداخلين الجدد إلى أسواق العمل، وإنتاج مواد غذائية ومدخلات تستعمل في قطاع التصنيع. ولا شك في أنّ توسيع برامج الأشغال العامة ضروري في معظم البلدان. فهذه البرامج لا تقتصر على خلق فرص عمل لائقة وتعزيز الرفاه الاجتماعي وحسب، بل تسهم في تخفيف القيود عن العرض من خلال تشييد المساكن، وشق الطرق في المناطق الريفية، وإنشاء مشاريع الري وحفظ المياه، وصيانة الحدائق، وبناء منشآت التخزين، وتنفيذ مشاريع الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها.

وفي معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، لا سيما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، من الأهمية دعم التنمية الزراعية وتطوير روابطها بالقطاعات الأخرى وذلك لثلاثة أسباب هي: أهمية الزراعة من الناحية الاقتصادية، وكون أعداد كبيرة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية (لا سيما في الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن)، واحتمال حدوث حالات خلل حاد على صعيد الإنتاج الزراعي واليد العاملة الريفية نتيجة لتحرير التجارة. ويمكن أن تسترشد البلدان الأعضاء في الإسكوا بالاستراتيجيات التي انتهجتها أندونيسيا والصين وفيت نام خلال الحقبة ما بين سبعينات وتسعينات القرن الماضي، إذ حاولت زيادة الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الصلات بين

(119) Ibid., p. 1

(120) Saad-Filho (2007)

(121) Dagdeviren et al., op. cit.

(122) McKinley (2004), p. 1

(123) Rao, op. cit.

(124) هذه الأمثلة للدلالة فقط. يعتمد تأثير النمو على التوزيع الأساسي للدخل، لا سيما توزيعه عند خط الفقر، وعلى التركيبة الوظيفية والمهارات وغيرها من الميزات التي تتمتع بها القوة العاملة.

الخاص أو يقلّ عنه كفاءة. بل كثيرة هي الأبحاث التي تشير إلى أنّ الاستثمار العام يجذب الاستثمار الخاص في قطاعات أصلية وفرعية، منها القطاعات التي تقدّم المدخلات والمواد الاستهلاكية، وخدمات التنظيف والصيانة والأمن، والتجارة والتمويل، وتدريب القوة العاملة (127). كما إن الاستثمار العام يدعم الاستثمار الخاص، ونمو الإنتاج، إذ يؤدي إلى توسيع البنية التحتية المادية (كالطرق والمرافئ والمطارات وشبكات المياه والصرف الصحي والري، وشبكات توليد وتحويل الطاقة الكهربائية)، وإلى تحسين إنتاجية اليد العاملة (عبر برامج التعليم والتدريب العامة، أو وسائل النقل العام، أو خدمات الصحة العامة)، وإلى تعزيز المدخرات الخاصة. وفي التجارب الماضية ما يدلّ على أنّ الاستثمار العام يؤدي دوراً أساسياً في تعزيز النمو وتخفيف حدة الفقر (128)، وأن تداعي هذا الاستثمار يسبّب تراجعاً في الأرباح الإجمالية، فيقلص بالتالي الحوافز والموارد المتاحة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي المباشر (129).

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي البلدان المتوسطة الدخل ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يمكن تمويل جزء كبير من أولويات الاستثمار بشكل رئيسي من مصادر محلية لأنّ المدخرات والاستثمارات الأجنبية تنسم بالتقلب وبصعب توجيهها، وكثيراً ما لا تلبّي الأهداف الإنمائية المرتكزة على الحقوق. فالمستثمرون الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي البلدان المتوسطة الدخل ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مثلاً يركزون استثماراتهم على إنتاج سلع وخدمات كمالية بدلاً من إنتاج سلع أساسية للاستهلاك وللتصنيع. وتبلغ مستويات الادخار في منطقة الإسكوا حدّاً يسمح بإجراء استثمارات محلية خلافاً لحالة العديد من المناطق الفقيرة في العالم. وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى استثمارات محلية، لا يزال مستوى الادخار في المنطقة يفوق بكثير مستوى الاستثمار. ومن الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة تصدير رأس المال من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى أسواق البلدان المتقدمة (انظر الجدولين 10 و 11). ويزداد تدفق المدخرات إلى خارج المنطقة في ظل أجواء عدم اليقين والاضطراب السياسي. وهكذا يبقى من المستبعد أن يتولى القطاع الخاص قيادة عملية النمو في هذه البلدان، فهذا الدور لا يمكن أن يكون إلا بإشراف من الدولة. وحدها الدولة قادرة على توجيه الموارد وتوليد الزخم اللازم للإسراع في عملية النمو، على

قطاعي الزراعة وقطاع الصناعة وغيره من القطاعات الاقتصادية الجديدة والدينامية، وزيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير. ولهذه الغاية، قد يكون من الضروري إصلاح نظم حيازة الأراضي في بعض البلدان، وزيادة الاستثمار في تحسين التكنولوجيات والبنية التحتية المادية والاجتماعية، كالاستثمار في بذور وأسمدة أفضل، وتحسين انتقاء المحاصيل، وصيانة شبكات الري، وتطوير مرافق التخزين والنقل (125). ويمكن تمويل هذه البرامج من الضرائب (عند أيّ مستوى من المستويات الحكومية) والائتمان الموجه عبر المؤسسات المالية التابعة للدولة أو الخاصة. وتساهم الأولويات القطاعية المحددة آنفاً في عملية النمو المرتكز على الحقوق التي يستفيد منها الفقراء أكثر من الأغنياء، وتؤدي إلى تراجع مستمر في معدلات الفقر وعدم المساواة في منطقة الإسكوا. وتؤدي الحركة الاقتصادية الناتجة من هذه العملية إلى إرساء الأساس اللازم للنمو المطرد ولتحقيق تحسّن في رفاه الغالبية الفقيرة.

وبهدف الانطلاق في حلقة مثمرة قوامها النمو والاستثمار بدءاً بمجموعة مجالات استراتيجية، ينبغي لبلدان الإسكوا أن تحدّد القطاعات التي يحتمل أن تشهد زيادة في الطلب والإنتاجية على المدى المتوسط. وليس تحديد هذه القطاعات بالمهمة السهلة، إذ ينبغي أن يشمل قطاعات منتجة، وقطاعات يمكن الاستعاضة فيها بالتجارة الإقليمية عن الاعتماد على الاستيراد من خارج المنطقة. فهذه القطاعات هي الموضع الأول الذي يمكن التطلّع عبره إلى قنوات جديدة تؤدي إلى تحقيق نمو سريع ومطرّد، وإلى تخفيف حدة الفقر وانعدام المساواة، وتخفيف القيود عن ميزان المدفوعات. ويمكن تدعيم هذه القطاعات بانتهاج سياسات صناعية موجهة، وتشجيع الاستثمار العام، وتركيز الحوافز على تعزيز القدرة والإنتاج. وينبغي أن تعالج هذه السياسات كذلك مواطن القصور الاقتصادي التي تشهدها منطقة الإسكوا حالياً. وما لم يتمّ تحسين الكفاءة الإنتاجية للأصول الاقتصادية المتوفرة في المنطقة، فستلحق أعباء ثقيلة على كاهل اليد العاملة بهدف زيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية، مما يعوق مسار الاستراتيجية الإنمائية المرتكزة على الحقوق (126).

أما الاستثمار العام فيمهد السبيل لتذليل الاختناقات في العرض في منطقة الإسكوا. وتتطلب الاستراتيجيات المرتكزة على الحقوق أن يتولى القطاع العام دفع عملية النمو ودعمها وتنظيمها، وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية، وحفظ الاستقرار الاقتصادي الكلي. ولا تقدّم الدراسات التجريبية دليلاً قاطعاً يدعم وجهة النظر التقليدية التي تعتبر أنّ الاستثمار العام يزاحم الاستثمار

(127) تحظى هذه الادعاءات بقبول متزايد لدى أصحاب النظريات التقليدية، (World Bank (2005b).

(128) Weeks, op. cit., and Vandemoortele (2004).

(129) McKinley (2004), after Kalecki (1972).

(125) Karshenas (2001).

(126) Karshenas (1994), p. 53.

المبادرات بدرجة في إطار برامج الأشغال العامة التي تعتمد بكثافة على اليد العاملة، ولا سيما في المناطق الفقيرة. أما في البلدان المتدنية الدخل ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فقد لا تكفي المدخرات المحتمل توفرها محلياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المرتكزة على الحقوق، حتى لو توفرت مجموعة السياسات المطلوبة. وفي هذه الحالة، قد يستلزم النمو السريع المرتكز على الحقوق مزيداً من المساعدات الأجنبية، والتحويلات الأخرى الخاصة من دون مقابل (مثل تحويلات العمال) والإعفاء من الديون على نطاق واسع.

وإضافة إلى هذه التدابير على صعيد السياسة، من الضروري أيضاً تحسين المساهمة في الاستثمار العام والخاص في منطقة الإسكوا، ولا سيما في الحالات التي يعتمد فيها الاستثمار على عائدات النفط أو غيرها من الريع. فعندما تكون الموارد التي يجري توظيفها ملك الجماعة، يكون للمواطنين في البلدان المعنية الحق الديمقراطي المشروع في التأثير على وجهة تخصيصها. وهذا الحق لا يقتصر على الاستثمار الذي تقوم به الدول أو المؤسسات التابعة لها، بل يشمل رأس المال الخاص الذي يعتمد على امتيازات التصرف بالملكية الاجتماعية أو ببيع الموارد الطبيعية. وأخيراً، سيكون من الصعب تطبيق سياسات الاستثمار هذه المرتكزة على الحقوق في ظل انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة. فتحسن الظروف السياسية يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الاستثمار والنمو في المنطقة، وإلى الإفراج عن مبالغ كبيرة من الموارد المحتجزة حالياً لأغراض الإنفاق على الدفاع والأمن. كما إن الاستقرار السياسي يساعد البلدان المعنية على التحول التدريجي عن الأنشطة الربحية والتوجه إلى الأنشطة الإنتاجية، وهو تحول ضروري لدعم تحقيق النتائج المرتكزة على الحقوق في منطقة الإسكوا.

جيم- سياسة المالية العامة

تنتهج بلدان عديدة أعضاء في الإسكوا مجموعة من السياسات على صعيد المالية العامة منها نظام سعر الصرف الثابت، وتعمل بنظم ضريبية غير متطورة كافية وتعتمد بشدة على الضرائب غير المباشرة، وتعاني من تزايد ضغط الديون الخارجية، وتشهد حرية نسبية في حركة رأس المال. وكل هذه عوامل تحد من الأثر المحتمل لسياسة المالية العامة على النمو المرتكز على الحقوق⁽¹³¹⁾.

وقد ترافق تسارع النمو في المنطقة مؤخراً مع تحسن كبير شهده الميزان المالي في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي (انظر الجدول 2)، وفي العديد من البلدان

أن يكون ذلك في إطار متفق عليه دولياً لتوطيد الأمن الإقليمي.

وتساعد زيادة الاستثمار على رفع مستوى الإنتاجية في المنطقة، مما يهيئ للشركات الظروف المواتية لتنمو وتحسن الأجور وظروف العمل. ولكن التغييرات المؤسسية اللازمة لتحقيق النمو السريع والمستقر والذي يولد فرص العمل ويخدم صالح الفقراء، ليست نتيجة تلقائية لعمل السوق. ومن هذه التغييرات التحويلات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الصادرات، وترسيخ سلاسل القيمة، وزيادة الرواتب بالتزامن مع نمو الإنتاجية، واعتماد معايير الصحة والسلامة في مكان العمل. وما لم تتوفر هذه الظروف، يُرجح أن تراوح الاقتصادات فترات ركود طويلة، وتعاني من أوضاع قاسية، وتتكدس تكاليف اجتماعية باهظة. أما الأنظمة والحوافز التي تضعها الدولة، فهي ضرورية لتحقيق النتائج المرجوة. فهذه الأنظمة والحوافز، هي التي تثني الشركات عن زيادة أرباحها بخفض الأجور، أو إطالة ساعات العمل بطريقة تعسفية، أو التغاضي عن معايير الصحة والسلامة. ويمكن كذلك تعزيز نمو الإنتاجية وتحسين ظروف العمل برفع الحد الأدنى للأجور، والكفّ عن تجزئة الأجور، والسماح بالنشاط النقابي، ومنح الشركات التي تستثمر في القطاعات ذات الأولوية حوافز ضريبية وغيرها، وإدخال تكنولوجيات جديدة، ودفع رواتب مرتفعة. ويمكن تمويل جزء من هذه السياسات من ضرائب الدخل التصاعدي واشتراقات الضمان الاجتماعي⁽¹³⁰⁾.

ويتطلب جميع الموارد الضرورية محلياً بذل جهود منسقة إذ إن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لا تملك موارد تكفي لدعم البرامج الطموحة للتنمية المرتكزة على الحقوق، وبلدان مجلس التعاون الخليجي تصدر كميات كبيرة من المدخرات رغم ضرورة زيادة الاستثمار في المنطقة. ومن الضروري رفع الإيرادات الضريبية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا للمساعدة في تمويل هذه البرامج. ويتطلب ذلك توسيع نطاق نظام الضريبة التصاعدي، وفرض ضريبة على المداخل غير المكتسبة وعلى العمليات المالية، وفرض ضريبة على الإيرادات غير المتوقعة وفوائد النمو. وإذا وُجهت هذه الموارد الإضافية في الوجهة الصحيحة، وبخاصة في ظل طفرة الموارد، فستتيح إطلاق مبادرات جديدة وطويلة الأجل لتوظيف المدخرات العامة والخاصة أو تعزيز المبادرات القائمة (كالمصارف الإنمائية)، وذلك بغية تمويل الاستثمار في مجموعة من السلع العامة والاستراتيجية. والطريق الأمثل إلى تحقيق هذه النتائج هو في اعتماد مجموعة سياسات شاملة، منها ميثاق أممي جديد في المنطقة. وبعض هذه

Onaran and Stockhammer (2002) and Taylor (130) (1988).

.ESCWA (2007b), p. 19 (131)

أن تكون الحال في ظل طفرة الصادرات؛ وإذا كان عامل الواردات عالياً (وفي هذه الحال تتجه الإيرادات غير المتوقعة إلى التسرب)؛ وإذا كان بالإمكان تمويل العجز المالي بطريقة مستدامة (إذا كان بالإمكان مثلاً تسديد دين القطاع العام الإضافي من عائدات النفط غير المتوقعة وأو من العائدات الضريبية التي يولدها النمو في المستقبل). ففي هذه الحالات، لا يُفترض أن يكون للعجز في القطاع العام مفعول تضخمي يُذكر (136). أما إذا احتاجت الحكومة أو الحكومات المعنية إلى تغطية العجز بإصدار عملات مقابل السندات الحكومية، ربما بسبب افتقار الأسواق المالية في البلدان الفقيرة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً إلى التطور الكافي، فينبغي ضبط نمو الطلب نظراً إلى انعكاساته المحتملة على التضخم، وبخاصة، على ميزان المدفوعات.

لن تكون السياسة التوسعية اللازمة على صعيد المالية العامة لإنجاح استراتيجية التنمية المركزة على الحقوق في منطقة الإسكوا قابلة للاستدامة على المدى الطويل ما لم يجر تحديث النظم الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية. فمن المستحيل تمويل الاستراتيجيات المركزة على الحقوق بمعدلات ضريبية أدنى بكثير من 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما هي الحال عموماً في منطقة الإسكوا. والمجال مفتوح لرفع الإيرادات الضريبية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، بالتزامن مع ترسيخ الشرعية السياسية لفرض الضرائب وإعادة توزيع الدخل. وتتطلب هذه الإصلاحات إنفاذ القوانين الضريبية المعتمدة والحد من الفرص المتاحة للأغنياء للاستفادة من الحسمات والإعفاءات والمخارج أو إلغائها. وسيكون من الضروري عموماً زيادة معدلات الضرائب الحالية، وفرض الضرائب على الثروات والملكيات الكبيرة أو الثانية في المناطق الريفية والحضرية، وفرض الضرائب على الدخل وأرباح رأس المال، والعمليات المالية والتدفقات الدولية لرأس المال (137). وينبغي كذلك تنسيق النظم الضريبية في جميع أنحاء منطقة الإسكوا بهدف تيسير التجارة والاستثمار في المنطقة وتخفيف الحواجز الضريبية أمام الأنشطة العابرة للحدود داخل المنطقة، والحد من المنافسة الضريبية. وتشمل هذه الإجراءات تنسيق الضرائب ومعدلات الضرائب، ولا سيما الضريبة على الدخل وأرباح رأس المال (138). وتظهر التجارب أن أهم القيود التي تعوق توسيع القاعدة الضريبية في البلدان الأعضاء في الإسكوا هي سياسية بطبيعتها، وليست نتيجة للفقر ولا الافتقار إلى القدرات الإدارية اللازمة لتطبيق القوانين المعتمدة. غير أن

الأخرى المصدرة للنفط. وأشارت التقديرات إلى أن إيرادات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ازدادت أكثر من الضعف في غضون ثلاث سنوات، إذ ارتفعت من 202 مليار دولار في عام 2002 إلى 433 مليار دولار في عام 2005 (132). وأدّخت حكومات البلدان المصدرة للنفط حوالي ثلثي عائدات النفط الإضافية (133). وتمكنت بلدان عديدة في منطقة الإسكوا، ولا سيما عمان والكويت والمملكة العربية السعودية، من إجراء تحسينات مالية شملت سداد جزء كبير من الدين العام المحلي (134).

وأثمرت هذه الإنجازات بعضاً من المنافع المباشرة لصالح غالبية الذين يعيشون في حالة فقر، لكنها تظهر قدرة سياسة المالية العامة على تعبئة الموارد وتحويلها داخل المنطقة. فدور هذه السياسة لا يقتصر على سداد الدين العام المحلي، بل يتجاوز إلى تحويل الربوع وزيادة الأرباح من تحسين التجارة والإنتاجية في الاقتصاد غير القائم على الصادرات وفي قطاعات اقتصادية استراتيجية. كما يشمل هذا الدور إقامة روابط بين القطاعات المنتجة الحالية، ودعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة يمكن أن تساعد على تطوير مزايا تنافسية جديدة والاستعاضة عن الاعتماد المفرط على الصادرات التقليدية. وينبغي أن تدعم سياسة المالية العامة، من حيث المبدأ، الأهداف التي تضعها الحكومات المعنية على صعيد الاقتصاد الكلي، ومنها الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتثبيت ميزان المدفوعات، وخفض التضخم، والتحكم بالدين العام المحلي، والقدرة على تحمل الأعباء الضريبية، وتحقيق النمو السريع، وتحسين معايير الرفاه. كذلك ينبغي أن تدعم السياسة المالية أي برامج للاستثمار قد تتطلبها الاستراتيجية الإنمائية المركزة على الحقوق للمنطقة.

ويهدف تمويل برامج الاستثمار العام، تستطيع البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تخفف القيود عن سياستها المتشددة على صعيد المالية العامة، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وخلافاً للاعتقادات الشائعة، لا يسبب هذا النهج تضخماً، إذ لا علاقة واضحة بين العجز المالي والتضخم (135). ويمكن تمويل برامج الاستثمار العام في ظل العجز من دون أن تترتب أي آثار سلبية على الاقتصاد الكلي ما دام الاقتصاد يعمل بأقل من طاقته الكاملة (كما هي الحال في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، وخاصة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً)؛ وما دامت القيود على ميزان المدفوعات غير ملزمة (كما يرجح

(132) World Bank (2006d), p. 26

(133) IMF (2005a), pp. 6 and 25

(134) Ibid., p. 29 and World Bank (2006d), p. 27

(135) Fischer, Sahay and Végh (2002), pp. 876-7

(136) Rao, op. cit.

(137) McKinley (2003)

(138) ESCWA (2007b), p. 20

النقدية الشديدة الانكماش تضحي بالنمو والإنصاف، وأن التضخم المعتدل لا يخلف آثاراً سلبية على النمو أو الإنصاف⁽¹⁴⁰⁾. وتبدي النظم المالية في المنطقة خللاً وظيفياً إذ تتجه إلى حجز الموارد داخل حلقات المضاربة التي لا تأتي بفائدة على الاستثمار ولا على الإنتاج ولا على الرفاه الاجتماعي.

ووفقاً للنظرية السائدة التي تنطلق منها إصلاحات القطاع المالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، تُمنح القروض المصرفية لمشاريع معينة والرهون بقرار عقلائي يستند بدوره إلى تقييم الخبراء. لكن هذا القرار يتجاهل البيئة التي تجري فيها الاستثمارات. فالاستثمارات، ولا سيما في المشاريع الكبيرة أو مشاريع البنية التحتية، يمكن أن يكون لها أثر كبير على تركيبة النمو واتجاه العملية الإنمائية. ومن المنطلق نفسه، يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي مشاريع استثمارية لا يمكن أن تستمر بدونه. وهذا لا يعني أن المشاريع كلها متساوية من حيث الربح، بل إن تنسيق الاستثمارات يمكن أن يحسن أداء القروض وأن يساهم، في الوقت ذاته، في تحقيق الأهداف المنشودة اجتماعياً.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات لا تزال معظم النظم المالية في بلدان الإسكوا تقتصر على الكفاءة والعمل وتعاني من المضاربة وارتفاع التكاليف، كما إنها شديدة التركيز وخاضعة للمصارف الأجنبية. فالمؤسسات المالية تحصر أصولها في الأوراق السائلة، والقروض الاستهلاكية، والمضاربة المالية، وتقدم قروضاً قصيرة الأجل لقاء رهون في إطار تأمين رأس المال التجاري والعامل وقروض شخصية للعاملين في القطاع المنظم. وتمول المصارف العجز العام وتشارك بفعالية في سوق العملات الأجنبية، لكنها تتردد في تمويل التنويع الاقتصادي أو تقديم قروض طويلة الأجل لإنعاش المجالات الاقتصادية ذات الأولوية. ولا يمكن حل هذه المشاكل بسهولة بمجرد تحسين الكفاءة في القطاع المالي. فيمكن أن يملك القطاع المالي قدرة كبيرة على المنافسة (وأن يتسم بالكفاءة)، وأن يبقى في حالة خلل وظيفي إذا لم يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلد. فالنظام المالي الأكثر تحرراً وانفتاحاً على العالم- أي الأكثر "كفاءة" بالمعايير التقليدية- يمكنه توجيه الموارد إلى خارج المنطقة بسهولة وسرعة أكبر نظراً إلى صغر حجم الأسواق في منطقة الإسكوا وانعدام الاستقرار الذي يخيم على المنطقة. بهذا المعنى، يمكن أن تكون المعايير التقليدية للكفاءة عديمة الجدوى أو عامل إخفاق في إطار الاستراتيجية الإنمائية المرتكزة على الحقوق في المنطقة.

الضغوط المحلية للتمسك بالامتيازات غير المتكافئة أو التهديدات بهروب رأس المال لا ينبغي أن تثني الدولة عن تعبئة موارد إضافية، والسعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المرتكزة على الحقوق.

وأفضل ما يمكن قوله في تعريف سياسة المالية العامة أنها الأداة الرئيسية للتنشيط الاقتصادي في الأجل القصير، وبخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويشمل دور هذه الأداة تخفيف أثر الإيرادات غير المتوقعة في المدى القصير على النفقات العامة في بيئة يسودها عدم اليقين، وتحقيق نتائج تسهم في الاستقرار والمساواة باعتماد سياسات في مجالات الصحة والتعليم الرعاية والتشغيل. ويشمل أيضاً دعم مشاريع ضخمة للبنية التحتية قد لا يملك القطاع الخاص القدرة ولا الاستعداد لتنفيذها. في هذه البلدان، ينبغي أن تستهدف السياسة المرتكزة على الحقوق على صعيد المالية العامة تأمين الرصيد الأساسي غير النفطي للحكومة على المدى المتوسط. وذلك يتيح التمييز الصحيح بين المكونات المتقلبة نسبياً والمكونات الدائمة في المالية العامة، ويساعد على الحد من تقلبات الإنفاق الدورية. فلحد من هذه التقلبات أهمية الحفاظ على استقرار العمل والاستثمار والرفاه.

وينبغي للمبادرات الرامية إلى توسيع المجال المالي وتوثيق التنسيق على المستوى الإقليمي لاعتماد استراتيجية للاستثمار أن تترافق مع جهود لتحسين بيئة الأعمال التجارية في المنطقة. والهدف من ذلك هو تيسير التوصل إلى النتائج المرتكزة على الحقوق عن طريق قطاع خاص دينامي وراسخ الأسس. ويمكن تحسين قدرة القطاع الخاص على دعم مبادرات القطاع العام عبر تبسيط إجراءات الترخيص وترشيد الرسوم والضرائب، وتسهيل الأنظمة والإجراءات الإدارية، ورفع مستوى المساءلة في القطاع العام.

دال- السياسة النقدية والمالية

يمكن أن تؤدي السياسة النقدية والمالية دوراً مهماً في إرساء الاستقرار في الأجل القصير وتحقيق التنمية المرتكزة على الحقوق في منطقة الإسكوا. وبهدف تقييم إمكانات التطوير المنشودة على مستوى السياسة النقدية والمالية في المنطقة، من الضروري الاعتراف بالخلل الوظيفي الذي تشكو منه هذه السياسة في معظم أنحاء المنطقة. فالسياسة النقدية في منطقة الإسكوا لم تؤد حتى اليوم سوى دور هامشي في تعزيز النمو المطرد. فعلى العكس من ذلك، ركزت الحكومات في معظم بلدان المنطقة على تثبيت التضخم⁽¹³⁹⁾، مع أن الأدبيات تظهر أن السياسة

الإسكوا يستنفذ الأموال العامة والموارد الاجتماعية، ويخفق في توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتي تعزز الرفاه.

وفي مواطن الضعف هذه التي تشوب الهياكل والسياسات، يتعذر على الحكومات في منطقة الإسكوا تطبيق استراتيجية للتنمية الاقتصادية مرتكزة على الحقوق. فالتحول المتزايد نحو أدوات السياسة النقدية غير المباشرة سيؤدي إلى زيادة سيطرة النظام المالي على الموارد الاجتماعية. وهكذا، لا تؤدي النظم المالية في منطقة الإسكوا سوى جزء من وظائفها الأساسية في إتاحة الموارد للإنتاج وتمويل مشاريع الاستثمار المنشودة اجتماعياً.

وتؤدي إعادة توجيه القطاع المالي نحو الأنشطة المرتكزة على الحقوق في المنطقة إلى زيادة تدفقات الاعتمادات باتجاه القطاعات ذات الأولوية. وقد يسهل تحقيق ذلك في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث تتصرف الحكومات بموارد ضخمة. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فتتوقف إعادة توجيه تدفقات الموارد على التخفيف الانتقائي من شروط الاحتياطي الإلزامي (ربما بما يفوق قيمة القروض، وذلك حتى حد معين) والحوافز الضريبية وتكييف حساب رأس المال المرجح على أساس المخاطر لصالح الاستثمار الطويل الأجل في القطاعات المنشودة اجتماعياً، وبرنامج تأمين إقليمي و/أو برنامج لحماية القروض يزيح عن كاهل المصارف قسماً من التكاليف المترتبة عليها في حال التخلف عن تسديد القروض في القطاعات ذات الأولوية. ويمكن أن تمول الحكومة أيضاً، عبر بيع السندات، وكالة متخصصة للتداول برزم القروض ذات الأولوية للمساعدة في التخفيف من مخاطر الائتمان التي قد تواجهها المصارف. وتشير التجارب في العديد من البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل إلى أن المصارف لا ترى ربحاً في إقراض القطاعات ذات الأولوية، حتى وإن كانت تحصل في المقابل على تخفيض على شروط الاحتياطي الإلزامي. وإضافة إلى تقديم الحوافز إلى المجالات ذات الأولوية، ينبغي التركيز على القروض الصغرى أيضاً، وخاصة في المناطق الريفية، نظراً إلى مساهمة هذا النوع من التمويل في سدّ الاحتياجات الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، وفي التعويض عن حرمان هذا القطاع من نظم الإقراض الأخرى. وفي هذه الحال، يمكن منح المصارف التجارية حوافز ضريبية وحوافز أخرى لتوفير القروض الصغرى، أو منحها خياراً بديلاً باستعمال قسم من احتياطها الإلزامي في عمليات القروض الصغرى. فهذا النوع من المبادرات في التمويل يمكن أن يشكل دعماً لمشاريع الحد من الفقر في البلدان الفقيرة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وهي مشاريع لا يمكن أن تكون فعالة خارج إطار النمو المرتكز على الحقوق.

ويُستبعد تذليل هذه الصعوبات بمجرد المضي في تحرير القطاع المالي. فالأرجح أن يؤدي التحرير إلى تفاقم أوجه الخلل الوظيفي للنظام المالي في منطقة الإسكوا بدل أن يعالج مواطن الضعف والنقص الحالية⁽¹⁴¹⁾. فالتحرير لن يسهم في تخفيف جموح النظام المالي إلى المضاربة ولا في تعميق النظام المالي من خلال نشوء جمعيات قوية للتسليف، وصناديق للتقاعد ومؤسسات للائحة. وفي ظلّ الوضع الشاذ الذي يطغى حالياً على القطاع المالي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، يرجّح أن يؤدي التحرير إلى تكرار العيوب التي تشوب النظم المالية القائمة على المضاربة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي أماكن أخرى، وعلى تكرار التفكك الذي يشوب النظام المصرفي في لبنان ومصر مثلاً في أماكن أخرى من المنطقة أيضاً⁽¹⁴²⁾.

ويرمي تحرير النظام المالي إلى تحقيق ثلاثة أهداف؛ أولاًها تحويل قسم من قدرة الدولة إلى القطاع الخاص في مجال تنسيق الأنشطة الاقتصادية وتخصيص الموارد بين القطاعات وفي توقيت معين. وثانيها دمج مصالح القطاع الخاص في عملية صنع السياسات، من خلال إعطاء المصارف التجارية دوراً حاسماً في تسعير السندات الحكومية، وتحديد أسعار الفائدة وتمويل نفقات القطاع العام. وثالثها تعزيز دور المؤسسات المالية الخاصة في سوق القطع الأجنبي، وبالتالي في علاقات البلد مع سائر بلدان العالم. ومن شأن سيطرة القطاع المالي على المصادر الرئيسية لرأس المال تعزّز تأثير هذا القطاع على السياسات التي تنتهجها الدولة، وذلك مع محدودية مواردها، وغموض نتائج أنشطة السوق المالية من وجهة نظر الفقراء. وعلى الرغم من تزايد تأثير النظام المالي على السياسات والنتائج الاقتصادية في منطقة الإسكوا، ما زال هذا القطاع يعتمد بشدة على الدولة. والسبب لا يعود إلى الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تعمل فيه المؤسسات المالية وحسب، بل إلى مصادر إيراداتها الرئيسية التي تعتمد بشدة على الدولة. ومن هذه المصادر توفير التمويل للقطاع العام، وتزويد المؤسسات التي تملكها الدولة برأس المال، والتداول بالسندات الحكومية، والتداول بالعملة المدعوم (صراحة أو ضمناً) من المصرف المركزي، ومنح القروض الشخصية للموظفين والمتقاعدين في القطاع العام. باختصار، يكاد النظام المالي في البلدان الأعضاء في

(141) للحصول على تحليل شامل، انظر Creane et al (2004), Molyneux and Iqbal (2005) and World Bank (2006).

(142) كان في لبنان ٧١ مصرفاً عام ٢٠٠٢، وهو بلد يبلغ عدد سكانه 3.6 ملايين نسمة ونتاجه المحلي الإجمالي ١٣ مليار دولار، بينما كان في مصر ٤٢ مصرفاً، وعدد سكانها ما يقارب 61.4 مليارات نسمة ونتاجها المحلي الإجمالي ٩٠ مليار دولار. ESCWA (2004). p. 37

الإيرادات غير المتوقعة⁽¹⁴³⁾. وبوجه عام، يأتي تطوير القطاع المالي وتنظيمه بفوائد عديدة على الاقتصاد، في ظل تزايد الاحتياطي الدولي. كما إنه يدعم نمو الطلب المحلي على الأصول النقدية والمالية، ويحسن كفاءة النظام المالي وفعاليتها، ويعزز قدرته على تمويل مشاريع الاستثمار الطويلة الأجل وعلى تمويل الإنتاج المحلي. ويمكن ربط هذه النواتج مباشرة بالقطاعات ذات الأولوية التي تختارها الحكومة في سياساتها الصناعية.

وأخيراً، من المهم أيضاً تفادي استعمال الإيرادات المؤقتة غير المتوقعة كذريعة لتخفيف العبء الضريبي على القطاع المحلي الخاص. فهذه الإيرادات ينبغي ادخالها (إما بتحويلها إلى احتياطي بالعملة الأجنبية أو باستعمالها لخفض ديون البلد الخارجية). وفي خيار بديل، يمكن استثمار هذه الإيرادات في مشاريع استثنائية وقصيرة الأجل للبنية التحتية تكون قادرة على تخفيف الاختناقات، ودعم ميزان المدفوعات، وإنعاش القدرة الإنتاجية. ومن الأمثلة على هذه المشاريع، شق الطرق والسكك الحديدية، وتشبيد الجسور والمرافئ، وبناء مستودعات التخزين ومحطات الطاقة ومنشآت التكرير، وغير ذلك من منشآت البنية التحتية أو المنشآت الصناعية. وفي المقابل لا يمكن استعمال الإيرادات غير المتوقعة لتمويل الإعانات الاستهلاكية (بما فيها خفض الضرائب وتحرير التجارة في البلدان التي تقدم فيها الضرائب التجارية مساهمة كبيرة في الموازنة المالية) وغيرها من الالتزامات التي لا تولد الإيرادات. ومن شأن أي محاولات من هذا القبيل أن تخل بالتوازن في الاقتصاد الكلي، ومن شأن هذا الخلل أن يقاوم ويتسبب في زعزعة الاستقرار على المدى الطويل. لذلك يستحسن أن تتأكد الحكومات بنفسها من إمكانية تمويل أي التزامات إضافية، في حال تراجعت طفرة الموارد.

هاء- سياسة ميزان المدفوعات

لا تدخل عملات البلدان الفقيرة في عداد العملات المتداولة على الصعيد الدولي ولا تملك قيمة احتياطية، ولا تستخدم في المعاملات الدولية. وهذا الواقع يضعف قدرة البلدان الفقيرة على التصرف بالموارد في الاقتصاد العالمي، ويفرض على ميزان المدفوعات قيوداً، يُرجح أن تكون أكبر الحواجز التي تعوق النمو المستدام في البلدان الفقيرة، وخاصة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً⁽¹⁴⁴⁾. وفي البلدان الغنية أيضاً يخضع ميزان المدفوعات لقيود، ولكنها أكثر مرونة، ويمكن تجاوز عقبات العرض من خلال الواردات، أقله على المدى القصير.

وينبغي دمج هذه الأولويات على صعيد سياسة القطاع المالي ضمن إطار سياسة نقدية بتهيئة بيئة مؤازرة للنمو. ويتطلب ذلك خفض أسعار الفائدة، واعتماد نهج أكثر مرونة إزاء التضخم يضمن استقرار الأسعار، ولا يغالي في الحرص على إبقاء معدل التضخم قريباً من الصفر في جميع الأحوال وبغض النظر عن تكاليف هذا الإجراء. ويهدف إطار السياسة النقدية أيضاً إلى تثبيت الطلب الكلي وتعزيز مناعة الاقتصادات المحلية إزاء الصدمات القاسية أو تداعي الأسس الاقتصادية.

وتزداد عملية التثبيت صعوبة في ظل طفرة الموارد. فإذا أودعت الإيرادات غير المتوقعة في المصارف التجارية، فلا يؤدي تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل إلى زيادة مباشرة ولا تلقائية في القاعدة النقدية. لكن الزيادة في الاحتياطي تعزز قدرة المصارف التجارية على الإقراض. وعندما تتبع المصارف العملات الأجنبية لزيادة الائتمان لتلبية للطلب المتزايدة على الواردات بفعل تسارع النشاط الاقتصادي، تتجه قيمة العملة المحلية إلى الارتفاع. ويمكن أن يتحكم المصرف المركزي بالأثر النقدي للإيرادات غير المتوقعة باستعمال أدوات السياسات المالية والنقدية. من التدابير التي يمكن أن يتخذها المصرف المركزي رفع شروط الاحتياطي على ودائع المصارف التجارية، الأمر الذي يتسبب بتراجع قدرة المصارف على توليد الائتمان، وتحويل الودائع الحكومية من المصارف التجارية، حيث تشكل جزءاً من المعروض النقدي، إلى المصرف المركزي حيث لا تشكل جزءاً من هذا المعروض. ويؤدي ذلك إلى خفض مجموع الودائع المصرفية وبالتالي يحد من القدرة على الإقراض.

ويستطيع المصرف المركزي أيضاً أن يخفض أسعار الفائدة ويعتمد في الوقت نفسه ضوابط على الائتمان لتفادي التزايد المفاجئ في نشاط المضاربة بالأصول المالية أو القروض الاستهلاكية أو العقارات، والإفراط في استهلاك السلع المستوردة، وهروب رأس المال. ويمكن أن تترافق هذه الإجراءات مع وضع برامج متخصصة متدنية الكلفة لدعم القطاعات الاقتصادية المرتكزة على الحقوق. فهذه السياسات تشجع زيادة الائتمان لأغراض منشودة اجتماعياً، بينما توفر الحوافز لزيادة الاحتياطي المصرفي الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الاحتياطي إلى الودائع ونسبة النقد إلى الودائع، وإلى خفض المضاعف النقدي. وبما أن خفض أسعار الفائدة، يحفز الطلب المحلي، فهو يؤدي إلى تراجع الميزان التجاري، لكن هذا التراجع ممكن تغطيته باستعمال احتياطي العملات الأجنبية المتراكم بفعل

(143) Chowdhury and McKinley, op. cit., pp. 10, 13 and 24-7.

(144) Karshenas, op. cit., p. 10

التجاري، سواء أكانا منفصلين أم مجتمعين، أي أثر ملموس على النمو الطويل الأجل⁽¹⁴⁷⁾. وينبغي توخي الحذر والدقة في تحرير بعض الواردات نظراً إلى ما يمكن أن يلحقه من أضرار بالفقراء والقطاعات الهامة استراتيجياً.

وينبغي تفادي الإسراع في تحرير التجارة وتدفق الواردات، لأن في ذلك ما يزعزع الاستقرار، حتى في الاقتصادات التي تعمل بأقل من قدرتها الكاملة. فمن الأهمية وضع ضوابط على التجارة لأن تحرير الواردات قد يسبب اختلالات اجتماعية واقتصادية حادة، وخاصة في القطاعات الاستراتيجية، كالزراعة والبناء والقطاعات الحديثة النمو، ولأن التجارب تظهر أيضاً أن التنمية المتأخرة المستقلة نسبياً، لا يمكن أن تحدث إلا بدعم السياسات التجارية الاستراتيجية⁽¹⁴⁸⁾. ويمكن أن يكون لتحرير التجارة أثر ضارب بالفقراء وذلك لثلاثة أسباب. أولاً لأن المكاسب المحققة من التجارة يمكن أن تتركز في جيوب معينة، أو أن تزيد العوائد على مهارات أو أصول بعيدة عن متناول الفقراء، فتزيد التفاوت في الدخل والثروة. ثانياً لأن تحرير التجارة يمكن أن يزيد حدة المنافسة الشرسة، مما يضعف النمو الاقتصادي، ويقلص الأجور وفرص العمل المتاحة للفقراء. ثالثاً لأن الصادرات المدعومة من البلدان الغنية (ومنها القمح والسكر والقطن والفواكه واللحوم ومنتجات الألبان) يمكن أن تضعف قدرة المشاريع الزراعية الصغيرة على الاستمرار وتقوض سبل عيش ملايين الفقراء من سكان الأرياف.

وتتطلب الاستراتيجيات المرتكزة على الحقوق أيضاً فرض ضوابط على حساب رأس المال والحساب المالي في ميزان المدفوعات. فتحرير حساب رأس المال من أي ضوابط يمكن أن يخل بالاستقرار لأربعة أسباب⁽¹⁴⁹⁾. أولاً لأن تحرير حساب رأس المال يزيد من تراكم الدين الخارجي، ولا سيما لدى المصارف المحلية، ويعزز حركة المضاربة في التدفقات التي تمول الاستهلاك عوضاً عن الاستثمار، ويسهل هروب رأس المال، ويضعف قدرة البلد على مواجهة أزمات ميزان المدفوعات. ثانياً لأن التحرير المالي الدولي يحد من الاستقلالية التي تتطلبها استراتيجيات التنمية المرتكزة على الحقوق في السياسات النقدية. ثالثاً لأن استراتيجيات التنمية المرتكزة على الحقوق تقتضي أن تتولى الدولة توجيه الاستثمار وغيره من تدفقات الموارد نحو أهداف تتصل بتعزيز النمو وتخفيف حدة الفقر، وهو نهج يتعارض مع مصالح القطاع المالي القصيرة المدى.

والقيود على ميزان المدفوعات نوعان: القيود التجارية (الحساب الجاري) والقيود على تدفقات رأس المال (حساب رأس المال والحساب المالي). وتؤدي السياسات الاقتصادية التقليدية إلى نشوء فجوات تجارية، إذ ترى في تحرير التجارة وسيلة لتحسين الإنتاجية، وذلك عن طريق تعريض الإنتاج المحلي للمنافسة الأجانب. وتهدف الإصلاحات الاقتصادية في إطار هذه السياسات إلى تحويل الموارد باتجاه المزايا النسبية للاقتصاد (التي يفترض أساساً أن تكون متوفرة)، وتوفير الحوافز لتدفقات رأس المال من أجل استقطاب المدخرات الأجنبية. لكن هذه الوصفة لم تؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي ولا إلى تعزيز رفاه الفقراء، لا في منطقة الإسكوا ولا في أي منطقة أخرى.

وينبغي أن ترتبط التجارة الخارجية والسياسات المالية المرتكزة على الحقوق في منطقة الإسكوا باستراتيجية صناعية شاملة تعزز نمو الإنتاجية وتنمية قدرات الإنتاج المحلية في مجالات مختارة. ويشكل تعزيز الصادرات وتنويعها، وخاصة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، العنصر الأول في هذا النهج. فتمو الصادرات يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في نمو الإنتاجية لأنه يعرض المنتجين لاختبار المنافسة القاسي في الأسواق الأجنبية⁽¹⁴⁵⁾. كما إن نمو الصادرات ضروري لتوليد فوائض تجارية سليمة وتراكم احتياطي العملات الأجنبية، مما يدعم تثبيت سعر الصرف. ويتسم الاحتياطي الدولي بأهمية بالغة في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي لأنه يشكل مخزوناً واقعياً في حال حدوث أي انخفاض في سعر النفط، ويمكن التحصن به لمواجهة أي ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فيؤدي عدم توفر الاحتياطي الضخم من الفوائض التجارية بهذه البلدان إلى البحث دورياً عن أشكال أكثر تقلباً من التمويل الدولي (خاصة القروض القصيرة الأجل وتدفقات حافظات رأس المال) أو الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية التي تضع شروطاً قد تحد من قدرة هذه البلدان على انتهاز سياسات مرتكزة على الحقوق.

ويتطلب نمو الصادرات في الاقتصادات الأكثر تنوعاً استقراراً في سعر الصرف الحقيقي، وتنسيقاً للمبادرات المتعلقة بالسياسة الصناعية من أجل تطوير المزايا التنافسية التي تملكها هذه البلدان في القطاعات المهمة استراتيجياً⁽¹⁴⁶⁾. ومن الضروري تنظيم القيود على الواردات بعناية من أجل تحقيق النمو على المدى الطويل. وخلافاً للاعتقادات الشائعة، "ليس للانفتاح والتكامل

(147) Weller and Hersh (2004), p. 492

(148) Chang (2002 and 2003) and Shafaeddin (2005).

(149) Chang and Grabel, op. cit., Helleiner (1996) and Palma (1998).

(145) Chang (1994)

(146) Amsden (1997 and 2001) and Chang (2003)

مالية غير قابلة للاستمرار لأغراض المضاربة، ولا سيما في ظل طفرة الموارد. وتساعد ضوابط رأس المال أيضاً في الحد من هروب رأس المال عبر منافذ من قبيل الودائع المصرفية، والصفقات المالية، والمغالات في قيم الفواتير، وغير ذلك من الوسائل غير المسموح بها لتحويل رأس المال⁽¹⁵²⁾. وتلقي إدارة هذه الضوابط عبئاً إضافياً على السلطات النقدية. لكن هذه المهمة لا تفوق قدرات معظم البنوك المركزية. فأكثر الحواجز التي تعوق فرض ضوابط رأس المال هي حواجز سياسية وليست حواجز فنية.

ومن المهم أخيراً فك ارتباط نظم سعر الصرف في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا بالدولار الذي تتراجع قيمته. أولاً لأنّ التحول إلى نظام التعويم مقابل سلة من العملات الدولية، مع التحكم بهذه العملية، يساعد في تكيف معدل سعر الصرف الحقيقي في البلدان الغنية بالنفط، وهذا ضروري للغاية، ولا سيما في ظل طفرة الموارد. ثانياً لأن هذا النظام يساعد في التوفيق بين الأنماط التجارية والعلاقات المالية لهذه البلدان ونظام سعر الصرف فيها، مما يسهم في إرساء الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. ثالثاً لأن هذا النظام يعيد تحديد نطاق السياسات النقدية في المنطقة⁽¹⁵³⁾. رابعاً لأن هذا النظام يسهل على البلدان حماية عملاتها الوطنية ويعزز مراقبة تدفق رأس المال، ويبسّر أخيراً الانتقال نحو انخفاض قيمة عملات البلدان المتضررة من طفرة النفطية. ومن الضروري تنسيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف بين البلدان الأعضاء في الإسكوا على المدين المتوسط والبعيد لنجاح استراتيجية اقتصادية إقليمية مرتكزة على الحقوق وموجهة نحو خدمة صالح الفقراء. ويمكن المضي في هذا التنسيق في المستقبل، بحيث يشمل نظاماً إقليمياً لتثبيت أسعار الصرف والعمل باتجاه اعتماد عملة موحدة للمنطقة (يمكن تعويمها مقابل عملات رئيسية أخرى). وشأن هذه الإجراءات أن تمكن المنطقة من تحقيق الاستقرار التجاري وتعزيز الاستثمار في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وبالتالي إفساح المجال أمام تلك البلدان للتحكم بسياساتها النقدية⁽¹⁵⁴⁾.

(152) Chowdhury and McKinley, op. cit., p. 27.

(153) ESCWA (2007b), p. 18.

(154) "بعد النظر في كافة الخيارات الأخرى (مختلف الترتيبات المتعلقة بأسعار الصرف الثابتة، وسعر الصرف الأحادي الحر، وإرساء الأسس لمنطقة ذات عملة واحدة والاعتماد على الدولار) تبين أنّ التنسيق النقدي فيما بين كافة البلدان الأعضاء في الإسكوا الذي يهدف إلى اعتماد نظام موحد لسعر الصرف له فرص كبيرة للنجاح. ويمكن المباشرة بالتنسيق عبر ربط مختلف العملات في المنطقة ضمن كتلة واحدة عائمة إزاء سائر بلدان العالم. ويمكن بذلك بلوغ هدفين. أولاً، تحقيق استقرار في التجارة البينية باتقاء التحولات النسبية في هيكل أسعار الصرف داخل المنطقة. ثانياً، عزل الاقتصادات المحلية عن التطورات الخارجية، وبالتالي الإفساح في المجال أمام السياسة النقدية للتركيز على مشكلة البطالة. ويمكن أن يمضي التنسيق النقدي

رابعاً لأنّ فرض الضوابط على رأس المال ضروري بهدف لجم التهرب من الضرائب عندما تصبح معدلات الضريبة اللازمة لتمويل برامج التنمية المرتكزة على الحقوق أعلى مما هي عليه في بلدان أخرى. وحتى ولو أدّى تحرير حساب رأس المال إلى رفع معدلات النمو على المدى القصير، فلا يرجح أن يدوم هذا الأثر طويلاً. خلال الأعوام الأخيرة، استعملت أشكال عديدة من الضوابط على رأس المال في عدة بلدان منها السويد وشيلي وماليزيا وجمهورية كوريا واليابان⁽¹⁵⁰⁾.

ولم يؤدّ استعمال الضوابط إلى توقف النمو الاقتصادي. وعندما رُفعت الضوابط، كما حدث في المكسيك في مطلع تسعينات القرن الماضي وفي بلدان شرق آسيا في أواخر التسعينات، سببت أزمات مالية شديدة وانهيارات اقتصادية حادة. ويشكل فرض الضوابط على حركة الأموال عبر حدود بلد ما، أيّاً يكن شكل هذه الضوابط، جزءاً هاماً من أي برنامج عام للتغيير الاقتصادي. وفي غياب هذه الضوابط، تكون الحكومة قد تخلت عن تنظيم اقتصادها لصالح قوى السوق الدولية، وهي في غالب الأحيان شركات كبيرة عبر وطنية لبلدان نافذة أخرى⁽¹⁵¹⁾.

ويمكن أن تشمل الضوابط على رأس المال فرض قيود على الحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية وعلى تحويل العملات؛ وفرض ضرائب أو قيود إدارية على تدفقات الاستثمار المباشر والاستثمار في حافطات الأسهم إلى الخارج؛ وفرض قيود على المدفوعات الخارجية في إطار "المساعدة الفنية" بين الشركات المترابطة؛ وفرض "حجر" على تدفقات الاستثمار إلى الداخل بإيداع الأموال في حسابات بدون فائدة؛ ومراقبة عمليات الاقتراض من الخارج، وتطبيق سعر صرف ملائم تحدده درجة الأولوية لكل نوع من أنواع الاستثمار. وينبغي أن تتضمن الضوابط على الأقل شرطاً يستلزم تسجيل جميع تدفقات الموارد الأجنبية لدى البنك المركزي، أو أن تمرّ عبره، وذلك لقياس العلاقات المالية التي تربط البلد بسائر بلدان العالم، ولتمكين البنك المركزي من تنظيم حدود انفتاح المصارف والشركات المحلية على الخارج. ويساعد هذا الإجراء في كفاءة عدم ضلوع هذه المصارف والشركات في أوضاع

(150) Chang (2003), Chang and Grabel, op. cit., ch. 9, Eichengreen (2003), Epstein, Grabel and Jomo (2003), Grabel (2004), Helleiner, op. cit., Kaplan and Rodrik (2000) and MacEwan (2003).

(151) Ibid., p. 6.

واو- التكامل الإقليمي

فبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، أظهرت البيئة الدولية حالة عدم الاستقرار التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية لمنطقة الإسكوا (وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي). وهذا الواقع يمكن أن يكون دافعاً إلى إدخال تعديلات على السياسات الإقليمية وإعطاء حوافز للاستثمار في المنطقة، وذلك بطريقتين. الطريقة الأولى هي في بذل جهد دولي حثيث للتوصل إلى ميثاق أممي جديد في المنطقة، يتناول المشاكل الأساسية على صعيد العلاقات الخارجية في المنطقة، وبخاصة احتلال فلسطين، واحتلال العراق وانعدام الاستقرار فيه، واستمرار حالة عدم الاستقرار في لبنان. والطريقة الثانية هي في أن تقدم القوى الإقليمية، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، حوافز مالية لإرساء الاستقرار في المنطقة وتعزيز الاستثمار. ويمكن أن يكون ذلك من خلال برنامج تأمين إقليمي مثلاً. وهذا النمط موجود أصلاً، ولكنه يتخذ طابعاً غير رسمي، وذلك من خلال قنوات عديدة مثل الاستثمارات الضخمة التي تجريها المملكة العربية السعودية لتحقيق الاستقرار في لبنان. يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التعاون من خلال تعيين هيئة متعددة الأطراف تتولى الإشراف على برنامج تأمين إقليمي يشمل استثمارات تقوم بها بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا في بلدان أخرى داخل المنطقة.

وبهدف دعم تطوير هذا الميثاق الإقليمي الجديد بشأن السياسات، ينبغي ضمان معاملة تفضيلية داخل المنطقة لرأس مال البلدان الأعضاء في الإسكوا (بما في ذلك رأس المال العائد إلى الوطن وتحويلات المهاجرين). ويمكن أن يكون ذلك عبر وسائل عديدة منها مثلاً إصلاح الإجراءات الضريبية وإجراءات الشراء وإجراءات تسجيل الشركات، وهي إجراءات ينبغي استغلالها إلى أقصى حد ممكن بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تشكل هذه الأنظمة جزءاً من مجموعة من سياسات إقليمية في المجال الصناعي ترمي إلى تعزيز الاستثمار والتجارة الإقليميين، وتوطيد سلاسل العرض، ودعم توليد فرص العمل ونمو الإنتاجية. ومما لا شك فيه أن هذه العملية هي عملية طويلة ومرتفعة الكلفة، ولكنها إن نجحت، ستهيئ الظروف المؤاتية لتحقيق تنمية مستقرة ومركزة على الحقوق في منطقة الإسكوا.

من الملامح التي تتسم بها المنطقة التفاوت الراسخ بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث فوائض الموارد، والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث الاحتياجات الاجتماعية الملحة. ويساعد تطبيق الاستراتيجية الإنمائية التتمة المرتكزة على الحقوق، المعروضة في هذا العدد وفي العديدين السابقين من المسح، على النهوض بمستوى الرعاية الاجتماعية في منطقة الإسكوا ككل. وذلك يتطلب تعزيز التنسيق الإقليمي للسياسات المالية والاستثمارية والنقدية والضريبية وسياسات سعر الصرف. وفي حماية الاقتصادات المعتمدة على النفط يساعد التكامل الإقليمي في تأمين الحماية من أثر تقلبات أسعار النفط، ودعم التنوع الاقتصادي، وحماية المنطقة من التطورات السلبية التي يحتمل أن يشهدها الاقتصاد العالمي. وفي حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يتيح التكامل الإقليمي فرصة لدخول أسواق أكبر (وأغنى)، وتحسين البنية التحتية وظروف العمال المستخدمين في بلدان أخرى، وتعزيز أمن الحصول على النفط عند اللزوم. ويمكن أن يتيح التكامل الإقليمي فرصاً أفضل للحصول على المعونة الإنمائية وتأمين الإمدادات الغذائية والنفطية إلى البلدان الفقيرة. ويمكن أن تدعم استراتيجية التكامل هذه إنشاء أنظمة إدارية أكثر كفاءة في كل دولة، وفي هذا وجه أساسي من أوجه الحكم الديمقراطي، الذي هو مكسب للمنطقة، إذ يساعد في تخفيف سلطة النخب وتكريس سيادة الشعوب ومساءلة الحكومات.

ولا بدّ من تنسيق الإنتاج على الصعيد الإقليمي لزيادة فرص نجاح التكامل، ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية. ويتطلب ذلك إنشاء مؤسسات فوق وطنية تقدم خدمات استشارية لزيادة إنتاجية الشركات من خلال جملة إجراءات منها تحسين قواعد المحاسبة، وتسجيل المؤسسات التجارية، والسياسات الضريبية، والمطالبات بين البلدان وقوانين العمل، والتأثير على توزيع صناديق الاستثمار وتحديد أولويات الإنتاج في المنطقة. ويؤدي تنسيق السياسات المالية والضريبية والنقدية وسياسات سعر الصرف إلى إتاحة الفرص المتكافئة اللازمة لنجاح جهود التكامل. فما لم تتوفر أسس تلتنقي عليها السياسات ضمن إطار متفق عليه، يرجح أن تظل المكاسب المتوقعة تحقيقها من التكامل محدودة.

وغني عن البيان، أن أي استراتيجية إنمائية ستبقى رهناً بشواغل انعدام الأمن والاستقرار السياسي في المنطقة.

تدرجياً باتجاه الهدف النهائي المتمثل في خلق عملة وطنية مشتركة بامتيار"، (2007b)، pp. 19-20. ESCWA.

المرفق

مصادر البيانات والمنهجية

ألف- النهج العام

وتقدّم غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا البيانات إلى صندوق النقد الدولي، لكن نطاقها يختلف باختلاف قاعدة البيانات. فمعظم البلدان الأعضاء في الإسكوا هي في طور اعتماد الممارسات الدولية لتجميع البيانات ونشرها، غير أنّ بعض البلدان لا يقوم بالرصد الكافي ولا تقدّم بيانات يسهل استعمالها وتستوفي التعريف الموحدة. وتزداد المشكلة تعقيداً في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. فالإمارات العربية المتحدة وقطر غير مشمولتين بحولية ميزان المدفوعات (التي تصدر عن صندوق النقد الدولي). وتتضمن الحولية المذكورة بيانات عن البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية. ويختلف نطاق تغطية الإحصاءات المالية الدولية التي تصدر عن صندوق النقد الدولي. لذلك، بلغت كافة البلدان الأعضاء في الإسكوا عن صافي الأخطاء والإسقاطات باستثناء لبنان (1990-2001). والبارز أنّ صافي الأخطاء والإسقاطات الذي أفادت به المملكة العربية السعودية كان صفراً.

وأخيراً لا تشمل قاعدة البيانات حول تمويل التنمية في العالم التابعة للبنك الدولي سوى ستة من البلدان الأعضاء في الإسكوا هي الأردن والجمهورية العربية السورية وعمان ولبنان ومصر واليمن. وقاعدة البيانات هذه هي مصدر المعلومات الوحيد حول تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية. والبارز أنّ قائمة البلدان المدرجة في هذا المصدر لا تشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. أما البحرين والمملكة العربية السعودية، وأحياناً قطر، فمشمولة بجداول البنك الدولي حول مؤشرات التنمية، كالناتج المحلي الإجمالي أو الاحتياطي.

ويتسبب هذا النقص في البيانات مشاكل كبيرة على صعيد حساب تدفقات رأس المال. وبهدف مواجهة هذه المشاكل، تقرّر بناء مجموعة أساسية من البيانات حول التدفقات المالية استناداً إلى قاعدة البيانات حول تمويل التنمية في العالم التابعة للبنك الدولي، واستكمالها ببيانات من صندوق النقد الدولي حول بلدان مجلس التعاون الخليجي. أما المصدر الرئيسي الذي اعتمد لهذه الغاية فهي حولية ميزان المدفوعات) في حين استعملت قواعد البيانات من قبيل أفاق الاقتصاد العالمي للحصول على أرقام الناتج المحلي الإجمالي. وقد تطلب حساب تدفقات الموارد استكمال البيانات بتفاصيل وتحليلات إضافية مستقاة من دراسات أخرى وطنية ودولية أو من مصادر معينة تتعلّق بنوع التدفقات موضوع الدراسة في كل حالة.

يقصد بعبارة "البلدان الأعضاء في الإسكوا" في هذا المسح أحد عشر بلداً وقد استثنى العراق وفلسطين من الحسابات بسبب عدم الاستقرار السياسي وصعوبة توفر البيانات. وجرى تقسيم المجموعة المتبقية لأغراض حساب تدفقات الموارد إلى مجموعتين: مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (الأردن والجمهورية العربية السورية وعمان ولبنان ومصر واليمن) ومجموعة البلدان المصدرة للنفط (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية). ويقصد بعبارة "البلدان الأعضاء في الإسكوا" حيثما استعملت في هذا المسح إلى البلدان الأحد عشر. أما العراق وفلسطين فلم تدخل في هذه الحسابات، إمّا بسبب انعدام الاستقرار السياسي أو بسبب عدم توفر البيانات. وأما المعلومات حول التدفقات المالية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا، فاستمدت من مصادر وطنية ومن المصادر المالية الدولية، التالية: صندوق النقد العربي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وحسبما هو مبين فيما يلي، هناك فوارق كبيرة في نقل البيانات بين البلدان.

وتزوّد جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا صندوق النقد العربي بسلاسل بيانات ومؤشرات عديدة، وهو ينشر جداول إحصائية شاملة. ولكن هذه الجداول تحتوي على معلومات مجمعة، ولا تتضمن أي تفاصيل حول المنهجية المتبعة أو تعريف للمتغيرات. أما نطاق هذه الجداول فمحدودة، إذ لا تقدّم، مثلاً، بيانات حول تدفقات أسهم الحافظات التي هي جزء من تحليل التدفقات التي يجب أن ترصدها الإسكوا. أما البيانات التي يقدّمها صندوق النقد العربي حول مجموع الديون الخارجية فهي معادلة للبيانات التي تبلغ بهافرادى البلدان المنظمات الدولية الأخرى بما فيها البنك الدولي. ومن الصعوبات كذلك تكمن في كون الجزء الأكبر من المعلومات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لا تشمل سلاسل زمنية كاملة.

وتزوّد جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ببيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، نشر في الأعداد السنوية المتتالية من تقرير الاستثمار العالمي⁽¹⁾.

(1) تقارير الاستثمار العالمية متاحة على العنوان التالي:
<http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=1485&lang=1>.

نشرة أيلول/سبتمبر 2006 من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي. وأما السلاسل الأساسية المتعلقة بتحويلات العمال فاستقيت من البنك الدولي، وتحديداً، من قاعدة البيانات الخاصة بتمويل التنمية في العالم (ومن منشور مؤشرات التنمية في العالم). وأما البيانات المتعلقة بالديون الخارجية، فاستمدت من ثلاثة مصادر هي: البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض تقارير البلدان. وستعرض فيما تفصيل إضافية تتعلق بمصادر المتغيرات والسلاسل الزمنية الواردة في المسح وبتركيبتها.

والبيانات المستعملة لتقدير مجموع تدفقات الموارد في الجدول التالي مصدرها قاعدة البيانات الخاصة بتمويل التنمية في العالم (نيسان/أبريل 2006) التابعة للبنك الدولي، وبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي. أما البيانات المستعملة لتقدير الاستثمار الأجنبي المباشر فمعظمها استمد من تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد. أما البيانات المتعلقة بصافي الأخطاء والإسقاطات والاحتياطي فقد أخذت من مؤشرات التنمية في العالم الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وأما البيانات المتعلقة بموازين الحسابات الجارية فأخذت من

تغطية البلدان الأعضاء في الإسكوا في مصادر البيانات

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأونكتاد، المؤسسات العربية	صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي، الاستقرار المالي في العالم)	صندوق النقد الدولي (حولية ميزان المدفوعات)	البنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم)
الأردن	الأردن	الأردن	الأردن
الإمارات العربية المتحدة	الجمهورية العربية السورية	البحرين	الجمهورية العربية السورية
البحرين	عُمان	عُمان	عُمان
الجمهورية العربية السورية	قطر	الكويت	لبنان
عُمان	الكويت	لبنان	مصر
قطر	لبنان	مصر	اليمن
الكويت	مصر	المملكة العربية السعودية	
لبنان	المملكة العربية السعودية	اليمن	
مصر	اليمن		
المملكة العربية السعودية			
اليمن			

ملاحظة: لا تعني التغطية بمصادر البيانات أو بمنشور تغطية متساوية لسلاسل البيانات (فالجمهورية العربية السورية مثلاً تبلغ عن الأخطاء والإسقاطات ولا تبلغ عن الاحتياطي). والبنك الدولي يغطي البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في بعض من السلاسل الواردة في مؤشرات التنمية في العالم).

باء- البيانات المتعلقة بتدفقات الموارد

ناقص عمليات إعادة سداد المبلغ الأصلي من الديون الطويلة الأجل وعمليات إعادة الشراء الخاصة بصندوق النقد الدولي.

أما مجموع التحويلات (الذي هو وفقاً للبنك الدولي المجموع الصافي للتحويلات) فهو محدد باعتباره مجموع تدفقات الموارد ناقص نوعين من التدفقات هما دفعات الفوائد على الديون الطويلة الأجل وتحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر. ومجموع التحويلات هو مقياس أكثر جدوى لصافي التمويل الخارجي الذي يتلقاه بلد ما في أي فترة زمنية.

ولكن مجموع تدفقات الموارد ومجموع التحويلات لا يخلوان من النواقص. فمجموع تدفقات الموارد مثلاً لا يشمل التدفقات غير المولدة للديون بنوعيتها، وهي ذات أهمية بالغة في حالة منطقة الإسكوا. وهذه التدفقات هي تحويلات العمال والمنح لأغراض التعاون الفني (المرتبطة

في حالة البلدان الستة التي تزود البنك الدولي ببيانات، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية وعُمان ولبنان ومصر واليمن، حسب مجموع تدفقات الموارد ومجموع التحويلات استناداً إلى سلاسل العناصر، باستعمال التعريف الذي يعتمده البنك الدولي. لذلك يتكوّن مجموع تدفقات الموارد (الذي هو وفقاً للبنك الدولي المجموع الصافي لتدفقات الموارد) من مجموع تدفقات الموارد الصافية المرتبطة بالديون الطويلة الأجل (باستثناء قروض صندوق النقد الدولي) زائد ثلاثة أنواع تدفقات غير مولدة للديون (وهي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات أسهم الحافطات، والمنح الرسمية باستثناء التعاون الفني). ويفترض بأن يكون صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات أسهم الحافطات مكونة من تدفقات خاصة. أما صافي تدفقات الديون الطويلة الأجل فهي المدفوعات إزاء الديون الطويلة الأجل ومشتريات صندوق النقد الدولي

الأوراق المالية، لم يبلغ عن خصوم الاستثمار في حافظات الأوراق المالية؛

(د) وفي حالة الإمارات العربية المتحدة، لم يتوفر سوى مصدر واحد، وهو الملحق الإحصائية السنوية الصادرة عن صندوق النقد الدولي للأعوام 2003 و2004 و2006. وقد سمحت البيانات المأخوذة من هذا المصدر بتجميع سلسلة بيانات عن إجمالي تدفقات الموارد عن الفترة 1997-2005. وقد حدّد مجموع تدفقات الموارد باعتباره مكوناً من مجموع الاستثمار المباشر الوارد، وسندات الحافظات، والموقع المالي الصافي للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.

وبوجه عام يُلاحظ وجود نواقص في بيانات الحساب المالي عن ميزان المدفوعات في بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. وهذه النواقص تسبب صعوبات كبيرة في التوصل إلى أرقام يمكن استعمالها في عملية الحساب. لذلك لا تملك معظم البلدان مسوحاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا تستطيع رصد مختلف عناصر هذا الاستثمار. والتفاصيل المالية هي نادرة أيضاً، فلا بيانات مالية مفصلة عن الإمارات العربية المتحدة، ولا بيانات عن الاستثمار المباشر أو الاستثمار في الحافظات ولا عن المشتقات المالية في قطر. وكذلك يشكّل الاستثمار في الحافظات والمشتقات المالية مصدراً للمشاكل التي تواجه حسابات ميزان المدفوعات، نظراً لنقص البيانات في مختلف أنحاء العالم. ففي حالة الاستثمار في الحافظات، برز فارق بقيمة 207 مليارات دولار أمريكي بين الخصوم والأصول⁽²⁾. لذلك ينبغي التعاطي مع البيانات بحذر، علماً أنها تدلّ على اتجاه التغيير، أكثر مما تدلّ على الحجم المطلق للتدفقات. والجدير بالذكر أخيراً أن تحسناً يُتوقع أن يحدث على صعيد البيانات في المستقبل مع انضمام البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى النظام الدولي المتعلق بالمعيار الخاص لنشر البيانات).

جيم- بيانات الديون الخارجية

يستعين المسح بمصدرين رئيسيين لكتلة الدين الخارجي هما البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي يشار إليها رسمياً بقاعدة البيانات المشتركة بين مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي. ويستند نظام البنك الدولي إلى نظام الإبلاغ من المدينين، أو نظام الإبلاغ من البلدان المدينة الذي يستثني العراق وبلدان مجلس التعاون الخليجي. ويغطي نظام البنك الدولي المسمّى نظام

بالإنفاق العسكري). وكذلك مجموع التحويلات الذي يُحسب على أساس طويل الأمد، لا يشمل آثار التمويل الخارجي القصير الأجل. أي إن مجموع التحويلات لا يتضمن كلفة المتأخرات أو خدمة الديون القصيرة الأجل. فالديون القصيرة الأجل مهمة بالنسبة إلى منطقة الإسكوا بأسرها، ولا سيما البلدان الغنية المصدرة للنفط. وفي هذه الحال، يصلح اعتماد مفهوم أكثر جدوى، وهو مجموع خدمة الديون المسدّدة الذي يشمل جميع مدفوعات خدمة الديون، أكانت ديوناً قصيرة أم طويلة الأجل، أم مدفوعات استهلاك الديون أو فوائدها.

أما بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، فجرى تقدير مجموع التدفقات استناداً إلى سلاسل البيانات القليلة المتوفرة في حويلات ميزان المدفوعات. ولكن حساب مجموع التحويلات لم يكن ممكناً لأنّ بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول خدمة الديون لم تكن متوفرة إلا عن مطلع التسعينات، وما من سلاسل متوفرة حول تحويلات الأرباح. ولذلك يجري إعداد التدفقات الجديدة لجميع بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط من منظور التوفيق قدر الإمكان مع التدفقات التي يستعملها ويحددها البنك الدولي. أما طريقة الحساب فكانت على الشكل التالي:

(أ) في حالة البحرين، حسب مجموع تدفقات الموارد بجمع العناصر التالية: صافي الاستثمار المباشر في رأس المال المساهم والإيرادات المعاد استثمارها، زائد صافي خصوم الاستثمار في حافظات الأوراق المالية، زائد عنصرين من عناصر الاستثمار الأخرى هي صافي خصوم القروض وصافي خصوم القروض التجارية؛

(ب) في حالة الكويت، حسب مجموع تدفقات الموارد بجمع العناصر التالية: صافي الاستثمار المباشر في رأس المال المساهم، زائد صافي خصوم الاستثمار في حافظات الأوراق المالية، زائد استثمارات أخرى هي صافي خصوم القروض وصافي خصوم القروض التجارية؛ (ج) في حالة المملكة العربية السعودية، حسب مجموع تدفقات الموارد بجمع العناصر التالية: صافي الاستثمار المباشر في الاقتصاد المبلغ، وصافي أصول الاستثمار في حافظات الأوراق المالية، والتغير في الديون الطويلة الأجل كبديل عن تدفقات الديون الطويلة الأجل. ولم تتوفر بيانات لأيّ من السلاسل عن القروض أو الخصوم أو الاستثمارات الأخرى. وليس واضحاً إلام يشير الرقم العائد إلى أصول الاستثمار في حافظات الأوراق المالية، ومع أنّه يعادل صافي الاستثمار في حافظات

ومصر تقدّمان بيانات إلى المركز المشترك الخاص بالديون الخارجية.

وهكذا تكون أحدث صورة يمكن الركون إليها عن مديونية بلدان الإسكوا هي التي تعود إلى كانون الأول/ديسمبر 2002، وهي متوفرة في قاعدة البيانات المشتركة بين مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي. وفي حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تقرر استعمال المصدر الذي يقدّم أطول سلسلة وأكثرها تماسكاً، وهو نظام الإبلاغ من المدينين التابع للبنك الدولي. والبيانات المستعملة في هذا المسح مأخوذة من الموقع الإلكتروني أو من نشرة نيسان/أبريل 2006 من قاعدة البيانات المعنية بتمويل التنمية في العالم، وهي تغطي فترة عامي 2004/2005. وقد سمحت إحصاءات الديون الخارجية الواردة من مصادر الدائن في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالحصول على مزيد من السلاسل الزمنية إنما فقط من عام 1990 وحتى عام 2002. وتتضمن البيانات المستعملة لهذه الغاية السلسلة 2 (1990-1997) من إحصاءات الديون الخارجية الأصلية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والسلسلة 3 (1998-2002) من قاعدة البيانات المشتركة. وكان بالإمكان أيضاً تمديد السلاسل الزمنية لعامين (2003 و2004) عن الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية باستخلاص البيانات من تقارير البلدان و/أو الإشعارات الإعلامية (Public Information Notices PIN) الواردة إلى صندوق النقد الدولي. والجدير بالذكر أنّ المؤسسات البحثية، مثل وحدة الاستخبارات الاقتصادية تتداول فيما بينها تقديرات الديون، ولكنها، لم تستعمل نظراً إلى الغموض الذي يحيط بما تمثله هذه التقديرات أو طبيعة صلتها بنظم الإبلاغ القائمة.

والجدير بالذكر أخيراً أنّ البنك الدولي توقف اعتباراً من عام 2005 عن تصنيف البلدان بحسب عبء المديونية أو مستوياتها، وأصبح يصنفها بحسب فئات الإقراض المعمول بها في البنك الدولي. أما أحدث التصنيفات المتاحة عن بلدان الإسكوا فتعود إلى عام 2004 حيث تدرج ثلاثة بلدان في فئة البلدان الشديدة المديونية، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

دال- بيانات حول هروب رؤوس الأموال ومنهجية العمل

قدّر هروب رأس المال باستخدام طريقة "الفارق المتبقي" أو طريقة القياس الواسع النطاق. ويُعرض فيما يلي مضمون هذه الطريقة الحسابية والآثار المترتبة عليها. والجدير بالذكر أن هروب رأس المال يعرف بأنه الفارق

الإبلاغ من المدينين كتل الديون والتدفقات بحسب نوع التدفق واستحقاقه. وخلال الأعوام الأخيرة، بدأ هذا النظام يوفر معلومات حول تركيبة التدفقات، كالمعلومات حول ما إذا كانت الجهة الدائنة و/أو المدينة جهة رسمية أم خاصة. هذا النظام هو المصدر الوحيد على الصعيد الدولي وعلى صعيد البلدان الذي يقدّم معلومات حول معالم الديون وتركيباتها، وهو يشمل عمليات التسديد وإعادة التسديد والمتأخرات وشروط الالتزامات وتركيبات العملات.

وقد كان نظام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نظاماً خاصاً بالدائن، يشمل جميع البلدان لكنه، ولسوء الحظ، بات بحكم الملغى في الأعوام الأخيرة. وقد تطوّرت قاعدة البيانات المشتركة على أساس نظام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحلت محله بين عام 2000 ونهاية عام 2006. أما سلسلة البيانات عن الفترة الفاصلة فقد تناولت بالتفصيل المديونية بحسب نوع الدائن، ومن ثم بحسب الاستحقاق ونوع التمويل (أي ما إذا كان الدين رسمياً، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان مكوناً من قروض واعتمادات تجارية وغير ذلك). وقد غطت سلسلة البيانات الفترة الانتقالية بين عامي 1998 و2002، لكن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقفت عن رصد العديد من إحصاءات الديون الخارجية في كانون الأول/ديسمبر 2003. بنتيجة ذلك، انقطع بعض سلاسل البيانات اللازمة لأغراض هذا المسح، وخاصة البيانات الضرورية لحساب مجموع الديون الخارجية وهي الاعتمادات التجارية غير المصرفية، والاعتمادات التجارية لأقل من سنة، والقروض الثنائية الرسمية.

وتوقف العمل بقاعدة البيانات المشتركة بين مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي اعتباراً من نهاية شهر شباط/فبراير 2007. واستعيض عنها حالياً بالمركز المشترك لحساب الديون الخارجية الذي يجمع كل فصل، بيانات عن الديون الخارجية وأصول أجنبية مختارة من مصادر دولية ومصادر وطنية. أما في قاعدة البيانات المشتركة، فتستكمل البيانات المتعلقة بالدائنين/الأسواق بسلسلة من قاعدة بيانات الديون الخارجية) التابعة للبنك الدولي والتي تنشر بيانات البلدان بحسب المعيار الخاص لنشر البيانات) في صندوق النقد الدولي. ويتمثل الهدف الرئيسي في تحقيق الكفاءة من خلال التقارب عن طريق تدفقات البيانات في إطار مشترك، وتحسين شفافية الإحصاءات وحسن توقيتها بحيث تخدم جميع المستعملين. ولا تغطي قاعدة البيانات الجديدة، ولسوء الحظ، سوى عدد ضئيل من البلدان ومعظمها من البلدان المتقدمة و/أو الصناعية. وقد باشرت البلدان العربية للتو المشاركة في عمليات المعيار الخاص لنشر البيانات. ووحدهما تونس

الأجنبي، تقرّر استعمال قاعدة بيانات أكثر دقة وشمولاً تابعة للأونكتاد، وهي تتضمن تقارير الاستثمار العالمي. وشكّلت قاعدة بيانات الأونكتاد المصدر الوحيد للبيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة وقطر. أما البيانات عن البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، فاستمدّت من أعداد مختلفة من حولية ميزان المدفوعات). وكان بالإمكان في حالة البحرين والكويت، استعمال سلسلة البيانات عن تدفقات الاستثمار المباشر في رأس المال المساهم والإيرادات المعاد استثمارها. ولم تختلف الأرقام التي تمّ التوصل إليها بهذه الطريقة عن بيانات الأونكتاد في حالة البحرين، بينما اختلفت البيانات في حالة الكويت فقط عن الفترة 1990-1994. أما المملكة العربية السعودية التي لا تبلغ إلا عن "صافي الاستثمار المباشر في الاقتصاد المبلغ" فقد اختلفت بياناتها المتاحة بهذه الطريقة اختلافاً كبيراً عن بيانات صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأونكتاد. لذلك لا بدّ من توخّي الحذر في تفسير النتائج الخاصة بالمملكة العربية السعودية على الرغم من أنّ حصول هروب رأس المال بعيد عن الشك.

وتتمّ تنزيل السلسلة الزمنية المتعلقة بميزان الحساب الجاري مباشرة من نشرة أيلول/سبتمبر 2006 من قاعدة البيانات حول آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي. وهذا الميزان يُحدّد بطرح الواردات من الصادرات من السلع والخدمات. وقد حسبت التغيرات في الاحتياطي بطرح الاحتياطي في العام الماضي من الاحتياطي في العام الجاري. وتمّ تنزيل السلسلة الزمنية لمجموع الاحتياطي، بما في ذلك الذهب، من قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية في العالم لعام 2006)، باستثناء البيانات المتعلقة بالجمهورية العربية السورية التي تمّ تجميعها يدوياً بضمّ أرقام احتياطي الذهب الواردة في الملحق الإحصائية لعام 2006) الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أرقام احتياطي القطع الأجنبي باستثناء الذهب، الواردة في أعداد متتالية من التقرير الاقتصادي العربي الموحد (عن الأعوام 1996، و2001، و2003، و2006).

وفيما يتعلق بالاحتياطي يشار إلى أن فوارق كبيرة توجد بين الأساليب الدولية أو الأساليب التي تعتمد عليها بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنقد. ففي معظم هذه البلدان، تقتصر عملية التبليغ عن الاحتياطي الدولي في قواعد بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الاحتياطي السائل الذي تحتفظ به البنوك المركزية أو السلطات النقدية. ولا تشمل الأرقام الاحتياطي الذي تملكه الحكومات، أو الهيئات التابعة لها. لذلك أتى أرقام الاحتياطي أدنى بكثير من مجموع الأصول الأجنبية التي يملكها البلد ككل. فالمملكة العربية السعودية تستخدم مثلاً في تقاريرها إلى صندوق النقد الدولي ثلاث سلاسل هي:

بين مصادر الأموال المتدفقة من الاقتصاد وإليه واستخداماتها. فإذا كان الاقتصاد لا يشهد هروباً لرأس المال، فتكون مصادر هذه الأموال واستخداماتها متوازنة. وتوخياً للدقة، يجب أن تكون الزيادة في الديون الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي مساوية للزيادة في الاحتياطي زائد العجز في الحساب الجاري:

$$(1) \quad \Delta DEBT + FDI = \Delta RES + CAD$$

حيث يرمز المختصر $\Delta DEBT$ إلى التغير في الديون الخارجية، و FDI إلى صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و ΔRES إلى التغير في الاحتياطي الأجنبي بما في ذلك الذهب، و CAD إلى العجز في الحساب الجاري. ويمكن بالطبع إعادة كتابة الجهة اليمنى باعتبارها التغير في الاحتياطي ناقص الفائض في الحساب الجاري. وبما أنّ غالبية البلدان تبلغ عن الفائض في الحساب الجاري باعتباره ميزاناً إيجابياً للحساب الجاري، يمكن إعادة تركيب المعادلة على الشكل التالي:

$$(2) \quad \Delta DEBT + FDI = \Delta RES - CAB$$

وفي حال وجود فوارق بين الجهتين اليمنى واليسرى من المعادلة (2)، فتكون بسبب التحركات غير المسجلة لرأس المال، أي هروب رأس المال الذي يرمز إليه بـ KF . وهكذا:

$$(3) \quad KF = \Delta DEBT + FDI + CAB - \Delta RES$$

وتتمّ الحصول على البيانات اللازمة لتقدير كل عنصر من عناصر هذا التعريف للبلدان الأعضاء في الإسكوا على النحو التالي. لقد واجهت عمليات الحصول على البيانات المتعلقة بالديون صعوبات كبيرة. ففي حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (الأردن والجمهورية العربية السورية وعمان ولبنان ومصر واليمن)، جرى تنزيل السلسلة المتعلقة بالتغيير في مجموع كتلة الديون من قاعدة البيانات المعنية بتمويل التنمية في العالم (نيسان/أبريل 2006). أما في حالة البلدان المصدرة للنقد، فقد تمّ تجميع السلسلة المتعلقة بمجموع الديون الخارجية عن الفترة 1990-2002 باستعمال قواعد البيانات المتتالية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ثم استكمل السلسلة بإضافة بيانات عن الفترة 2003-2004 عن الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية. وقد تمّ الحصول على هذه الأرقام من تقارير البلدان و/أو الإشعارات الإعلامية المقدمة إلى صندوق النقد الدولي.

وتتمّ تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً بطريقتين مختلفتين. ومع أنّ البنك الدولي يغطي الاستثمار

المعيارية لصندوق النقد الدولي عن ميزان المدفوعات، يُفترض أن تكون المصادر والاستخدامات متوازنة. ولدى استخدام بيانات البنك الدولي حول الديون الخارجية، فقد تظهر فوارق بين مصادر الأموال واستخداماتها. فإذا تجاوزت المصادر الاستخدامات، فيعبر الفارق المتبقي رأس مال هارباً⁽⁴⁾. ويُستخلص أن طريقة "الفارق المتبقي" تصنف جميع تدفقات رأس المال الخاصة غير المسجلة إلى الخارج في فئة رأس المال الهارب.

وقد استعمل طريقة "الفارق المتبقي" في البداية كل من البنك الدولي (1985: 63-5) وErbe (1985). وقد طبقت، مع تعديلات، في مجموعة واسعة من الأدبيات⁽⁵⁾. واعتمدت طريقة "الفارق المتبقي" المعيارية في هذا المسح أيضاً. تستعمل في الأدبيات أيضاً طريقة "الأموال الساخنة" التي تقيس مباشرة رأس المال على النحو التالي:

$$KF = EO + SRKOut \quad (4)$$

حيث يرمز المختصر KF إلى رأس المال الهارب، EO إلى الأخطاء والإسقاطات المبلغ عنها في ميزان المدفوعات، وSRKOut إلى تدفقات رأس المال القصيرة الأجل. ويفترض أن يرصد حساب الأخطاء والإسقاطات التدفقات غير المسجلة وربما غير القانونية التي تشكل رأس المال الهارب. أما إدماج التدفقات القصيرة الأجل، فيعني أن التدفقات الطويلة الأجل يمكن أن تكون "طبيعية" وربما موجهة نحو الاستثمار. أما طريقة "الأموال الساخنة" (مع التعديلات) فتستخدم أيضاً في مجموعة واسعة من الأدبيات⁽⁶⁾. لكن بما أن البيانات عن تدفقات رأس المال القصيرة الأجل غير متاحة في حالة البلدان الأعضاء في الإسكوا، فيركز المسح على الأخطاء والإسقاطات وعلى مناقشة المعلومات الإضافية التي تتوفر في إطار طريقة "الفارق المتبقي".

واو- البيانات الأخرى

تم الحصول على البيانات الأخرى المستعملة في هذا المسح على النحو التالي:

(أ) تم تنزيل صافي الأخطاء والإسقاطات من الإحصاءات المالية الدولية (شباط/فبراير 2007)؛

(4) Hermes, Lensink and Murinde, op. cit.

(5) World Bank (1985: 63-5)

(6) Erbe (1985)

إجمالي الأصول الأجنبية والمجموعة الفرعية للاحتياطي الأجنبي السائل الذي تملكه مؤسسة النقد العربي السعودي (أو تبلغ عنه)، والاحتياطي الأجنبي الذي تحتفظ به المؤسسات الحكومية كلها. وفي عام 2004، بلغت الأرقام الواردة من كل جهة 77.5 مليار دولار، و22.7 مليارات دولار، و41.5 مليار دولار. أما قطر فلا تبلغ إلا عن احتياطي المصرف المركزي القطري، ولا تنشر الحكومة بيانات عن أصولها الاحتياطية أو عن إيراداتها الخارجة عن الميزانية.

وأخيراً، تم تنزيل البيانات عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية بالدولار الأمريكي من نشرة أيلول/سبتمبر 2006 من قاعدة البيانات حول آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي.

هاء- طريقة "الفارق المتبقي" وطريقة "أموال المضاربة" في حساب تدفقات الموارد

يمكن فهم ما يجري قياسه بشكل أفضل بالرجوع إلى إطار ميزان المدفوعات المعتمد في صندوق النقد الدولي⁽³⁾. وفي هذا الإطار، يتوفر قياس شامل لتدفقات رأس المال من خلال حيازة المصارف للأصول الأجنبية، زائد تدفقات رأس المال الخاصة الأخرى القصيرة الأجل، زائد عمليات شراء السندات الأخرى، زائد الأخطاء والإسقاطات. وهذا مماثل من حيث التركيبة للمجموع السالب لميزان الحساب الجاري، زائد صافي تدفقات الأسهم، زائد الإضافات إلى الاحتياطي، زائد أي أنواع أخرى من رأس المال الطويل الأجل العائد للقطاع الرسمي المعني. وبما أن المجموعين متماثلين فهما يقدمان مقياساً لرأس المال المتدفق إلى خارج بلد معين. لكن المجموع الأول يقيسها بطريقة مباشرة أما الثاني فيطريقة غير مباشرة. كذلك يعتمد المجموع الأول كلياً على بيانات ميزان المدفوعات التي قد لا تكون موثوقة أو متاحة، بينما يمكن الحصول على المجموع الثاني باستعمال بيانات من مصادر أخرى. لذلك أصبح المجموع الثاني أو طريقة "الفارق المتبقي" الأكثر استعمالاً والأكثر شيوعاً في الأدبيات. أما السمة الرئيسية التي تعرف بها هذه الطريقة فاستعمال بيانات البنك الدولي للحصول على صافي الزيادات في الديون الخارجية.

وترتكز هذه الطريقة على مقارنة مصادر تدفقات رأس المال الوارد (أي صافي الزيادات في الديون الخارجية زائد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) مع استخدامات هذه الأموال إلى الداخل (أي العجز في الحساب الجاري والزيادة إلى الاحتياطي). وباستعمال البيانات

(3) Claessens and Naude, op. cit. and Schneider, op. cit.

(ج) أخذت بيانات الديون المتعددة الأطراف والديون القصيرة الأجل من قاعدة البيانات الخاصة بتمويل التنمية في العالم التابعة للبنك الدولي.

قُدِّرت تحويلات العمال على النحو التالي:

(أ) في حالة الأردن والجمهورية العربية السورية وعُمان ولبنان ومصر واليمن، تمّ تنزيل البيانات من نشرة نيسان/أبريل 2006 عن قاعدة البيانات الخاصة بتمويل التنمية في العالم؛

(ب) في حالة البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، أخذت البيانات من حوليات ميزان المدفوعات (شباط/فبراير 2006) الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛

(ج) في حالة الإمارات العربية المتحدة وقطر، أخذت البيانات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 الصادر عن صندوق النقد العربي.

المراجع والمصادر

Abrahart, A., Kaur, I. and Tzannatos, Z. 2002. Government Employment and Active Labour Market Policies in MENA in a Comparative International Context in Handoussa, H. and Tzannatos (eds), *Employment Creation and Social Protection in the Middle East and North Africa*. Cairo and New York: The American University in Cairo Press.

Aggarwal, R., Demirgüç-Kunt, A. and Martinez Peria, M. 2006. *Do Workers' Remittances Promote Financial Development?* Policy Research Working Paper No. 3957. Washington, D.C.: World Bank.

Al-Darawi, S. 2007. *Results of a Survey of Household Income and Resources, 2006*. Beirut: Ittijahat.

Amsden, A. 1997. Bringing Production Back In – Understanding Government's Economic Role in Late Industrialization. *World Development*. 25 (4): 469-480.

Amsden, A. 2001. *The Rise of the Rest: Challenges to the West from Late Industrializing Economies*. Oxford: Oxford University Press.

(ب) حُسب إجمالي المدخرات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي ناقص نفقات الاستهلاك النهائية (مجموع الاستهلاك). وحُسب إجمالي المدخرات من إجمالي الدخل القومي ناقص مجموع الاستهلاك، زائد صافي التحويلات. وقد أخذت السلسلتان من مؤشرات التنمية في العالم (أيلول/سبتمبر 2006)؛

Arab Monetary Fund (AMF). 1996. *Joint Arab Economic Report*. Abu Dhabi: AMF.

AMF. 2001. *Joint Arab Economic Report: Infrastructure – Water, Sanitation, Transportation and Housing*. Abu Dhabi: AMF.

AMF. 2003. *Joint Arab Economic Report: Labour Markets in the Arab Countries*. Abu Dhabi: AMF.

AMF. 2006. *Joint Arab Economic Report: Workers' Remittances and Economic Development in the Arab Countries*. Abu Dhabi: AMF.

Auerbach, A.J., Kotlikoff, L.J. and Leibfritz, W. 1999. *Generational Accounting Around the World*. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Blomström, M. 1986. Foreign Investment and Productive Efficiency: The Case of Mexico. *Journal of Industrial Economics*. 35 (1): 97-110.

Bolbol, A. and Fatheldin, A. 2006. Foreign and Inter-Arab Capital Flows in the Arab Countries 1990-2003. *The World Economy*. 29 (9): 1267-1293.

- Boyce, J. and Ndikumana, L. 2001. Is Africa a Net Creditor? *Journal of Development Studies*. 38 (2): 55-80.
- Bracking, S. 2004. Neoclassical and Structural Analysis of Poverty: Winning the 'Economic Kingdom' for the Poor. *Third World Quarterly*. 25 (5): 887-901.
- Bush, R. 2004. Poverty and Neo-Liberal Bias in the Middle East and North Africa. *Development and Change*. 35 (4): 673-695.
- Busse, M. and Groizard, J.L. 2006. *Foreign Direct Investment, Regulations and Growth*. Policy Research Working Paper 3882. Washington, D.C.: World Bank.
- Carkovic, M. and Levine, R. 2005. Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth? in *Does Foreign Direct Investment Promote Development?* Edited by Moran, T., Graham, E. and Blomström, M. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Chang, H.-J. 1994. *The Political Economy of Industrial Policy*. London: Macmillan.
- Chang, H.-J. 2002. *Kicking Away the Ladder: Policies and Institutions for Economic Development in Historical Perspective*. London: Anthem Press.
- Chang, H.-J. 2003. *Globalisation, Economic Development and the Role of the State*. London: Third World Network and Zed Books.
- Chang, H.-J. and Grabel, I. 2004. *Reclaiming Development: An Alternative Economic Policy Manual*. London: Zed Books.
- Chowdhury, A. and Kinley, T. 2006. *Gearing Macroeconomic Policies to Manage Large Inflows of ODA: The Implications for HIV/AIDS Programmes*. International Poverty Centre Working Paper 17.
- Claessens, S. and Naude, D. 1993. *Recent Estimates of Capital Flight*. World Bank Policy Research Working Paper 1186. Washington, D.C.
- Creane, S., Goyal, R., Mushfiq Mubarak, A. and Sab, R. 2004. *Financial Sector Development in the Middle East and North Africa*. IMF Working Paper WP/04/201.
- Cuddington, J.T. 1986. Capital Flight: Issues, Estimates and Explanations. *Princeton Studies in International Finance*. Vol. 58.
- Dagdeviren, H., van der Hoeven, R. and Weeks, J. 2002. Poverty Reduction with Growth and Redistribution. *Development and Change*. 33 (3): 383-413.
- Deppler, M. and Williamson, M. 1987. Capital Flight: Concepts, Measurements and Issues. *Staff Studies for the World Economic Outlook*. Washington, D.C.: IMF.
- Doraid, M. 2002. Human Development and Poverty in the Arab States in Handoussa, H. and Tzannatos, Z. (eds), *Employment Creation and Social Protection in the Middle East and North Africa*. Cairo and New York: The American University in Cairo Press.
- Dutt, A. 1997. The Pattern of Direct Foreign Investment and Economic Growth. *World Development*. 25 (11): 1925-1936.
- Eatwell, J. and Taylor, L. (eds.) 2002. *International Capital Markets: Systems in Transition*. Oxford: Oxford University Press.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2002. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2001-2002*. Beirut: ESCWA.
- ESCWA. 2003. *Report of the Workshop on Social Indicators with Emphasis on Millennium Development Goals and Indicators*. Beirut: ESCWA.

- ESCWA. 2004. *Development and Institutional Reform of Financial Markets: Issues and Policy Options for the ESCWA Region*. Beirut: ESCWA.
- ESCWA. 2005. *The Millennium Development Goals in the Arab Region*. Beirut: ESCWA.
- ESCWA. 2006. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2005-2006*. Beirut: ESCWA.
- ESCWA. 2007a. *Unemployment EGM: Summary and Objectives of the EGM*. Unpublished.
- ESCWA. 2007b. *Unemployment EGM: Is a Rigid Labour Market Responsible for Unemployment?* Unpublished.
- ESCWA. 2007c. *Unemployment EGM: A Proposal for a Regional Development Compact against Unemployment*. Unpublished.
- ESCWA. 2007d. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2006-2007*. Beirut: ESCWA.
- ESCWA. 2007e. *Compendium of Social Statistics and Indicators, Issue 8*. Beirut: ESCWA.
- ESCWA. 2008. *Integrated Social Policy from Concept to Practice, Report II*. Beirut: ESCWA.
- EFG-Hermes. 2005. *Kuwait Banking*. Dubai: EFG-Hermes.
- EFG-Hermes. 2007a. *United Arab Emirates Research Yearbook*. Dubai: EFG-Hermes.
- EFG-Hermes. 2007b. *United Arab Emirates Banking*. Dubai: EFG-Hermes.
- Eichengreen, B. 2003. *Capital Flows and Crises*. Cambridge, MA: MIT Press.
- El-Mikawy, N. and Posusney, M.P. 2002. Labor Representation in the Age of Globalization: Trends and Issues in Non-Oil-Based Arab Economies in Handoussa, H. and Tzannatos, Z. (eds), *Employment Creation and Social Protection in the Middle East and North Africa*. Cairo and New York: The American University in Cairo Press.
- Epstein, G., Grabel, I. and Jomo K.S. 2003. *Capital Management Techniques in Developing Countries: An Assessment of Experiences from the 1990s and Lessons for the Future*. New York and Geneva: United Nations.
- Erbe, S. 1985. The Flight of Capital from Developing Countries. *Intereconomics*. Vol. 20 (6): 268-275.
- Fine, B. and Stoneman, C. 1996. Introduction: State and Development. *Journal of Southern African Studies*. 22 (1): 5-26.
- Fischer, S., Sahay, R. and Végh, C. 2002. Modern Hyper- and High Inflation. *Journal of Economic Literature*. 40 (3): 837-880.
- Fosfuri, A., Motta, M. and Ronde, T. 2001. Direct Foreign Investment and the Transfer of Technology: A Simple Dynamic Model. *Quarterly Journal of Economics*. 62 (1) 205-222.
- Freund, C. and Spatafora, N. 2005. *Remittances: Transaction Costs, Determinants and Informal Flows*. Policy Research Working Paper 3704. Washington, D.C.: World Bank.
- Gardner, E. 2003. *Creating Employment in the Middle East and North Africa*. Washington: International Monetary Fund.
- Gibson, H. and Tsakalotos, E. 1993. Testing a Flow Model of Capital Flight in Five European Countries. *The Manchester School*. 61 (2): 144-166.
- Girgis, M. 2002. National Versus Migrant Workers in the GCC: Coping with Change in Handoussa, H. and Tzannatos, Z. (eds), *Employment Creation and Social Protection in the Middle East and North*

- Africa*. Cairo and New York: The American University in Cairo Press.
- Godley, W. 1999. *Seven Unsustainable Processes: Medium-Term Prospects and Policies for the US and the World*. Annandale-on-Hudson, N.Y.: Jerome Levy Economics Institute, Bard College.
- Goswami, M., Ree, J. and Kota, I. 2007. Global Capital Flows: Defying Gravity. *Finance and Development*. 44 (1): 14-15. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- Görg, H. and Greenaway, D. 2004. Much Ado About Nothing? Do Domestic Firms Really Benefit from Foreign Direct Investment? *World Bank Research Observer*. 19 (2): 171-197.
- Grabel, I. 1996. Marketing the Third World: The Contradictions of Portfolio Investment in the Global Economy. *World Development*. 24 (11): 1761-76.
- Grabel, I. 2004. *Trip Wires and Speed Bumps: Managing Financial Risks and Reducing the Potential for Financial Crises in Developing Economies*. Available at: <http://www.g24.org/005gva04revised.pdf>.
- Griffith-Jones, S. 2002. *Capital Flows to Developing Countries: Does the Emperor Have Clothes?* Helsinki: United Nations University – World Institute for Development Economics Research.
- Helleiner, G.K. (ed.) 1996. *The International Monetary and Financial System*. London: Macmillan.
- Hermes, N., Lensink, R. and Murinde, V. 2002. *Flight Capital and its Reversal for Development Financing*. UNU-WIDER Discussion Paper 2002/99. Helsinki: United Nations University – World Institute for Development Economics Research.
- Hinnebusch, R. 2001. The Politics of Economic Liberalization: Comparing Egypt and Syria in Hakimian, H. and Moshaver, Z. (eds), *The State and Global Change: The Political Economy of Transition in the Middle East and North Africa*. Richmond: Curzon.
- International Labour Organization. 2008. *Decent Work for All*. Geneva: ILO. Available at: http://www.ilo.org/global/About_the_ILO/Mainpillars/WhatIsDecentWork/lang--en/index.htm.
- International Monetary Fund (IMF). 2005a. *Balance of Payments Common Task Force Annual Report*. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2005b. *Oil Market Developments and Issues*. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2005c. *Syrian Arab Republic: Statistical Appendix*. IMF Country Report 05/355. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2005d. *United Arab Emirates: Selected Issues and Statistical Appendix*. IMF Country Report 05/268. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2006a. *IMF Concludes 2006 Article IV Consultation with Saudi Arabia*. Public Information Notice 06/108. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2006b. *IMF Concludes 2006 Article IV Consultation with the Arab Republic of Egypt*. Public Information Notice 06/253. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2006c. *IMF Concludes 2006 Article IV Consultation with the United Arab Emirates*. IMF Public Information Notice 06/76. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2006d. *Kingdom of Bahrain: Financial System Stability Assessment*. IMF Country Report 06/91. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2006e. *Kuwait: Financial System Stability Assessment*. IMF Country Report 06/133. Washington, D.C.: IMF.

- IMF. 2006f. *Saudi Arabia: Financial System Stability Assessment*. IMF Country Report 06/199. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2006g. *Syrian Arab Republic: Selected Issues and Statistical Appendix*. IMF Country Report 06/295. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2006h. *United Arab Emirates: Statistical Appendix*. IMF Country Report 06/156. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2006i. *World Economic Outlook*. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2007a. *Balance of Payments Annual Report*. Washington, D.C.: IMF.
- IMF. 2007b. *World Economic Outlook*. Washington D.C.: IMF.
- IMF. 2008. *International Financial Statistics*. Washington D.C.: IMF.
- International Trade Union Confederation. 2007. *Annual Survey of Violations of Trade Union Rights*. Brussels: ITUC.
- Kalecki, M. 1972. *Essays on Developing Economies*. Brighton: Harvester Press.
- Kaplan, E. and Rodrik, D. 2000. *Did the Malaysian Capital Controls Work?* Centre for Economic Policy Research Discussion Paper 2754. London: CEPR. Available at: <http://ssrn.com/abstract=267150>.
- Karshenas, M. 1994. *Macroeconomic Policies, Structural Change and Employment in the Middle East and North Africa*. Geneva and New York: International Labour Organization and United Nations Development Programme.
- Karshenas, M. 2001. Structural Obstacles to Economic Adjustment in the MENA Region: The International Trade Aspects, in Hakimian, H. and Moshaver, Z. (eds.), *The State and Global Change: The Political Economy of Transition in the Middle East and North Africa*. Richmond: Curzon.
- Keynes, J.M. 1922. *A Revision of the Treaty, being a Sequel to the Economic Consequences of the Peace*. London: Macmillan.
- Keynes, J.M. 1936. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. McMillan: London.
- Khan, A.R. 2002. *Growth, Employment and Poverty: An Analysis of the Vital Nexus Based on Some Recent UNDP and ILO/SIDA Studies*. New York and Geneva: United Nations Development Programme and International Labour Organization.
- Kindleberger, C. 1987. Capital Flight – A Historical Perspective in *Capital Flight and Third World Debt*. Edited by Lessar, D.R. and Williamson, J. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Kindleberger, C. 2000. *Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises*. New York: John Wiley.
- Lavoie, M. 1992. *Foundations of Post-Keynesian Economic Analysis*. Aldershot: Edward Elgar.
- Li, X. and Liu, X. 2005. Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Increasingly Endogenous Relationship. *World Development*. 33 (3): 393-407.
- Lopez-Gallardo, J. 2000. Budget Deficit and Full Employment. *Journal of Post Keynesian Economics*. 22 (4): 549-563.
- MacEwan, A. 2003. *Debt and Democracy: Can Heavily Indebted Countries Pursue Democratic Economic Programs?* Paper presented at the symposium 'Common Defense Against Neoliberalism', Istanbul, 6-7 December 2003.
- Mair, D. and Miller, A.G. (eds.). 1991. *A Modern Guide to Economic Thought*. Aldershot: Edward Elgar.
- Markusen, J. 2002. *Multinational Firms and the Theory of International Trade*. Cambridge, MA: MIT Press.

- Markusen, J. and Venables, A. 1999. Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development. *European Economic Review*. 43 (2): 335-356.
- McKinley, T. (ed.). 2001. *Introduction in Macroeconomic Policy, Growth and Poverty Reduction*. London: Palgrave.
- McKinley, T. 2003. *The Macroeconomics of Poverty Reduction: Initial Findings of the UNDP Asia-Pacific Regional Programme*. New York: United Nations Development Programme.
- McKinley, T. 2004. *MDG-Based PRSPs Need More Ambitious Economic Policies*. G-24 draft discussion paper. United Nations Development Programme.
- Minsky, H. 1986. *Stabilizing an Unstable Economy*. New Haven: Yale University Press.
- Mohamed, S. and Finof, K. *Capital Flight from South Africa, 1980 to 2000*. Paper delivered at the DPRU-TIPS-Cornell University Forum on African Development and Poverty Reduction: The Macro-Micro Linkage, 13-15 October 2004, Cape Town, South Africa.
- Molyneux, P. and Iqbal, M. 2005. *Banking and Financial Systems in the Arab World*. London: Palgrave.
- Morgan Guarantee Trust Company of New York. 1986. LDC Capital Flight. *World Financial Markets*. 13-15 March.
- Murshed, S.M. 2007. *Development Despite Modest Growth: Middle Eastern Economies in Perspective*. Unpublished.
- Ocampo, J.A. and Taylor, L. 1998. Trade Liberalization in Developing Economies: Modest Benefits but Problems with Productivity Growth, Macro Prices and Income Distribution. *Economic Journal*. 108 (450): 1523-46
- Onaran, Ö. and Stockhammer, E. 2005. Two Different Export-Oriented Growth Strategies Under a Wage-Led Accumulation Regime: à la Turca and à la South Korea. *Emerging Markets Finance and Trade*. 41 (1): 65-89.
- Osmani, S.R. 2001. *Growth Strategies and Poverty Reduction*. Asian Development Review. 18 (2).
- Osmani, S.R. 2002. *Exploring the Employment Nexus: Topics in Employment and Poverty*. New York and Geneva: International Labour Organization and United Nations Development Programme.
- Palma, G. 1998. Three and a Half Cycles of Mania, Panic and [Asymmetric] Crash: East Asia and Latin America Compared. *Cambridge Journal of Economics*. 22 (6): 789-808.
- Pasha, H.A. 2002. *Pro-Poor Policies*. United Nations Development Programme Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction. New York: UNDP.
- Pollin, R. and Zhu, A. 2005. *Inflation and Economic Growth: A Cross-Country Non-Linear Analysis*. Political Economy Research Institute Working Paper 109. University of Massachusetts Amherst.
- Prasad, E., Rajan, R. and Subramanian, A. 2007. The Paradox of Capital, Finance and Development. 44 (1) Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- Ram, R. and Zhang, K.H. 2002. Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence from Cross-Country Data for the 1990s. *Economic Development and Cultural Change*. 51(1): 205-214.
- Rao, J.M. 2002. *The Possibility of Pro-Poor Development: Distribution, Growth and Policy Interactions*. Unpublished.
- Saad-Filho, A. 2007. There is Life beyond the Washington Consensus: An Introduction to Pro-Poor Macroeconomic Policies. *Review of Political Economy*. 19 (4): 513-537.

- Salisu, M. 2005. The Role of Capital Flight and Remittances in Current Account Sustainability in Sub-Saharan Africa. *African Development Review*. 17 (3): 382-404.
- Sawyer, M.C. 1985. *The Economics of Michal Kalecki*. London: Macmillan.
- Sawyer, M.C. 1989. *The Challenge of Radical Political Economy*. London: Harvester Wheatsheaf.
- Schneider, B. 2003. *Measuring Capital Flight: Estimates and Interpretations*. Working Paper 194. London: Overseas Development Institute.
- Sen, AK. 1999. *Development as freedom*. New York: Anchor Books.
- Sengupta, A. 2004. The Human Right to Development. *Oxford Development Studies*. 32 (2): 179-203.
- Shaffaeddin, M. 2005. Friedrich List and the Infant Industry Argument, in Jomo K.S (ed), *The Pioneers of Development Economics: Great Economists on Development*. London: Zed Books.
- Snowdon, B., Vane, H. and Wynarczyk, P. 1994. *A Modern Guide to Macroeconomics*. Aldershot: Edward Elgar.
- Stockholm International Peace Research Institute. 2006. *SIPRI Yearbook 2006*. Oxford: Oxford University Press.
- Taylor, L. 1988. *Varieties of Stabilization Experience*. Oxford: Clarendon Press.
- Taylor, L. (ed.). 1990. *Socially Relevant Policy Analysis: Structuralist Computable General Equilibrium Models and the Developing World*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Taylor, L. 1991a. *Income Distribution, Inflation and Growth*. Cambridge MA: MIT Press.
- Taylor, L. 1991b. *Foreign Resource Flows and Developing Country Growth*. Helsinki: World Institute for Development Economics Research.
- Taylor, L. (ed.). 1993. *The Rocky Road to Reform*. Cambridge MA: MIT Press.
- Taylor, L. 1995. Pasinetti's Processes. *Cambridge Journal of Economics*. 19 (5): 697-713.
- Taylor, L. 1997. *Macro models for developing countries*. New York: McGraw Hill.
- Taylor, L. 2004. *Reconstructing Macroeconomics: Structuralist Proposals and Critiques of the Mainstream*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Taylor, L. and O'Connell, S.A. 1985. A Minsky Crisis. *Quarterly Journal of Economics*. 100 (5): 871-885.
- Tuma, E.H. 2000. Some Introductory Observations on Poverty and Earnings Inequality in the Arab World, in Shahin, W. and Dibeh, G. (eds), *Earnings Inequality, Unemployment and Poverty in the Middle East and North Africa*. Westport: Greenwood Press.
- Tzannatos, Z. 2002. Social Protection in the Middle East and North Africa: A Review, in Handoussa, H. and Tzannatos, Z. (eds), *Employment Creation and Social Protection in the Middle East and North Africa*. Cairo and New York: The American University in Cairo Press.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2005. *World Investment Report*. New York and Geneva: United Nations.
- UNCTAD. 2006a. *World Investment Report 2006 Country Fact Sheet: Egypt*. New York and Geneva: United Nations.
- UNCTAD. 2006b. *World Investment Report*. New York and Geneva: United Nations.

- United Nations Development Programme (UNDP). 2005. *Macroeconomic Policies for Poverty Reduction: The Case of Yemen*. New York: UNDP.
- UNDP and Arab Fund for Economic and Social Development (AFESD). 2002. *Arab Human Development Report: Creating Opportunities for Future Generations*. New York and Kuwait: UNDP and AFESD.
- UNDP and AFESD. 2003. *Arab Human Development Report: Building a Knowledge Society*. New York and Kuwait: UNDP and AFESD.
- UNDP and AFESD. 2005. *Arab Human Development Report: Towards the Rise of Women in the Arab World*. New York and Kuwait: UNDP and AFESD.
- UNDP and League of Arab States. 2008. *Growth, Inequality and Poverty in Arab Countries: Stylized Facts, Challenges and Policy Considerations for an Alternative MDG-Based Development Paradigm*. New York: UNDP and League of Arab States.
- United Nations High Commissioner for Refugees. 2007. *Statistics on Displaced Iraqis Around the World: Global Overview*. Geneva: UNHCR.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. 2007. *OCHA Special Focus – Occupied Palestinian Territory. The Closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences*. Jerusalem: OCHA.
- Vandemoortele, J. 2004. *Can the MDGs Foster a New Partnership for Pro-Poor Policies?* New York: UNDP.
- Weeks, J. 2003. *Thematic Summary Report: Fiscal Policy*. United Nations Development Programme Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction. New York: UNDP.
- Weller, C.E. and Hersh, A. 2004. *The Long and Short of It: Global Liberalization and the Incomes of the Poor*. *Journal of Post Keynesian Economics*. 26 (3): 471-504.
- Wiman, R., Voipio, T. Ylonen, M. 2007. *Comprehensive Social Policies for Development in a Globalizing World*. Helsinki: The National Research and Development Centre for Welfare and Health. Available at: <http://www.stakes.fi/social-policies-for-development>.
- World Bank. 1985. *World Development Report*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2004. *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2005a. *Economic Developments and Prospects: Oil Booms and Revenue Management*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2005b. *Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2006a. *Economic Developments and Prospects 2006: Financial Markets in a New Age of Oil*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2006b. *Global Development Finance: The Development Potential of Surging Capital Flows*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2006c. *Global Economic Prospects*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2006d. *Middle East and North Africa Region Economic Developments and Prospects: Financial Markets in a New Age of Oil*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2006e. *World Development Indicators*. Washington D.C.: World Bank.
- World Bank. 2007. *Middle East and North Africa Region Economic Developments and Prospects: Job Creation in an Era of High Growth*. Washington D.C.: World Bank.

